شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

حاشية اللقاني على تصريف الغزي

المؤلف

محمد اللقاني ناصر الدين أبو عبدالله

شبكة الألوكة
www.alukah.net

King Saud University
جامعة الملك سعود

هذه
حاشية مهمة جدا وعلامة
مميزة للناظر الثاني على
تصاريف العزي للسعد
الأول الثفازاني
رحمهم الله
آمين

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: حاشية الثفازاني على تصريف العزي رقم ١١٠
اسم المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
تاريخ النسخ: ١٢٤٦
عدد الأوراق: ١٠٤ القياس: ٢٧×١٨
ملاحظات: (صوفت) ٤٠٤

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله فهذه حواش كتبتها على مواضع من شرح تصريف العزى للعلامة التفتازاني قدس سرهما ارجو ان يعم الطالبين انه هو المأمول ومحقق كل مسئول ان اروى زهر المراد منه تشبيه الكلام باصناف رياض مختلفة الانواع تشبيها مضمرا في النفس وهو استعارة بالكناية واثبات الرياض للمشبه استعارة تخييليه وذكر الروى والزهر والاكمام ترشيح ويمكن انه اراد بما روى ابهج وانظر وزهر الالفاظ المستحسنة و بالاكمام الافواه فتكون هذه الالفاظ استعارة تحقيقيه ولا يناسبها ذكر الكلام اذ هو خارج عن المشبهات وابغى جريا على التقرير ان المذكور ان يناسبه فالاول ان يكون شبه البيان بالباء الموحدة ثم الثناء التحتيه بانسان عامل ذى اعضاء وذكر الثناء وهى اطراف الانامل تخييله وما عداها ترشيح والثانى بان يكون المراد بالخبر السطور وبالحاكة الكتابة وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبنان حقيقتها واضافتها الى البيان لحصوله بها وعلى التقديرين

٢

فالاخبار عن ابهى جزء بحمد الله مشكل اذ شرط صحة الحمل صدق المحمول على المتداول وابهى خبر لا يصدق عليه حمد الله سبحانه كما لا يخفى الا ان يقال يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال

الحمد لله

اذ قلت قصده من قوله ان اروى الى آخره بداية هذا الشرح بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس مجملا عن ان يكون حمدا غير مبدوء به بل حمد الله هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره فالثناء على حمد ثناء عليه فهو حمد له

والتوائر التتابع مع تراخ اخذا من الوتر كذا قالوا والنعماء بالمد الانعام واضافته تفيد العموم فلذا صح اضافة التوائر اليه ويصح كونه اسم جمع للنعمة او للانعام كالطرفاء

والوافره الكاملة والظاهرة البينة الواضحة لكل احد لتناهيها في العظم والكمال او البين كونها نعمة لعدم وجوبها عليها تعالى اخذا من وفر اللازم اى كمل لا عن وفره اى كثره كما فجزاه موفورا

والترادف التعاقب والمراد النعم بمعنى الانعامات جمع لى بفتح وتكسر

مخطوطات تعز

المتواترة التي بينها مقابلة في الوفر الكثرة في العدد و
المتظاهرة متفاعلة من ظهر بعضها بعضا اي نصره
حواشي متواترة كانت فعلو من ظهر اذا غلب ووصف النعم الظاهرة الوافرة
اضافة الشيء الى المرادف لا في ذواتها بالتواتر دون التعاقب الذي وصف به
الاداء اجاب ووصف مطلق الآلاء التي لا يخلو عنها الانسان وقتا ما
النعم اما الخاف أو كائنا لانها لا تنحصر كثرة هذه التي هي متوافرة في اعدادها
او مثل او نحو او شبهه منظاهرة فيه ايضا على بعيه يجوز ان يكون
اعلق به الذي لصلة صلة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على احد عطف
اما الغوية وهي المتعلق افراد مشاركا له في الاخبار به عن ان يروى وان تكون
واما اصطلاحية وهي صلة الرسول خبرا عن الصلاة فالجملة منهما معطوفة على جملة ان
يتعلق ان يتعلق هذا الثاني او على وفي هذا الثاني عطف الانشاء على
لان الاخبار بالصلاة الخبر وفيه خلاف جراثيم جمع جرثوم وهو الاصل
ليس صلاة بخلاف الانبياء بالحمد فانه والانام الخلق وقيل الجن والانس والاعالم جمع
علم وهو الجبل تشبيه بحذف الاداة والارجاء جمع رجاء
وهو عناق الدابة مقاصدها بامساك عناقها وبعد
كالبيع والشراء ظرف مبني على الضم لانقطاعه الى لفظ المضاف اليه
ليه معناه دونه كما قال الرضي والعامل المقدر
بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه اذ الآل
مهما يكن بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهما

مبتدا والاسمية لازمة له ويكون شرطا والفاء لازمة له
غالبا وناب عنها اما لزومها الصوق الاسم والفاء اقامة
اللازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة قال
الشارح في المختصر والمطول فيقول الفقير مسعود بن
عمر فيه ابهام وهو الجمع بين متضادين اي بين متضايفين
اي متقابلين في الجملة الماضي نعت عمر الفقازاني
نعت لاحد المتضافين بيض الله غرة احواله جمع حال
وهي هيئة في النفس غير راسخة فان رسخت فملكت
والغرة لغة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ففيه
استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال بالفرس تشبيها
مضمرا في النفس على راي واستعارة تخييليه وهي اثبات
الغرة للمشبه وذكر البياض ترشيح اوارادة اول
احواله فيض استعارة تحقيقية اي يتبع ورد
اغصان اماله فيه استعارة بالكناية اي تشبيه
الامال جمع امل وهو الرجا بالاشجار واستعارة
تخييليه وهو اثبات الاغصان جمع غصن وهو ما
تشعب من الشجرة للمشبه واثبات الورد ترشيح لما
رأيت اي علمت مختصر التصريف اي القواعد
اللاتي ذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص
المصنف

او في الطرب الجارية **الذي صفه** اي جعله اصنافا
فاجمع صنف وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
ربعض الاعراض **الامام** هو من امك اي صار امامك
اي قدامك **الفاضل** من فضله كنصره
اي غلبه في الفضل او من فضل كدخل اي صارت له فضيلة
وهو هي المزية لامن حيث يتأدى منها اثر الى الغير بخلاف
الفاضلة فانها المزية من حيث يتأدى منها ما ذكر
العالم الكامل وما بعد الامام نعت له وكذا
قدوة بالضم وقد تكسر وهي في الاصل اسم مصدر
بمعنى الاقتداء الاتباع وصف به الامام مبالغة اي
مقتدى **المحققين** جمع محقق من التحقيق وهو اثبات
الشيء بدليله **عز الملة والدين** وهما منحدان بالذات
وهو وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود
الى ما هو خير لهم بالذات وهي باعتبار انه طريق
السلوك مجتمع عليها ملة وهي لغة الطريق
المحمود وباعتبار انه يطاع دين وهو لغة الطاعة
والعز لغة الغلبة فهو مصدر وصف الامام
وسمي به مبالغة اي معزهما او سمي به وما اضيف
هو اليه الامام فهو مبتدأ هنه على هذا **الزمخاوي**

جعله خبرية اللفظ انشائيه المعنى اذ المراد بها الدعاء
له بالرحمة من الله اي ايصال البر اليه **مختصر** مفعول
ثاني لرأيت وهو في الاصل خبر للمبتدا الذي هو المفعول
اول صح الاخبار به وصفة بقوله **ينطوي** من الطي
وهو عطف بعض الشيء على بعض فهو استعارة
تحقيقيه بمعنى يشتمل **على مباحث** وهو جمع لغة
امكان البحث واصطلاحا الحكم من حيث انه يبحث
اي ينقر عنه واما من حيث انه يطلب بالدليل فمطلب
ومن حيث انه يسئل عنه فمسألة فاختلاف العبارة
لاختلاف الاعتبارات **شريفه** من شرف اذا
ارتفع والمراد ارتفاع رتبتها لفرط الاحتياج
اليها فهو مجاز مرسل **ويحتوي على قواعد** جمع
قاعدة وهي قضية كلية يعرف منها احكام
جزئيات موضوعها **لطيفه** وهي من اللطافة وهي
في الاصطلاح رقة القوام او كونه شفافا اي
لايحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد دقيقة
لايهتدي اليها بالنظر الدقيق فهو مجاز مرسل والافراد
والتأنيث في كل من شريفة ولطيفة مع كونه
وصفا لجمع سايغ في جميع ما لا يعقل **سنخ**

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ان اشرحه فاعل سبح لتناوله بشرحه على حذف مضاف
اى ظهر لى عزم ان اشرحه اذ الفضل الموجود كالسبح
اى الظهور يستجل وجوده من فاعل معدوم وقت وجود
الفعل كالشرح وقد صرحوا بنظيره فى قوله تعالى
ولى لجرتنى ان تذهب به وعندى ان هذا التقدير غير
ضرورى لان الشئ له وجود فى الذهن كما له وجود
فى العين والفعل المسند هنا وفى الاية يصح اسناده
الى الذهنى كالعينى فتامل شرحا يذل من
الذل بالكسر وهو السهولة والانقياد من اللفظ
اى من جنس لفظ المختصر فالعوض عن الضمير المضاف
اليه او الضمير مقدر اى اللفظ الكائن
فيه صعابه جمع صعب وهو الابى عن الانقياد
وفيه استعارة تخييله واثبات الصعاب له وتعلق
كل من قوله من اللفظ وصعابه بذل زياده فى اللفظ
لربط كما نصوا عليه فى قوله تعالى اقترب
للناس حسابهم ويكشف اى الشرح عن وجه
المعانى نقابه وهو ما تستر به المراة وجهها
وفيه استعارة بالكناية وهو تشبيه وجه
المعانى بالشئ المحتجب تحت النقاب واستعارة
تخييله

تخييله وهو اثبات النقاب للوجه وذكر الوجه ايهام
اى تورية او تشبيه المعانى بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجه استعارة تخييليه وذكر
النقاب ترشيح قال الشارح نحوهما فى قول التلخيص
ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القران استارها
والربط هنا كالربط فيما قاله فى المبالغة والضمير
فى صعابه للفظ وفى نقابه للوجه ويستكشف اى
يطلب ان يكشف او يبالغ فى كشفه مكنون
من كنه ستره سترا معنويا او من الستر الحسى
فاكنه كما فى تكن صدورهم غوامضه جمع
غامض من غمض اذا خفى او انطبق فمراده بطلب
ان تجلى مشكلاته خفياته او يجلى معانى الفاظه
التى هى لكونها قوالبها كالمنطبقة عليها ويستخرج
اى يطلب المخروج او يخرج سر هو فى الاصل
ضد الجهر والمراد به الحكمة لا يهتدى اليها
الا بامعان التامل كالسر الذى لا يهتدى اليه الا
بمزيد الاصغاء فهو استعارة تحقيقيه
حلوه اى سهله الذى هو ميل الطبع اليه
وحامضه اى صعبه الذى هو لنفرة الطبع

عنه كالحامض فكل منها استعارة تحقيقيه
وعبر بالمكون الذى هو المستور بيبشكف وفى السر
الذى هو داخل فى المتكلم بيستخرج طلبا للمناسبة
فى كل منها مضيفا حال من الفاعل اشرحه ومن
فاعل يذلل اليه اى الى التذلل وما بعده فوائد
جمع فائدة وهو ما استفيد من كلام القوم
شريفه وزوائد جمع زايد اى معنى زائد وهو
ما استنبطه من نظره لا من كلام غيره اخذ من قول
صاحب التلخيص واضفت الى ذلك فوائد عثرت
فى بعض كتب القوم عليها وزوايد لم اضفر فى
كلام احد بالتصريح بها ولا بالاشارة اليها
ووصف الفوائد بالشريفه لرفعة رتبتها
باستنادها لكلام القوم والزوايد باللطيفه
لدقتها واحتياجها لتدقيق النظر وبين الفوائد
والزوايد بقوله مما عثرت عليه فكرى اى
تحركه النفس فى المعقولات اما فى المحسوسات
فمخيلة فتخيل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية
يلزمها الحيرة ووصفه بقوله الغائر اى
الضعيف الحيرة اى القليل النفوذ فهو مجاز

مرسل ونظرى والنظر الفكر المؤدى الى علم او ظن
ولما كان النظر انما يكون لتحصيل الطالبين وصفه
بقوله القاصر عن بلوغ المطالب وتعلق بقوله
عاثر يعثر هو اسم مصدر بمعنى اعثار الله اى
اقداره ولمناسبة وصفه بقوله القادر على كل ممكن
والمرجو من الرجاء وهو اعتقاد حصول الخير وتفسيره
بطلب الحصول تسامح ممن حال من الضمير
فى المرجو ولا يصح كونه من فيه لابتداء الغاية متعلقه
بالوصف لان مبدأ الرجاء هو الشارح لا من اطلع
فيه على عاثر اى خطا بشبه العثرة وهو الزلة فى
الوقوع فى مكروه لا قصدا فهو استعارة تحقيقيه
وهى من اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول اذ بدرأ
اى بدفع بالحسنة السيئة وهى الخطأ المشار اليه بقوله
عاثر او المراد بقابل بالحسنة اى بسط العذر السيئة
اى الخطأ الواقع فيه فانه اى الشرح والفاء وضعت
موضع لام التعليل اذ الفاء العاطفة السببيه
داخلة على السبب اشعارا بتبيه عاقلها اولى
ما اى شئ افرغته اى صببته من فرغ اذا صب
لا من فرغ اذا خلا كفرغ الاناء او فى كفرغ الزاد

وتشبيه الشرح المابع استعارة بالكناية واثبات
الفراغ له تخييله على رأي السكاكي وعلى رأي غيره
شبهه بسيهه تفتحه وتهذيبه في النصر بالفراغ
فاستعار له اسمه فهو استعارة تحقيقية تبعية
في قالب بفتح اللام هو ما يقلب به الشيء من صفة
الى اخرى كالطابع لما يطبع به الترتيب فهو
في اللغة جعل الكلي شيء في مرتبته وفي اصطلاحهم
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم
واحد والترصيف من رصف بالتضعيف والحفظ
فيه رصف كضرب رصفا وهو ضم بعض الحجارة
الى بعض شبه به ضم بعض الكلام الى بعض فهو
استعارة تحقيقية وتشبيه كل من الترتيب والترصيف
بالنبي المذاب استعارة بالكناية واثبات القالب
له استعارة تخييلية مختصرا بكسر الصاد حال
من الضمير في اول صحبها منه عاملها في محل قوله
في هذا المختصر بفتح الصاد المشار به الى الشرح
القائم مقام ضميره والاصل مختصرا فيه وانما
وضع الظاهر موضع الضمير لافادة ان الشرح
في نفسه مختصر ايضا ولا يصح كونه حالا من التاء

في افرغته لوقوع الفعل على الهاء العائدة على ما الواقعة
على جملة مصنفاته المقتضى حينئذ لكون افراغ المصنفات
على حالة اختصارها على ما قرأه من التصريف في
هذا المختصر ولا يخفى فساده ما قرأته
قرائة تفهم وتحقيق في علم التصريف وسيأتي
حده وانه هو والتصريف قد يكونان مترادفين
ومن الله قدم لافاده الاختصاص اي يقصر
عليه الاستعانة اي الاعانة المطلوبة ولا يصح
تفسيرها بطلب الاعانة كما هو مفهوم مما لغة
اذ يصير تقديره طلب الاعانة كائن من الله وهو
فاسد اذ الطلب من العبد فلا تأمل واليه الزلفى
اي القرب منحاي تقربي اليه لا الى غيره وهو حسبي
اي كافي من توكلت عليه وكفى بالله محسبا
اي كافيا فالجملة الاولى لافاده انه كاف في تحصيل
الكفاية لا يحتاج الى ظهير فالثانية معطوفة على
الاولى مرآنا اشرع اي انيدا والفاء للتعقيب
في الذكر المقصود بالذات من شرح ما تضمنه المختصر
بعز الملك بكسر اللام من الملك بضم الميم اي
الاستيلاء العام على قطر او اقطار المعبود بحق

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فاقول الفاء لتعقيب مفصل على مجمله كوضئا
فغسل وجهه ويديه لما كان مسئلزما من
الواجب في الشروع على بصيرة على طالب لشئ
من علم او غيره ان يتصور ذا انتجاده او رسمه ليكون على
نفس بصيرة شديدة الابصار او على تبصر في
طلبه لذلك الشئ بالشروع فيه فالطلب
السابق على التصور هو توجه النفس على المطلوب
وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما والطلب
المسبوق بالتصور هو الشروع في المطلوب فلا
منافاة وان يتصور غايته اى الغرض من ذلك
الشئ اى فائدته لانه ذكر الضمير اما
باعتبار تأويل الغاية بالغرض واما باعتبار عوده للتصور
المستفاد من ان يتصور هو السبب الحامل
على الشروع في طلبه اى التلبس بذلك الشئ
على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان اخصر
واوضح والمفهوم من كلام القوم ان الشروع في العلم
لابد فيه ان يعلم الطالب ان للفعل بالنظر الى المشقة
في تحصيل ذلك العلم والالم يتوجه فيه ولا
بد ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة التي يترتب على ذلك

زال اعتقاده بعد الشروع فيه فيصير سعيه
في تحصيله عبثا في نظره والى علم ان له فائدة معتدا
بها مرتبة عليه كملت رغبته في تحصيله
وقوى اعتقاده بعد الشروع فيه وكان الشارح
عبر بالتصور المراد في مطلق العلم مرادا منه
التصديق الذي هو احد قسميه وبالسبب
الحامل على الشروع اشارة الى ان الشروع يجب
ان يكون لسبب حامل عليه وذلك هو الفائدة
الموصوفة بما تقدم فتأمل بدا المصنف بدأة
عرفيه وهي ذكر الشئ قبل المقصود بالذات
او حقيقة بان جعل التعريفين اللغوي والاصطلاحي
كالشئ الواحد المبدوء به بتعريف التصريف
في الاصطلاح لتصوره منه طالبه على
وجه اى طريق يتوجه اليها يتضمن فائدته اى ذكر
فائدته وهي غاية لتصورها اى لعلمها طالبه فيقوى
بذلك حده وعبر اولا بالغاية وثانيا بالفائدة
اشارة الى المترادفين وترك الشارح الغرض
لتصور الموضوع وان كان مما يجب قبل الشروع كما
اشار اليه اولا بمن التبعيضية في قوله لما كان

من الواجب تبعا للمصنف فى ذالك لكن العذر للمصنف
ان التعريف الذى ذكره انما هو للعلوم التى هى
قواعد مدونة التى منتهاها هذا المختصر وبما ذكرناه
يبطل ما حاوله احد الشارح فى هذه اللميه من
بيان السبب فى ايراد تعريف التصريف فى مفتتح مختصره
تأمله **معترضا المعناه اللغوى اشعارا**
المناسبة بين المعنيين فقال معطوف
على بدء بالفاء المفيدة للتعقيب الذكرى كما مر
مخاطبا الخطاب هو توجيه الكلام نحو الغير
ويراد به كثيرا اللفظ الخاطب المراد به هنا
الاول بقرينة جعله مفعولا مطلقا فوصفه بقوله
العام على مذهب ما يروى ان العموم من عوارض
المعانى كالالفاظ **اعلم** من العلم هو ادراك
الكليات او المركبات اى النسب التى لا يكون
الابين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التى
هى ادراك الجزئيات والبسيط لما العلم بمعنى
حصول صورة الشئ فى العقل فعام للتصورات والتصديقات
وبمعنى صفة يتجلى به المذكور لمن قامت به فخاص
بالتصورات والتصديقات **ان التصريف**

البنيه وبمعنى حكم الذى من الجازم المطابق الثابت
فخاص بالتصديق اليقينى اصله تصورف لوجوب
اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الواو الثانية
يا من جنس حركة ما قبلها ووزنه **تفعل**
بزياده القاف الفوقيه الياء التحتيه المبدلة من العين
الثانية مشتق **من الصرف المبالغه** فى
الماهية بالكمال **والتكثير** فى عدد المرة **تقول**
صرفت الشئ اى غيرته المناسب لقوله
للمبالغة والتكثير اذ يقال اى غيرته تغييرا عظيما
او كثيرا **يعنى ان للتصريف معنيين** لا يعنى
المصنف ذالك بقوله فى اللغة التغيير فقط بل
به وبقوله فى الصناعة الى اخره بدليل قول الشارح
واليه اشار المصنف الخ **وهو** اى مفهوم معنى
التصريف اللغوى من حيث هو لا ذات المعنى اللغوى
للتصريف اذ هو التغيير كما مر **ما** اى المعنى
الذى **وضعه** اى لفظ التصريف **له** اى لذالك
المعنى **واضع لغة العرب** وفيه خلاف الاصح
منه انه الله تعالى ولم ينقل ما وضعه له العرب
الذى هو لحصر مما ذكر ليجرى على القولين

في الواضع والتصريح بالمنسوب اليه في تعريف
المنسوب واضافة اللغة الى العرب الاشعار
بان القصد بيان مفهوم معنى التعريف المنسوب
الى لغة العرب قال في قول المصنف اللغة للعهد
الذهني ولو اريد تفسير مفهوم المعنى اللغوي
من حيث هو سواء في لغة العرب وغيرها
لكفى فيه ما وضعه له واضع اللغة والعرب
بخلاف العجم سكنوا البوادي والقرى والعرب
سكان البوادي تكلموا في العربية اولا فبينهما
عموم وخصوص من وجه فليس الثاني جمعا للاول
واللغة من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها
الالفاظ الموضوعة لو قال اللفظ الموضوع لكان
اولى اذ مفهوم اللغة افرادي بدليل قولهم قياسا
مطردا الاصل لغة كذا والقياس لغة كذا ونحو
والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الاحاد التي كل
منها ما صدق مفهومها ويرد على الحد بعدم
الجمع انه غير صادق بالمركبات اذ هي غير موضوعة
على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا وبعدم المنع
انه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية

العامة والخاصة الا انه يقال انها باعتبار المعنى
المنقولة اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان
بالنوع فهو مجاز اللغة المشتملة عليها وعلى الحقائق
من لغى متعلق بمأخوذ لا بمشتق اذ المشتق
هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة
ودائرة الاخذ اوسع من دائرة الاشتقاق وهما
لغي او لغو او للشك العارض من لغى لجواز ان يكون
يائه اصلية او منقلبة او من واو كرضي وجمود الالف
من الهاء لقوله والهاء عوضا اذ لا جمع بين العوض
والمعوض وقد يذكر الاصل مقرونا بها وبنية العوضية
تكون بعد الحذف وجمعها لغى انما كان جمعا لاسم
جنس كتمر وتمر لعدم صحة كونه تمييز الثالث خمسة
عشر وعدم صحة تصغير على لفظه بل على لفظ مفرده
مثل بر وبرا وهي حلقة من نحاس تجعل في انف
البعير واصلها برة كتمرة غيرت الحركة بضم الفاء
وحذف الالف صناعي هو عند المنطقية والحكماء العلم
المقصود لعلم اخر والصناعة عند الحكماء مجموع
الشجاعة والعفة والعلم اهل هذه الصنعة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاشارة الى العلم الذى منه هذا المختصر والغير
بالصفة دون الصناعة كما فى المتن اشارة الى ترادفهما
واليه اشار قدم المعمول لافاده اختصاصه
عن الاصطلاحى عن اللغوى بالاشارة وهى لغة
الافهام باليد ونحوها وفى عرف البانيين الكناية
عن الشئ بوسائط قليلة غير خفية فقول الشارح
بمعنى قصد استعارة **وهى العلم** يصح ان
يكون بمعنى الادراك التى الداخلة على الصناعة فى
الحقيقة الداخلة على محذوف نقديره وفى عرف
اهل الصناعة ان يكون بمعنى المدرك فالاحذف
وترجمه الاشارة بهذه الصنعة فان المشار اليه
بها هو القواعد دون الادراك لعدم ذكره وحضوره
من التمرن اى التكرر والتردد **على العمل** اى تتبع
الجزئيات واحدا فواحدا والمراد ان الصناعة
العلم الكلى او الكلى المعلوم علما حاصلا من علم
الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه ان الناظر
يعلم علما جزئيا ان لهذا مثلا اصله طوى وان
سيد اصله سيود وهكذا فيحصل من تتبع ذلك
كل علم بوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعها مع

الياء والسابق منهما ساكن فالعلم المذكور او معلومه
مما صدقات مسمى الصناعة **والمراد** بالصناعة **ههنا**
فى كلام المصنف **صناعة التصريف** اى صناعة المسماة
بالتصريف اى الصناعة التى هى التصريف فالاضافة
فيه من اضافة المسمى الى الاسم او الاعم الى الاخص
فقوله العلم تفسير مفهوم اللفظ وقوله المراد تفسير
المراد منه وقوله **اى التصريف فى الاصطلاح**
المقصود منه تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح
وحاصله التفرقة بين الصناعة والاصطلاح بان
الاول قد يطلق ويراد به معنى الاعم وقد يطلق
ويراد المعنى الاخص وهى الصناعة التى ذلك
الكلام فيها والاصطلاح لا يراد به الا المعنى
الاخص والاكثر يستعمل تفسير الصناعة الخاصة
به ولا يخفى ان هذا الحكم لا دليل عليه وههنا
بحث وهو انه اذا تقرر ان الاضافة فى قوله
صناعة التصريف من اضافة المسمى الى الاسم
او الاعم الى الاخص كان معناه التصريف
تلك الصناعة الخاصة التى هى علم حاصل من التمرن
على العمل تعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست

حاشية مقرى ٢ نقلا زانى

باعراب ولا بناء ولاشك انه يخالف نفسين بالتحويل
المذكور في المتن ويمكن الجواب عنه بان التصريف
يطلق بازاء العلم المذكور تارة وبازاء ثمرته اخرى
وبازاء العمل اى التحويل تارة اخرى وله بكل معنى
حد فلا مانع من اطلاقه في قوله صناعة التصريف
بازاء العلم المذكور وحده باعتبار معنى اخر من
المعنيين الباقيين ويقربه الاستخدام المذكور
في البديع فتامل **تحويل الاصل** من حول المتعدي
اى نقله فالاضافة فيه من اضافة المصدر لمفعوله
لا من حول القاصر اى انتقاله لعدم صحة حمله على
التصريف **الواحد** حشو مفسد لانه
يخرج به من الحد مجموع تحويلين لاصلين الى ما ذكر
وان كان لا مانعا داخليا فيه وتنكير اصل اولى
من تعريفه المشعر بوحدته وكونه معروفا عند
المخاطب **اى تغييره** فيه تفسير الاخص
بالاعم كما سيصرح به وهو فاسد **والمراد ههنا**
المصدر مقتضى صيغة الشئ ان الاصل
في المتن مستعمل في معناه اللغوى اى ما يثبتي
عليه الشئ وان المراد به ما صدق المعنيين لذلك

المعنى

وهو علم باصول يعرف بها احوال البنية الكلم صحة واعلالا وهو نحو الاصل لكونه اهم اصطلاحا نظرا لموضوع الجواز ان اراد ما لوصطلاح الاصطلاح مع اعتبار انه يطلق بمعنى العلم تامل ابن قاسم

المعنى ويرشد اليه عدم تقييد الاصل باللغة كما
هو دابهم عند بيان المعنى المختص باللغة وحزمه
هنا بان المراد به المصدر مع قوله فيما ياتي الاولى
كون المراد به ما هو اعم منه ومن الاسم المفرد فيما
لا يبغى **الى الامثلة** جمع قلة لمثال ولما كان المثال
غالبا يفسر بالحرف الذى يذكر ايضاحا
للقاعدة ويقابل بالشاهد والمفسر بالحرف
الذى يذكر حجة القاعدة كما ذكره الشارح
في شرح التلخيص فسر الامثلة هنا بما يدفع ان
يتوهم كون المراد به هنا ذلك فقال **اى**
ابنيه جمع بناء بمعنى مبنى **وصيغ** جمع صيغة
بمعنى مصوغ وهما متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار لان الكلمة المتفرعة عن اصل باعتبار
تكون حروف الاصل اساسا لما يتجدد من حروف
وحركات بناء وباعتبار كون حروف المذكور
كالمادة لها صيغة ويرد على قوله الى الامثلة
ان التحويل له في تحقق الامثلة فلا يصح جعلها
غاية له لاستلزامه تحققها قبله وبجاب
بمنع الاستلزام لجواز تقارن الغاية والمغيا

www.alukah.net

كالعلة والمعلول والحد بسببه غير جامع لخروج
التحويل الى مثال او مثالين منه مع صدق
التصريف عليه ويجاب باذ اسم الجنس المعدد
حامل لمعنيين احدهما الخمسة والاخر العدد
فقد يقصد به الاشارة الى الاول فقط كما هنا
وقد يقصد به الثانى فقط كما فى قوله تعالى لاتتخذوا
الهين ولذا اتبع بقوله اثنين تنبيها على هذا القصد
كما اشار اليه فى الكشاف ونقله الشارح عنه
فى شرح ابياته فتامل **وهى الكلم** التى هى الاصل مجردا
عن هيئته **باعتبار عروض التعرض** خرج بهذا القيد
اى العروض الاصلى نفسه من المصدر والاسم
المفرد لاصالة هيئته وهو صواب لكن يخرج
به ايضا نحو فلك ويجاب بانى فى مثنى ومجموعا وهما
مثالان قطعا وقد يجاب باذ الضم فيهما فى
هاتين الحالتين غيره فى حالة الافراد كما به عن
خروجها عن حد التكسير مما تغير فيه بناء المفرد
من الحركات حسا ونوعا نحو اضرب من امثلة
ضرب وفرح من امثلة فرح **وتقديم بعض**
الحروف على بعض عده من انواع الهيئة العارضة

التصريف بناء على ان المراد بالتصريف الاشتقاق
الكبير المشترط فيه الموافقة فى الاصول والمعنى
فقط ليندرج فيه حينئذ من الحذب مثلا لا
ما يختص الصغير المشترط فيه الموافقة فيما ذكر
وفى الترتيب ايضا والصواب رعاية الهيئة العارضة
للفظ التغيير بالتقدم والتاخر دون التقديم والتاخير
المشار اليه بقوله **وتأخيره** اى تاخير بعض الحروف
لا باعتبار وصف التقديم وتقسيم الهيئة الى ما ذكر
غير حاصر لانواعها لخروج الزيادة العارضة فقط
كهذان من امثله هذا والنقص العارض فقط
كدحرج من امثله دحرجة **مختلفة**
باختلاف الهيئة اى الاختلاف للامثلة
بسبب حصوله الهيئة التى هى جزء مدلول الامثلة
اذ الحاصل للجزء حاصل للكل فى الجملة والله اعلم
مصدر ميمى هو المصدر المبدوء بميم
زايد لغير المفاعلة فخرج بالزائد نحو الميم وبغير
المفاعلة نحو المقاتلة **من العناية** بناء على ما
سيأتى من ان المصدر المزيد مشتق من المجرد **نقل**
الى معنى المفعول يصح فى الاضافة ان يكون بيانيه

اى المعنى الذى هو المفعول اى الذى وقعت عليه العناية
وان تكون حقيقته باضمار اسم مضافا الى المفعول
مراد به لفظه اى الى معنى لفظ اسم المفعول وهو
لفظ معنى **هو** اى معنى المفعول **ما يراد من**
اللفظ اى ما يريده الواضع لا المتكلم لانه قد يريد
باللفظ غير ما وضع هو له تقريبة ولا يسمى ذلك
معناه اذ المراد بالمعنى عند الاطلاق ما وضع اللفظ
لمعناه ان قلت ما الداعى الى دعوى نقل المعنى الى
المراد باللفظ ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق
المصدر الى المفعول مجازا قلت الداعى اليه التبادر
للذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة
وتفسير المعنى بما يراد من اللفظ جار على ما عرفه
به المنطقيون من انه الصورة الذهنية التى وضع
اللفظ بازائها اى من حيث ان المتكلم عناها به اما
من حيث ان السامع فهمها منه فيسمى مفهوما
وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان اللفظ
موضوع للمعنى الخارجى لا الحاصل للذهن **لاجل**
حصول معان اشارة الى ان اللام للتعليل
وان العلة من كلام المصنف مضمرة من حوله

اللام وهى حصول المعانى اى فى ذهن السامع اما حصولها
فى الخارج او فى ذهن المتكلم فغير متوقف على الاتيان
مقصودة تاكيد لما علم من معانى ان المعنى كما مر
ما يراد من اللفظ اى يقصد به اى المراد بها ما من
شانها ان تقصد لفرط الاحتياج اليها وبهذا
يصح ما سيأتى من ان فى الكلام تنبيها على الاحتياج
الى هذا العلم **لا تحصل الا بها** يرد عليه ان
الضاربية المفادة بضارب مثلا تحصل بغيره
كزيد يصدر منه الضرب وكذا كل مثال يحصل به
معنى يمكن ان يحصل معناه بمثال اخر بمعناه مع ان
التحويل اصل الى مثال الحصول معنى يصدق عليه انه
تصريف فلو حذف اداه الحصر لكان صوابا **نبه**
على ان هذا العلم الاشارة بهذا العلم الى القواعد
المدونة فى هذا الكتاب وغيره فيرد عليه ان الذى
نبه عليه تعريف المصنف الاحتياج الى التعريف
المعرف باذكره من تحويل الاصل الى آخره وهو غير
هذا العلم ووجه التنبيه على الاحتياج الى التصريف
المذكور ان مقصودة بمعنى من شانها ان تقصد لفرط
الاحتياج اليها كما مر فالمعانى المقصودة متوقفة

على الامثلة المتوقفة على التصريف والاحتياج
الى المتوقف يلزم منه الاحتياج الى المتوقف عليه
ودلالة التنبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ
على ما يلزم عن معناه الوضعي مما قصد ولم يتوقف
عليه اى على اصل معناه صدق الكلام ولا صحته اما
ان تتوقف عليه وقصد فدلالة اقتضاء وان لم تقصد
فدلالة اشارة **مثلا** بمعنى المثال اذ المثال
والمثل والمثل والمثل بمعنى التشبيه وهو كما جزئ
يذكر لايضاح الفاعلة اما المثل الذى هو كلام
شبه مضربه بموردة فغير مراد ههنا ونصبه
اما على انه مفعول به بفعل محذوف اى اذكر
مثلا واما حال مقدمة من الضرب وفيه
مع كونه اظهر فى المعنى ضعف فى مجئ الحال
من المبتدا وتقدمها عليه **هو الاصل الواحد**
الضمير اما للفعل واما مبتدا وكل منهما
مقتض لقصر المسند على المسند اليه وهو فاسد
الا ان يكون اللام فيه لواحد باعتبار عهديته
فى الذهن كقولك ادخل السوق والداعى الى التى
ارتكابه هذه العبارة محاكاة المتن ولو حذف الضمير

وذكر الاصل وصفته بل حذفها كان صوابا
من **الضرب الحاصل فى الزمان الماضى او الحال**
او غيرها نشر مرتب ولو عطف الاخيرين منهما
بالواو وكالف نظرا الى مطابقه الالف فى قوله امالة
لمعان كان صوابا **هو التعريف** القول فيه كالقول
فى هو الاصل اعتراضا وجوابا **والمناسبة بينهما**
اى بين التغيير والتحويل **ظاهرة** فان التحويل لكونه اخص
من التغيير كما سياتى يصدق عليه انه تغيير
ولا مناسبة اشد من المناسبة المصححة لصدق
احد المتناسبين على الاخر **والمراد** اى مراد المصنف
بالتصريف ههنا اى المذكور تعريفه وفهم
من التقييد وبالظرف انه فى غير هذا الموضع قد يراد
به معرفة احوال ابنية الكلم اى العلم بالقواعد التى
تعرف بها احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب
ولا بناء كما مشى عليه ابن الحاجب فى الشافية ولما
هنا فان تفسيره بالتحويل قرينة على ان المراد به
غير علم التصريف ولما كان التصريف مختلفا
معناه باختلاف الارادة عرفه بالمراد ولما كان
علم حقيقة متحدة لا تختلف غالبا لم يعبر فيه بالمراد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بل وصفه بما هو حقيقة عالما بقوله الذي

الذي هو اي علم التصريف **معرفة احوال الابنية**

قال الجاربردي التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم في الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض فالمراد بالاحوال الاصول الكلية وبالمعرفة المضافة اليها اما العلم مجازا ان خصت بالجزئيات والعلم بالكليات كما هو الاصطلاح لبعضهم واما حقيقتها ان كان مرادفة له كما هو مذهب بعضهم وعلى كل فالتعريف منقوض بعلم النحو فانه علم باصول تفيد معرفة الاعراب والبناء وهما من احوال الابنية وما اقتضاه صنيعه الشارح من التعريف قد يعرف بما عرف به علم التصريف من العلم بالاحوال المذكورة هو قول المحققين الرادين على بعض الفضلاء ومازعمه من تقدير علم قبل التصريف في قول ابن الحاجب التصريف علم باصول زعما منه ان التصريف مخصوص بالفعل وعلم التصريف بالاداء الذي

بالادراك فارغمه بعض الفضلاء هنا من كلام الناس جار على المذهب غير مستقيم وما اقتضاه تقديرنا بالغالب فيما سبق من ان علم التصريف قد يطلق على غير العلم المذكور صحيح لانه قد يطلق كغيره من اسماء العلوم على المسائل المدونة في الكتب كالفقه والنحو وغيرهما **واحتاز التحول على التغير** عداه بعلى لتضمين اختار معنى رجح او اثر **لما في التحول** اي ما في لفظ التحول بناء على ان الالفاظ كالظروف للمعاني او لما في المعنى الموضوع له التحول لكون النقل جزءا منه بناء على ان الكل كالظرف للجزء **من معنى النقل** الاضافة اما بيانية واما حقيقية بناء على ان المراد بالنقل معناه او لفظه ولما كان قوله لما في التحول من معنى النقل دعوى يحتاج الى بيان صرح به في قوله **قال في العرب** الى آخره **والام** اي اسم مصدر **منه** اي من حول المتعدي والقاصر **الحول** بمعنى التحول او التحول فهو اي بسبب كون التحول فيه معنى النقل دون التغير ثبت ان التحول **اخص من التغير** والتغير اعم منه فان قلت افعل التفضيل يقتضي اشتراكهما في كل من وصفي

الخصوص والعموم وهو بناء في المقصود من اتصاف
التحويل بالخصوص فقط والتغيير بالعموم فقط فانك
بل المراد وصف الاول بالاخصية والثاني بالاعمية
فاشرت اليهما في اصل كل من الوصفين صحيح نظرا الى
ما فوقهما وما تحتهما من المفاهيم فلا منافاة
ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب من
الى الضرب ويضرب وغيرها هذا هو الشق
الثاني من شقي علة اختيار التحويل مقترنا بدليله
من العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل
الى الامثلة مما لا يخفى ممنوع بل المقطوع به عدم
النقل اذ الحروف كيفيات تعرض الصوت وحود
كل منها مشروط بعدم الباقي فنقلها الى محل
اخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعا بل السمع
اذا تعلق بالاصل ثم بمثال منه مثلا حصل
في الخيال منه صورتان متحدتان مادة ومختلفتان
هيئة فالوهم حينئذ حكم ان احدهما ان الصورة للمادة
انتقلت من الاول الى الثاني وهو الذي اشار اليه
الشارح بقوله ولا يخفى انك تنقل الى اخره والا فالصور
المقطوعة باقية لاتحادها والهيئات متعاقبة
عليها

عليها وهذا اشير اليه قول الشارح فيما مر وهي
الكلام باعتبار هيئات تعرض الحكم اقرب من الاول
تنزيلا للحروف منزلة المادة الحقيقية وللهيئات
المتبدلة منزلة الصورة الحقيقية فيكون اولى
من التغيير الى بالفاء اشارة الى مدخولها نتيجة
قياس مركب من مقدمتين محذوفتين استغنى عنهما
بتقدير التحويل مطابق للتصريف في النقل وكل
مطابق له فيه فهو اولى ودليل ودليل المقدمة
الاولى ما صرح به في قوله قال في المغرب وقوله
ولا يخفى فان قلت قد تقرر ان التحويل مساو للتصريف
في معنى النقل والتغيير اعم منه فيه فمقتضاه ان
التغيير بالتحويل واجب لا اولى كما قال الشارح لان
التعريف بالاعم والاخص ممنوع قلت الممنوع التعريف
بالاعم لا بما فيه الاعم اذا قيد بما يصيره مساويا كما
هنا واما التعريف بما فيه الاخص فلا يجوز لاستحالة
تعميم الخاص كما اليه اشار بقوله ولا يجوز
ان يفسر اي يعرف والتفسير في عرفهم غالبا بالخاص
بالتبيين بالاعم واراد التصريف لغة بالتحويل لانه
اي التحويل اخص من التصريف لغة والاخص لا يجوز

www.al-mostafa.com

التعريف به لانه غير جامع ثم التعريف يشمل على العلل الاربع الثابتة
للامثلة من جملة المركبات الاختيارية الثابت
لكل منها ذلك وهي العلة المادية وهي ما معه
ذلك المركب بالقوة والعلة الصورية وهي ما مع
ذلك بالفعل والعلة الفاعلية وهي المؤثرة في ذلك
حقيقة او عادة والعلة الغائية والباعث
على ايجاد ذلك وهذه الاخيرة علة له ذهنا معلومة
له وهي خارجا كالخشب وكالصورة الحاصلة بعد
تركب الاجزاء وكالنجار وكالجلوس بالنسبة
للسرير وهي في الامثلة المذكورة حروف الاصل والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من
اجتماعها والواضع مثلا وحصول المعاني المقصودة
واشتمال التعريف على علل متعلق بالمعرف كما هنا
قليل والغالب اشتماله على علل المعرف والمعرف هنا
الذي هو التعريف حقيقة الخارجية بسيطة والعقلية
مركب عقلي فاجزاؤه المادية اجزاء التعريف المذكور
من التحويل والاصل والامثلة والمعاني وصورته
الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله المصور

وغايته

وغايته تمييز تلك الماهية عن غيرها عنده واشتمال
التعريف على العلل او شئ منها اما ان تقع هي
او شئ منها متعلق الاجزاء المحولة على المعرف
كما هنا واما ان ينتزع منها اجزاء تحمل عليه كان
يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وهذا الثاني
هو التعريف بالعلل واشتمال التعريف على العلل
اعم من التعريف بها وبها فسروا به في تفسير العلة
للمتأخرين وجه التضعيف الذي اشار اليه الشارح
بقوله في تفسيرها قيل التحويل هو الصورة
اذ التحويل حقيقة التصريف وبعضهم في توجيه
التضعيف كلام فاسد لا حاجة لنا الى بيانه
والتضعيف المشار اليه متعلق بقوله التحويل
هو الصورة فقط والاصل الواحد هي المادة
واقتصاره في بيان المادة التي هي حروف الاصل
والهيئة العارضة لها بعد التحويل على الاولى
لانها اظهر الجزئين لكن القصر المفاد بضمير
الفصل مشكل التحويل هو الواضع همزة الاستفهام
محذوفة قبل هو بدليل ام المعادلة في قوله ام

غيره والصواب ام هو وغيره اوما هو اعم منه
ومن غيره لاقتضاء عادته السؤال في الشق الثاني
عن انه الحول عنه وذلك مما لا يتوهمه احد فيسأل
عنه فتامل لما يقال في العرف صرف
الكلمة اي لقول كل احد من التصريفيين في عرفهم
صرفت الكلمة باسناد التصريف الى ضميره فهو
اسناد حقيقي اذ هو اسناد الفعل اومعناه الى
من هو له عند المتكلم في الظاهر واذا كان التصريف
اعم من تصريف الواضع اوغيره فالتحويل الواقع في
تعريفه كذلك لكنه في تحقق
اي في اثبات الشئ بدليله في الخارج هو الواضع
للغة وقد اختلف على اقوال اصحها انه الله تعالى
لانه الذي حول الامر الواحد الى الامثلة
هذا الدليل على ان الدعوى فلا يفيد والدليل
الصحيح قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها
اي كلمات الكلام كلها اذ كل منها اسم لغة وتخصيص
الاسم ببعضها عرف طارئ او تاويله بالهمة وضعها
او علمه ما سبقه وضعه خلاف الظاهر
ولم يحول

ولم يجعل يصح بالنون عطفا على ما قلنا وبالياء
عطفا على حول موضوعة براسها لما كانت الراس
في كل شئ اصله الذي بني عليه سائره عبر بها
ههنا عنه والباء الداخلة عليه للملابسة
في محل نصب على الحال من الضمير في موضوعة اي موضوعة
هي في حالة كونها متلبسة باصلها ولا يتحقق
ذلك الا بكونها اصلا في نفسها غير محوله
عن اصل اذ المحول عنه متلبس بحروف الاصل
لا به ويجوز ان يكون الباء للسببية والراس بمعنى
النفس
التعبير بالبعض عن الكل مجازا اي موضوعة بالنظر
الى نفسها لا الى شئ اخر لان هذا ادخل
في المناسبة اذ المناسبة الحاصلة بين
اللفظ مثلا المتضمن الحروف والمعنى تاكد بكون
احدهما عن الاخر واقرب الى الضبط لان
تعلق حكم باصل وما يشتق منه اوعت من تعلقه
بالفاظ عينت بالتعداد لجواز الغفلة في الثاني
عن بعضها يصح على المذهبين في صحته على
المذهب الكوفي بحتاذ الفعل الذي هو الاصل
عندهم دال على الحدث والزمان فتحويله الى المصدر

مثالا تصريف ولا يصدق عليه انه تحويل
الاصل الى مثال المعنى لا يحصل الا به لانفكاك
معنى المصدر هو الحدث وحده ولا يحصل
لانه لا نقول قد الوحدة غير مذكور وان تعقدت
من الفعل ظاهر الادلة المنقولة عنهم ان المراد
بالفعل هو الماضي فالاصل الواحد عندهم الفعل
اذ يلزم من اشتقاق المصدر عندهم من الفعل
اشتقاق ما عدا المصدر منه بطريق الاولى
والعمدة هي التي المعتمد فاوقال من ادلتهم بدل
قوله فى اسند لاتم كان ظهر اذ الاستدلال
طلب الدليل او اقامته وكلاهما لا يكون
ظرفا للعمدة بهذا المعنى الا بتكلف او لعمدة الاعتماد
فالجار وهو على محذوف من قوله ان المصدر
يعل باعلال الفعل كاعلال قام بنقل
العين الواوية ياء بسبب اعلال قام بنقلها فيه الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصح بتصحيحه كتصحيح
العين في لاوردكل شئ يعل باعلال
الفعل ويصح بتصحيحه فهو فرعه وهذا قياس
ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه للعلم به

ونتيجه قوله فهو اى المصدر فرع الفعل واجب
بانه اى بان الشاق او بان المصدر وقد لزم من
القياس المذكور فرعيته للفعل فى الاعلال
والتصحيح لا فرعيته فى الاشتقاق التى هى مدعاكم
فلا يصح اثباتها به اذ ليست بلازمة له وهو
وهو ظاهر ولا نتيجه اذ لا يلزم من
فرعيته فى الاعلال والتصحيح فرعيته
فى الاشتقاق اذ الفرعيه فى الاعلال
ترتب وجود لصفته فيه على وجود صفته
فى الفعل والفرعية فى الاشتقاق ترتب وجود
وجود الفعل ولا ارتباط بينها لجواز تقدم وجود
شئ على آخر وتاخر وجود صفة فيه عن وجودها
فيه عن ذلك الآخر كما ما مهملة بين
الجار وهو كاف التشبيه ومجروره وهو ان
مخففة واعد وبعد بنون المتكلم وبعدنا الخطاب
فرع بعد الباء المشاة من تحت فى الاعلال
بحذف الواو والتى هى فاء الكلمة لموجب فى الآخر
وهو ثقلها بوقوعها بين كسرة وياء تنزل منزلة
كسرتين وحمل البواقى عليه مع انه اى مخر

اعد ليس بمشتق منه اى من نحو اعد ليس
بمشتق منه اى من بعد بالباء التحتية
اتفاقا وان فى الموضعين ومعمولاها قوله بمعدين
هما فى الحقيقة مدخول الكاف المقصود بها اى
يشبه بهما مصدران مخدوفان قبلها للعلم
بهما من قوله ولا يلزم الى آخره والتقدير فالمصدر
فرع الفعل فى الاعلال وليس بمشتق منه فرعية
وانتفاء اشتقاقه منه فان قلت نحو اعد ومعطوفيه
فرع نحو بعد لا فرع بعد هو اعد ومعطوفاه
لا نحو ذلك فكيف يصح من الشارح الحكم بفرعية
بعد على نحو اعد ومعطوفيه قلت لعل الشارح
بنى ذلك على ان الاضافة فى نحو اعد بابه اى النحو
الذى هو اعد وما عطف عليه او على ان المعنى
اذا عد ونحوه فرع بعد ونحوه وحذف الشارح من
كل طرف جزء ونعاكس المحذوف ليكون
الباقى دليلا عليه ولو قال فرع نحو بعد لسلم من
التكليف كون اعلال المصدر متأخرا عن
اعلال الفعل دفع لتوهم ان تأخر اعلال المصدر
عن اعلال الفعل الذى هو متفق عليه يستلزم تأخر

المصدر فى وجوده عن الفعل فدعوى تقدمه عليه منافية
له ووجه دفعه انه يمكن وجود شئ فى ذاته وتأخر
وجود صفته فيه عن وجود محل آخر ووجود تلك
الصفة فى ذلك المحل الآخر كما مر وهو المراد بالتالى
ثم الاعلال تغيير حروف العلة للتخفيف ومحله
القلب كما فى قال والحذف كما قلت والاسكان
كما فى يقول فان قلت اذا كان الاعلال جاريا فيهما
فالحكم بانه فى احدهما على النقيضين متأخر عنه فى
الآخر تحكم بحت اذ ليس باولى من العكس ولا من الحكم
بانه اصل فيهما قلت حيثما كان لسبب موجب لتحرك
حروف العلة وانفتاح ما قبله كما فى قال
وكالنقل كما مر فى بعد فهو اصل وحيثما كان
لغير فهو فرع فالحكم باصالته فى الفعل وفى بعد
دون غيرهما امر مرجح فتامل هو المصدر المجرد
يمكن ان يراد به الفعل المجرد سواء كان المصدر ايضا
مجردا كالضرب او مزيدا فيه كالقيام والقعود وان
يراد به المصدر الذى جرد كالقيام والقعود مشتقان
من القوم والقعد وان لم ينطق بهما لان المزيد فيه
الضمير عائد اما على الـ فى المزيد او على المصد

المقدر الموصوف بالمزيد مشتق منه اى من المجرد
وبهذا علم ان التغيير بالاصل الواحد اولى منه بالمصدر
وان كان المراد بالمصدر المجرد لان المراد لا يدفع الايراد وانما
كان المزيد مشتقا من المجرد لموافقته اى مماثلة المزيد
فيه اياه اى المجرد بحروفه ومعناه الاظهر

وهو ان يراد بالمصدر المجرد

لان الضمير فيها عائد على المجرد فلا حاجة بناء على ان
المراد بالمجرد امعناه الثانى الى تقييد الحروف بالاصول
كما فعل غيره وموافقته فيها باشتماله عليهما

اى المصدر

وصرف الحاجب

وانكان مع زياده فيهما كما فى استعطاف من العطف
ويحتمل ان الضمير عائد على المزيد فيه كما هو ظاهر
صنيع غير فلا امن التقييد بالاصول ويشكل بما
فى معناه زياده على معنى المجرد كالاستعطاف من العطف
فان معنى الاول طلب العطف والثانى العطف فقط

وتسليم ان الزيادة لا تخل بالحروف لكونها فى المعنى الضمنى

فالمشتق لم يوافق بمعناه ما يبعضه فتامل والباقى
بحروفه للظرفية وقوله لموافقته مقصود به
بيان تعريف الاشتقاق المراد بالتصريف هنا

اى تحقيقه الشهير كما مر

بما ذكره اخذا من تعريف ابن الحاجب فى المختصر المشتق
بما وافق اصلا بحروفه الاصول ومعناه فما ذكره
المصنف من تعريف التصريف وذكر الشارح وابن
الحاجب

الحاجب من تعريف الاشتقاق والمشتق محتاج الى
التقييد ببقاء ترتيب الحروف ليخرج من التعاريف
المذكورة للاشتقاق الاصغر الاشتقاق الصغير
الصغير المعتبر فيه عدم الترتيب كالحمد والحدب
اما الاكبر فالمعتبر فيه الموافقة فى اكثر الحروف
والمناسبة فى باقيها فى النوع او المخرج كالثلم والثلب
فان قلت صدر السوال بالفاء السببيه اشعارا
بسببيه عما تقدم من ان الاصل الواحد على مذهب
البصريين هو المصدر كالامر مذهب البصريين
انه مشتق من المصدر ابتداء كالماضى فاد راجعه
فى السوال السفر واسم الفاعل والمفعول انما يحسن
العطف على المضاف اليه اذا كان التركيب الاضافى
باقيا على معناه الاضافى غلام زيد وعمرو واما اذا
خرج الى معنى النسبة الجنسية كما هنا او العلمية
الشخصية كعبد الله علما او الجنسية كام عريط فلا
يحسن بل لا يجوز لان المضاف اليه جزء الاسم
والعطف على الجزء ممنوع ونحوها مستغنى عنه بالكاف
الداخلة على الامر قلت مرجع بكسر الجيم مصدر
ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمى

www.alukah.net

يقاس عنه الفتح مطلقا كما يجيء مضاربك زيد قال
في الصحاح والرجعى الرجوع ومنه الى ربك الرجعى
وكذا الرجع ومنه الى ربكم مرجعكم وهو شاذ لان
المصادر من فعل يفعل انما تكون بالفتح انتهى
والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس وان كان
فصيحا في الاستعمال والكل في الصحاح كل
وبعض معرفتان ولم يجئ عن العرب بالالف واللام
وهو جائز لان فيهما معنى الاضافة اضفت اولم
اولم تضف انتهى وفي قوله معرفتان نظر لان
معنى الاضافة الثابت فيهما قد يفقد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفة والتحقيق انكان
نكرة مشتقة منه اما بواسطة او بلا واسطة
او للتنويع لا للشك ان قلت لم لم يستغن بقوله
مرجعكم الجمع الى المصدر عن قوله بعده والكل
مشتق منه قلت لان الرجوع الى المصدر
يحتمل ان فلا مشتق من مصدر ابتداء وانه
مشتق منه بالوجه الاعم المذكور والاعم لا
اشعار له بالاخص ويرد على ما صرح به اولا
وشمله عموم قوله ثانيا الكل مشتق منه ان المصدر

المزيد فيه مشتق من المجرد ان التعريف المذكور
لا يصدق حينئذ على تحويل المصدر المجرد الى المزيد
فيه اذ في الحذف حاصلهما ويجاب بان المعنى
في المزيد فيه هو كون الفعل كالمخرج في استخراج
مطلوبا مثلا وذلك لا يحصل الا بالتحويل
للمثال المذكور ليكون اعم من المصدر وغيره فيفسر
الاصل بالموضوع وضعا اوليا اولتاول الكلمات
الاصلية باعتبار معناه كالمصدر المجرد والاسم
المفرد والمكبر المذكر وباعتبار هيئاتها الاصلية
كفعل وتبع والباء والواو فيشمل يجوز في لامه
الرفع على الاستئناف والفتح على العطف وفاعل
ضمير التعريف المتقدم وكذلك يجوز في
نحو الجر عطفا على المثنى فذلك اشارة اليه والى
ما بعده ونحوها على هذا الافعال والصفات
والاوصاف او المؤنث او على الاسم فذلك
اشارة اليه وحده فنحوه على هذه الكلمات
باعتبار هيئاتها الاصلية تحويلها الى الكلمات
باعتبار هيئات اخرى عارضة لها لاسباب
تصريفية لمعان لفظية كالتحقيق والتخفيف

مثلا التصريف والنصب عطفا على تحويل ذلك
اشارة اليه ومعنى كونه لجزا بالوجه الثانى وعلى
هذا فالتعريف بما ذكر المصنف مساو لتعريف
ابن مالك فى شرح كافيه بقوله تحويل كلمة
لغرض لفظى ومعنوى فان
قلت فما تقدم من قوله وهو تفعيل من الصرف
للمالغة والتكثير اشارة الى هذا السوال وجوابه
فالا معنى لذكرهما هنا مع انه بمعناه اى مع ان
التصريف بمعنى الصرف فاختيار الاول ترجيح لا
المتساويين بلا مرجح او ترجيح للمرجوح اذ الصرف اظهر
وكونه بمعناه مع ما ان سبق ذكر من ان التصريف
معناه المالغة والتكثير فى معنى الصرف غير
ملتئم الا ان يريد به تشاركهما فى اصل المعنى
لان فى هذا العلم المالغة التى تدل
عليها لفظ التصريف فى كلام المصنف انما
هى فى معناه عنده وهو التحويل المذكور لا فى
الاحكام المذكورة فى هذا العلم المدون كما تقدم
الاشارة اليه تصرفات هى مطاوع تصريفا
فمعنى التصرفات التاثرات البليغة الكثيرة والتفريع

فى وصفها بقولها كثيرة تاكيد ولافادتها الكثرة
مع انها جمع سالم وهو للقلة لان بناء مفردها
يدل على الكثرة تكثيف بجمعه وكون المذكور فى هذا
العلم تصرفات لا تصريفات فيه مناقشة
يدل لزيادة حروفه على المبالغة فى الفعل بالوصول الى
منتهاه والتكثير فى عدد مرائه بايجاد اشياء
كثيرة منه والمطابقة للتسمية حينئذ ان يكون
فى العلم صرف بليغة كثيرة لا تصرفات ولا تصريفات
لان المفرد لا تدل على جمعه وكون التصريف دالا
على المبالغة والتكثير مناف لما قدمته ودل
عليه تعريف ابن مالك فى شرح كافيه
من صدقه على تحويل الاصل الى مثال واحد وهذا
او ان نرجع الى المقصود اى المقصود بالذات فالمراد
بالرجوع التوجه لاحقيقة التى هى العود
اذ التعريف وشرحه من المقصود لا ذاته ان
الكلمات اسم وفعل وحرف هو من تقسيم
الى اجزاء بخلاف تقسيم الكلمة اليها فانه من تقسيم
الى جزئياته بحثه عن الفعل كانه اراد به الماضى
لتصريحه فى اول فصل امثلة تصريف الافعال

فان المضارع مشتق من الماضى **وما يشتق منه**
اى من الاشياء التى تشتق من الفعل كالامر واسم
الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما قدمه فى قوله
فان قلت الى آخره فى يشتق ضمير مرفوع به عائد
على ما وضمير منه عائد الى الفعل ويحتمله حينئذ
على احوال المصدر فى آخر المتن استطرادا وجعل
الضمير المرفوع يشتق عائدا على الفعل وضمير منه
على الموصول به حينئذ المصدر المحافضة على جعل
الاشتقاق حقيقة فيه بعد **شرع فى بيان**
تقسيمه لو حذف البيان لكان الكلام اخصر
واظهر فان قلت فما وجه اثباتها قلت وجهه ان
التقسيم المذكور حصل فى الخارج من المصنف وغيره
حصولا مستقرا فى النفس بالتصديق به ثم قصد
بيانه بالكتاب واللفظ وبيان اما مصدر
من بان اى ظهر فاضافه للتقسيم اضافة الى
الفاعل واما اسم مصدر من بين اى اظهر فاضافه
له الى المفعول **ثم الفعل** المراد من ثم الترتيب
الذكرى لا الزمانى الذى يقتضيه المهلة ولا بد منه والمراد
بالفعل الماضى فقط لان المجرد لا يمكن فى المضارع

والقول فيما سيأتى واما الرباعى فهو فعلل **لكلمة مخصوصة**
اى دالة بجوهرها على حدث وهيأتها على زمن معين
وضعا وكون المكسور الفاء اسما لما ذكر والمفتوح الفاء
مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما فى اللغة فهما
مصدران لفعل يفعل **اما ثلاثى واما رباعى**
منسوبان الى الثلاثة واربعة على غير قياس قال الجاربردى
لانه لا يخلو اى لان ما صدقه لا يخلو بحسب
الاستقراء لما وجد فى الخارج من ذلك **ثلاثة**
او اربعة اعلم ان واحدا واحد المنكر والمضاف
الضمير الواقعان فى سياق النفى للعموم اذا حذف
المضاف فى تاويل احد المنكر كقولك القوم ما جاءنى واحد
منهم او احد منهم اصل احدهم اى احد منهم
الا ان واحدا واحدا قد يراد بهما المتعدد عن غير لقرينة
يشتمل عليها المقام كقولك ما جاءنى واحد بل
اثنان ولا تعط الدنيا ولا احدا الزيدين بل لهما معا
وكذلك فى الوجهين معا احدهما او احدهم المفهوم
من العاطف بأو وفى سياق النفى كقولك لا تتم
زيدا او عمرا او بكرا او احدهم زيد واحدا منهم قال
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وكقولك لا تعط

الأولة
www.alukah.net

هذا الدينار زيدا وعمرا لا إياهما معا اى لا تعطه احدهما
منفردا واما التعاطف بالواو وفى سياق النفى ان تكرر
حرف النفى كان المعنى على الاستغراق فى الوحدات
مجتمعين او منفردين كقولك لا تشتم زيدا ولا
عمروا ولا بكرا اى واحدا منهم على اى حال
كان ولم يتكرر كقولك ما جاءنى زيد وعمرو وبكر
احتمل معناه ذلك اى ما جاءنى واحد منهم واحتمل
ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفى
صادق بالثبوت للبعض اذا تقرر هذا فاعلم
ان العطف فى ثلاثة واربعة بالواو كما صنع الشارح
اولى منه بالواو اذ الخلو بمعنى الانتفاء فلو تسلط على
على الثلاثة والاربعة معطوفة بالواو كان
المعنى الظاهر الخلو عن اجتماعهما وهو صادق
فليه كاذب واذا تسلط عليهما بأو كان المعنى
الظاهر الخلو من احدهما اى واحد منهما اى ليس
فيه واحد منهما وهو كاذب والصادق سلبه
ويمكن توجيهه ايضا بان لا يخلوا بمعنى لا يتضمن
معنى الاثبات والله اعلم اذ لم يبين تعليل
لقوله لا يخلوا الى قوله او اربعة لا لقوله فالاولى

والثانى الرويا على فساد المعنى والاصل تقديمه على
التبع ليقع تفسيرا له لكونه اوضح اولى على الاعتداد
بين القلة والمودية للضعف والكثرة المؤدية
للثقل عن قبول ما يطرأ اليه من التغيير ان
قلت اصل قرع عمى وقى فدخلها التغيير بحذف الاخر
الاخر للتاء وهما على حرفين قلت سهل ذلك ان
وضعها على ثلاثة احرف خطأ مفعول
من اجله والعامل فيه عند بعضهم تركوا المفهوم
من لم يبين ولكونه معطوف على خطاء لانه فى
تأويل للحظ لكن كون الفعل اثقل من الاسم فى التحقيق
انما هو علة لمنع الخامسى من الفعل لا لترك المنع من
الاسم والفاعل كون الفاعل مدلولا الفعل الا
فيه مناقشة لمخالفة ما صرحوا به من ان المصدر
ما سوى الزمان من مدلولى الفعل الذين هما الحدث
والزمان وظاهر ما صرح به الشارح فى حاشيته
العضد فى بحث المجاز من ان علماء البيان اتفقوا
على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير
دلالة بحسب الوضع على ان فاعله حقيقى او غير حقيقى
ويمكن ان يقال الفعل دال بهيئته المخصوصة الموضوع

هو عليها على ان له فاعلا او نائبا عنه وان لم يدل
بها على خصوصية وفى كلام اهل البيان وفى
بحث الاسناد لمن اله والله اعلم لا يقال
هذا الذى ذكر المصنف من تقسيم الفعل
الى ثلاثى ورباعى تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره
اى ما صدقات تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره
لان كون من ذلك يتوقف على ثبوت شيئين
احدهما ان المقسم اما ثلاثى واما رباعى والثانى
ان يكون التقسيم اليهما نفس عن البيان واما الاول
فلا شك انه حصل المقسم فلا فيوجد منه مقدمة
صغرى وهى ان مورد القسمة اى الشئ الذى
ورد عليه التقسيم فعل ولا شك انه حصر اقسام
الفعل فى الثلاثى والرباعى فيوجد منه مقدمة
كبرى وهى ان كل فعل فهو اما ثلاثى واما رباعى
على سبيل منع الخلو والجمع وهذا قياس من الشكل
الاول منتج قوله فمورد القسمة ايضا احدهما
اى احد الامرين اللذين هما الثلاثى والرباعى
وهو المطلوب وقوله ايضا اشارة الى ان مورد
القسمة ثبت له احدهما كما ثبت له اولا

انه فعل واذا ثبت ان المقسم احدهما وان تقسيمه
اليهما فان كان المقسم فى نفس الامر هو الثلاثى كان
تقسيمه اليهما تقسيما للثلاثى الى الثلاثى والرباعى
وان كان فى نفس الامر هو الرباعى كان تقسيمه
اليهما تقسيما للرباعى الى الرباعى والثلاثى وكلاهما
تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره كما اشار اليه بقوله
واما هى على اى الشرطية مركبة مما المزيد منصوبة
خبرا مقدما لقوله كان واسمها ضمير مستتر
عائد على مورد القسمة وان يكون مرفوع اما على انه جواب
الشرط الماضى كقوله وان اتاها خليل يوم مسبغة
يقول لا عاب مالى ولا حرى مسئلة واما على
انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد
القسمة واحد وهو دليل جواب الشرط المحذوف
الفعل الذى هو مورد القسمة وهو المحمول فى
المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذى هو مدخول
كل فى المقدمة الكبرى فان المراد به ما صدقات
هذا الفعل الذى هو مورد القسمة فالمحمول فى الصغرى
والموضوع فى الكبرى مختلف وشرط الانتاج اتحاد
الوسط فان قلت هذا الجواب يقتضى لزوم المحذور

مخطوطات الوقف بالرياض
www.alukah.net
الألوكة

المذكور بعينه في الفصل الموضوع في المقدمة الكبرى
قطعا قلت المقصود فيها الانفصال الحقيقي
وهو الحكم بالتنافي في الصدق على كل واحد من الافراد
موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بان الماهية
منقسمة الى افرادها اي صادقة على كل منها
وصادقة عليها على افراد هيئة غير منافية بل مجموعة
عليها ومن ثم قال ابن مالك التقسيم بالواو اجود
منه باو والفرق بين الانفصال الحقيقي والتقسيم
غير بين فالمراد به مطلق الفعل اعلم أن
الماهية تعتبر تارة بشرط لا شئ وتارة لا بشرط
شئ والاولى مقيدة بالعدم وقد تسمى مطلقة
ايضا كتسمية الفقهاء الماء المقيد بعدم
التغير ولما كان المراد بالمطلق الفعل هنا ماهية
الفعل بالاعتبار الثاني اردفه بما يعين المراد وهو
قوله من غير نظر لكونه على ثلاثة احرف او
اربعة ولو اراد المعنى لقال مع النظر لعدم كونه
الى اخره ولما كان المقسم به صادقا على شئ
من القسمين وهكذا جميع التقسيمات
لو قال سائر اي باقي بدل جميع لكان اصوب

لان هذا التقسيم المذكور في المتن من جميع التقسيمات
الواقعة مشهة فيلزم تشبيهه الشئ بنفسه لانعدام
هذه الكلية منقوضة بتقسيم الكل الى اجزائه فان
مورد القسمة فيه قد يكون ما صدق الماهية دونها
كقولنا كل سرير ينقسم الى خشب ومسمار لانا نقول
الظاهر ان التقسيم حقيقة في تقسيم الكلي دون
الكل لقول السد في حاشية القطب الشئ ما كان
منه ركاتحته واخص او مزيد فيه نحو من زاد
الواضع في الشئ اعاوقع الزيادة فيه نزل منزلة لقاصر
اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها
وهو حاصل باثبات الزيادة المطلقة دون بيان
كمية المزيد ولونا من زاد الباقية على
اصلها من التعدية بنفسها لاثنين بنفسها كقوله
تعالى وزادهم ايمانا لقال او مزيد حرفا او اكثر مثلا
لانه لا يخلو اما ان يكون اي اما ان كون
او لان حال كل واحد منهما والداعي الى تقدير احد
الشقين المذكورين ان خبران هو عين اسمها حالا
بدان يكون صادقا عليه باقيا على حروفه الاصلية
اولا ينقص الثلاثي طرفا وعكسا بفعلل ربع ونحوها

www.alukah.net

ما حذف منه بعض اصوله دون زيادة ولا داخلة
على كون معطوفين على كون المقدمة فصارت
الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي
والرباعي في اربعة هي المجرد والمزيد فيه السالم
وغيره وترتيبها ان القسم الاول مؤلف من الاوصاف
الاولية في التقسيمات الثلاثة مبتدا من
تقسيمه الاول فهو الثلاثي المجرد كضرب ثم تغيير
كل وصف بتقسيمه مبتدا من الاخير مراعيا ترتيب
التقسيمات فالثاني الثلاثي المجرد غير السالم والثالث
الثلاثي المزيد فيه السالم كاكرم والرابع الثلاثي
المزيد فيه غير السالم كاوعد والخامس
الرباعي المجرد السالم كدحرج والسادس الرباعي
المجرد غير السالم كزلزل والسابع الرابع المزيد
فيه السالم كتدحرج والثامن الرباعي المزيد فيه
غير السالم كتزلزل من حروف العلة لو
قال احرف التي هي جمع قلة كان اولى ومن الضعف
هو في اصول الثلاثي كون عينه ولامه من جنس
واحد وفي اصول الرباعي كون فائه ولامه الاولى
وعينه ولامه الثانية من جنس واحد وكرر من

ثم الفعل اما ثلاثي او رباعي والطارىء اما غير
قوله وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه ثم
قوله وكل واحد منهما اما سالم او غير
سالم الخ
فاعلم

او دون الضعف
لانه ليس من جنس
الحروف

مع الضعف دون الهمز لانها من جنس الحروف
دونه ورتب الحروف تسمية ذكر بعد العلم بالتقيد
مرافق للغة دون عرف الاصوليين وغيرهم فانه
يسمى عندهم بالتخصيص والتقييد المطلق للخرج
عنه نحو مسلمات وظلمات فيكون ذلك مخرجا بالقيد
المذكور بحث لانه جمع مضاف فاقله ثلاثة فيعم
اللفوظة والمقدرة اصلية او زائدة والموجود
في نحو مسلمات بعد الحذف لا يصدق عليه حروف
لو صدقت عليه لم يخرج بالاصلية اذ المراد بالاصلية
ضد الزائدة وهذه لا المقدر وجودها في الحال
وان اعتبر الموجود فيه قبل الحذف في مسمى الحروف
كان ذلك كافيا في اخراجه لبد خل فيه نحو اكرم
يعني ان قوله حروف جمع مضاف للضمير فيعم الحروف
الاصلية والزائدة فلو اقتصر عليه لكان السالم
ما سلم كل حرف من حروفه مما ذكر فيخرج
منه نحو اكرم فلما خصص الحروف بالاصلية علم
ان المعتبر سلامة الاصلية دون الزائدة وصدق
حينئذ التعريف على نحو اكرم وانت تعلم ان الفرق
شأنها الاخراج لا الادخال الا اذا كان بينها وبين

ضمير الجمع المضاف الى الضمير
ضمير الجمع المضاف الى الظاهر
ضمير المفرد المضاف الى الظاهر
ضمير المفرد المضاف الى الضمير

المفيد بها عموم وخصوص من وجه فالصواب
ان حروفه لا تعتبر من حيث العموم بل من حيث
الجمع مطلقا الصادق بالاصلية وبالزائدة فهو
مطلق فيهما فيد بالاصلية لاخراج ما سلمت
حروفه الزائدة فقط كتفسيم وتطيير ماصرحوا
به في تعريف الشتق بما وافقه اصلا بحروفه الاصول
ومعناه من ان الاصول لاخراج ما وافق اصلا
بحروفه الزائدة كالاستباق والاستحجال فانها
تخلو اصولها عما ذكرنا اما خلو اصولها
اعشوشب واحمار من حروف العلة فظاهر ولما
من التضعيف فلانه منافته لان التضعف
ان اريد به المضاعفة الاصطلاحية المتقدم
تعريفها فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد
بالاصلية بالنسبة اليه حينئذ اذ لا يكون الا
فيها وان اريد به تكرير الحروف مطلقا كما
يشهد به قوله انما تستفى الزائدة التضعيف
فالخلو منه ممنوع اذ عين اعشوشب ولام احمار ضعفت
اى كررت ويمكن ان يجاب باختيار الشق
الثاني ومعنى سلامة الاصول من التضعف

ان لا يكون شئ منها ضعفا لاصل منها ولا يخفى ان
اعشوشب واحمار يسلم بهذا المعنى فتامل وكذا ما
احد حروفه الصحيحة حرف علة كقولك
سدت القوم اى سدسهم اى جعلتهم
ستة اخذا من السادس لما واقعه على
الفعل لان كلام المصنف انما هو فيه والتمثيل له
بقولهم الثاني في الثالث والصفادي في الصفائح
ونحوها مبني ان السالم في قوله ونعني بالسالم مرادا
به ما هو اعم من الفعل والاسم لسلامته عن
التغييرات لو عمل بالسلامة مما ذكره في العروض
كان اجرى على قاعدتهم في الزائد عند بعض وعند
بعض التي ثبت في جميع التصاريف والتعريف من
تضمنه وجه المناسبة في التسمية والمفسر
الحروف الاصول هذا هو اللغة الذي يقصد
به الكشف عن معنى المنعوت كما ذكره اهل المعاني
وشاهده بقوله الا لمعي الذي يظن بك الظن كان قد
رأى وقد سمعا ومنه قوله ان الانسان خلق
هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للمتعلمين لا للعالمين

اى للقائلين اذ هى موقوفة على العلم بالاصول
فلو توقف عليها لزم الدور فانه محال قال معناه
الجاربردى ويمكن ان يقال انه تعريف لفظى لمن
يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل معنى الاصول
لكن هو استدراك على ما فهم من قوله لتضعيف
انه تصحيح بنفى ان يستثنى الزائد اى من قوله
الا ستثناء ههنا على التى تقابل بكذا فان الزائد المذكور من الحروف
انه المراد تفسير الاصول
هم من الوصول حقيقة والوصول
المقابلة بما ذكر وليس من الاصول فيصير التعريف
كما ما نزل منزلة
هكذا التى تقابل بالفاء والعين واللام وليست
الاصل والزائد المذكور
منزلة الاصل والزائد
زوائد للتضعيف ولا للالحاق فيرد عليه ان الزايد
اعترضه عما اعترضه
ساو للاصل للحفاء والوضوح فاخذه جزاء من الحد
من الاصل وفرعه
معاملة الاصل فالاولى بتصيير التعريفات للشئ مما تساويه فما ذكر وهو
والاولى ما تقابل
ممنوع وان لم يذكر الزائد بان قيل وليست للتضعيف
ما ذكر والزائد خصصه
ولا للالحاق كان غير منعكس لخروج نحو شذر وذلول
ما لا تعتبر منزلة
منزلة الاصل عند قوله
للتضعيف هو التكرير بحرف اصلى قبله سواء كان
مفاعيل
المكرر وهو الثانى من حروف الزيادة المجموعة سألتمونيها
أو لا فرق
وفى يا اوس هل نمت فى اليوم تشاء كفعل من يتأثم
خرج ليس موزونا فهو
او للالحاق وهو جعل كلمة من باب موزون
مثلوث ليس تاما
تلك الكلمة اصلا فى ذلك الباب سواء كان ذلك
الزائد

الزائد اللاحق مكررا كما لم لا يجوز ولا دخول
هذا القسم فى الاستثناء زاد الشارح الالحاق
المدخول له على المكرر الذى اقتصر عليه ابن الحاجب
وغيره وهو الصواب وفى قوله للتضعيف او الالحاق
دون المضعف واللاحق اشارة الى الاستغناء عن زيادة
ان الحاجب بعد الاستثناء المذكور الا بيت دليل
دال على عدم قصد التكرار كعدم فعلال فانه
دليل على ان لطمانا فعلان اذ التفعيل المستفاد بالالف
مستلزم للقصد وان كان بين الاعتبارين فرق
من جهة ان الاصل فى التكرار قصده عند ابن الحاجب
وعدم قصده عند الشارح ولو عطف الالحاق
بالواو كان اولى منه ولو ان اقتضت عموم استثناء
ايضا نظرا الى ادات العموم فى الزائد وهو التاء والعين
واللام ذكر الضمير لان المراد هو اللفظ المركب
من مسميات هذه الاسماء وهذا اللفظ المراد
لشمول اقسام الثلاثى والرباعى والخماسى مما تكرر
احد اصوله وعين احسن من قولهم فعل لخصوصه
بالفعل الثلاثى المجرد لكن فى كلام الشارح نظر
من وجهين احدهما ان المشار اليه فى المتن

www.alukah.net

ان اللفظ المذكور مقابل به اى ميزان لا انه هو الميزان
بصيغة الحصر كما قال وثانيهما انه علل اللفظ المذكور
مع عمومه بامر خاص بالفعل الثلاثى المجرد بقوله
لانه اعم الافعال معنى منصوب على التمييز عن
النسبة اى لان معناه اعم معانى الافعال
اى معانى الافعال التى هى سواه اى كلما صدق معنى
من معانى الافعال المذكوره صدق معنى فعل من
غير عكس لان الكل اى كل فعل والمراد معنى
كل فعل فيه معنى لفظ الفعل اذ لفظ معنى لفعل
وهو احد مدلولى فعل مطلق الايجاد وكل من الافعال
الخاصة كضرب من معناه الايجاد الخاص متعلقة
والمعنى الاول داخل فى هذا البعض من المعنى الثانى
دخول المطلق فى مقيده والمعنى الثانى موجود
فى لفظه الموضوع له وكلما صدق معنى فعل
من الافعال الخاصة على شئ صدق عليه معنى
فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم من معنى كل
فعل خاص لانتفاء دعوى اعمية معناه لعدم صدقه
على الاعيان ذات الصادق عليها علم
وفهم ونحوها لانها انفعالات لا افعال كما حققه
فى موضعه

فى موضوعه لانا نقول علماء هذا الفن لا يأبون عن جعلها
افعالا للنفس فاعلن فعل كل بحسبه وبعض توهم ان المراد
معنى الفعل الايجاد فمعنى فعل اوجد وبمعنى الافعال
الخاصة الاثار الحاصلة بالايجاد فمعنى ضرب الاثر
الخاص المعبر عنه بالضرب باعمية المعنى الاول لتعلقه
بجميع المعانى الثانية اذ يصح فى ضرب فعل الضرب
وقتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه محكما
صرفا ومخالفا لاصطلاح الجم فى الاعمية مع انها صدق
الاعم على كل ما صدق عليه لاصطلاحهم فى الاعمية
مع انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
من غير عكس مخالف للمنقول عن اهل العربية من ان
المعانى المصدرية عندهم هى الايجادات لا الاثار التى
هى عند المتكلمين وهو الحق اى انسب بالميزان الكثير
الدوران على الالسنة من جعل التى للشروع فى الفعل
وان مشاركة فى اصل مطلق الفعل كما يدل عليه
قوله انفعل لمجئ جعل بمعنى اخر لخفته لكونه فانه
حرفا شفويا وثقل جعل لكون فانه حرفا مخرجه وسط
اللسان والخفة مناسبة لكثير الدوران لمعنى
اخر هو افعل تفضيل من اخر اى ناخر فمعناه اشد

www.alukah.net

تأخر اثمر صار مراد به المغاير مثل خلق اى مثل
المعنى المغاير له خلق وهو اوجد يتعدى الى واحد
نحو وجعل الظلمات والنور ويمشى عليه الشارح
من ان جعل برد بمعنى خلق كلام ظاهر والتحقيق
كما فى الكشاف ان خلق يشعر بالتقدير وجعل
لايحاد شئ من شئ اخر هو اصله كايجاد الظلمة
من الاجرام الكثيفة والنور من الاجرام الشفافة المصبة صيب
وهو حلول من حال الى حال يتعدى الى واحد نحو فجعلهم جذاذا
والوسط من جوف الشفة راجع للفاء بفتح السين وسكونها والمراد
به اللسان لانه بين الشفة والحلق وفيه مخرج اللام لان
ابتداء مخرجها كما قال الجاربردى ما دون طرف احد
حافتى اللسان ممتدا الى طرفه وما يلى ذلك من الحنك الاعلى
فوق الثنايا والرباعيات والانياب والحلق وفى
وسطه مخرج الغين والخاء والشارح الترتيب فى المخارج
مبتدءا من الاعلى ولو راعى الترتيب فى الحروف لقدم
الحلق على الوسط هو الاصل اى الذى ينبغى
عليه غيره من المزيد بالياء وقوله لتجرده وكونه
نشر مرتب فى قوله الثلاثى المجرد غير مرتب وفى بعض
النسخ السالم اى بعد المجرد وينافيه التمثيل بسأل
ليسأل

فلا يقال وقد يقال لا ينافيه لان قوله ويجئ اى
مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو اعم من السالم
وغيره من ان يكون ماضيه الاضافة فيه من
اضافة الاعم الى الاخص او الموصوف الى صفته اى الماضى
الذى هو الثلاثى المجرد ومن الاضافة الحقيقية بناء على
ان ماهية الثلاثى المجرد الذهنية اعم من الماضى وانكان
بحسب الخارج على وزن فعل بحمل الضبط يريد بوزن
ظاهره اياه من المماثلة فهو مصدر مضاف لمفعوله
او المفعول اى يشكل موزون بفعل لان الفاء لا تكون
الا مفتوحة فيه دليل على ان الفعل المبنى للمفعول مفرع
لا من الاصل الذى كلامه فيه والمراد بكون الحرف
مفتوحا فتح الفم عند النطق به وعلى هذا الفاء فى المضموم
والمكسور والمطبق والمستعلى فاسناد المشتق منها
الى ضمير الحرف اسناد مجازى من اسناد الفعل الى ظرفه
المجازى لملابسته اياه لرفضهم اى تركهم
الابتداء بالساكن اى ابتداء الكلمة بالحرف الساكن
اى جعل الساكن بدؤا لها والابتداء به بهذا المعنى
ممكن بالاتفاق وان رفضوه لامكانه عند الرفض
وهو الترك الذى يشترط فيه كما قال السيد فى شرح

المراقف امكان الضدين فان استحالا واحدهما فلا يسمى كذا
عدم الفعل بالترك وبعضهم توهم ان المراد بالابتداء بالساكن
التلفظ به والخلاف في استحالة امكانه شهير في علم
الحكمة وغيرها وان التعبير بالرفض اشارة الى اختيار
امكانه وفيه نظر لان رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم
اعتقاد امكانه بالمعنى الاول لامكان بدأ الكلمة بالساكن
ويبتدأ التلفظ بما قبله موصولا به فتأمله منصفا
وكون الفتحة اخف اى من الضمة والكسرة لان في الضمة
اعمال عضلتي الفم وفي الكسرة اعمال السفلى ولا اعمال
في الشئ منهما في الفتحة والالف يصح فيها عطفا على الفاء
والرفع على الاستيناف مفتوحة فتحة بناء لا اعرابية شئ
ما تذكر نحن في فصل امثلة تصريف الافعال
من قولنا على الفتح الى آخره واما جاء هو اشارة
الى سؤال وارد على قوله والعين لانكون الا متحركة فلذلك
خصصه بقوله بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين
ولو قصد ارادة على قوله ولا يخلو الى آخره لزاد على
قوله ما سيق وكسرها فمزال اى مخرج عن الاصل
اى الهيئة الاصلية الى الهيئة المذكورة كضرب
اى نوع من الخفة اى التخفيف للعين بتسكينها اما
بحذف

بحذف حركتها فقط واما بنقلها الى الفاء بعد حذف
حركتها وفيه اى في نعم وشهد كسر الفاء مع سكون
العين لنقل كسرة العين الى الفاء وكسرها لكون
حرف الحلق قويا يستتبع ما قبله وفتح الفاء مع سكون
العين للخفة وهذه اى اللغات الاربع او فعل
هي زيادة بيان والا فقد علم من قوله وفيه اربع لغات
ولو عطفه بالواو كان اوضح وفعل بفتح الفاء واما اللام
فلك فتحها تغليبا للفعل وجرها تغليبا للاسم واحترز
به عن مضموم الفا ومكسورها فان عينه ان نعت فانه
كعنق وابل في الاسماء وبلزا اى ضخم في الصفات
فالاين الخجل والاثاث لهما جاز اسكانها والاصل
فقط والالف لا يجوز غير الاصل كطود وعنب مكسور
العين يجوز في مكسور العين نعت لواحد من اسم
او فعل او لفعل بناء على ان اضافته معنوية اذ
المقصود به الاستمرار المفيد للثبوت والنصب
حالا من فعل واحترز عن مضمومها كقصد فانه
يجوز فيه مع الاصل الاسكانها وعن مفتوحها
كبطل وساكنها كصعب فانه لا يجوز فيها الا الاصل
وعينه من اقامة الظاهر مقام الضمير حرف

حاف واحترز به عن نحو كتف فلا يجوز كسرها
ونسبة الوجوه الاربعة لغات فيها منافاته الا للغة
ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الاصل
منها فقط وعلى وجوه جائزة متفرعة عنها كما يشير
اليه فلهم يجوز رد بعض هذه الاوزان الى بعض فان
كان ماضيه فيه اضافة الى ضمير الثلاثي المجرد
الوجوه الثابته على وزن نفعل فدر الشارح
وزن لان الماضي لم يشتمل على فعل بل على موافقته
فضارعه عود الضمير على ماضيه هو الظاهر
بل واجب عند من يوجب اشتمال جملة الجزاء على رابط
لها بالشرط ويحتمل عوده الى الثلاثي المجرد الذي عاد منه
ضمير ماضيه ينفعل بترك الشارح هنا تقدير وزن
لاترك المصنف ما يوجبه وهو على قالوا يفعل
موازنه او ينفعل او للتقسيم المقتضى ان افراد القسم
وهو مضارع فعل منحصرة في هذين القسمين
لا يخرج عنها الى ثالث الصادق بجواز الضم والكسر
على البدل في ذات مضارع مخصوص وجوب
احدهما في ذات واخرى في اخرى العلوم نفصل
ذلك من المطولات لا للتخيير بناء على ان قوله

فضارعه في قوة يجيء مضارعه المقتضى لجواز الوجهين
على البدل في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى
تقييده بقوله هذا التنويع هو الاصل في غير واوي العين
واللام وبائي احدهما واويهما الفاء والمضاعف على ان في قوله
التنويع نظرا اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو اصل في مطلق
المضارع لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة بضم العين
وكسرها اما بدل من يفعل او ينفعل بدل كل او بعض من كل
فاو فيه للتقسيم ايضا واما حال من يفعل او من ينفعل فاو لبث
للتقسيم لا للتخيير بل بمعنى الواو الداخلة على النشر بعد
اللف عدل عنها الى او لما كانه العطف قبله نحو نصر
نصر هو من سرد الالفاظ بالغير المركبة كقولك وعد
اثنان ثلاثة او الفعل الثاني معطوف حذف منه حرف
العطف وفي حذفه في الاختيار شيء مثال بضم العين
لمثال مبتدا خبره محذوف هو ضمير عائد على نصر فقط ولو
قال مثال للماضي المفتوح العين ومضارعه لضمومها
لكون المبتدا عائدا على نصر نصر لكان اولى ونصر الغث
الامر اي اعانها هذا انكار لا قائل فيه والاسناد
فيه الى الغث مجازي اي لمن يرزقه الله هذا التفسير
مبني على ان الهاء في لمن ينصره عائد على من ولو اعيدت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان المراد بالنصر الاعانة
المعهودة وفي الاستدلال بهذا التقدير على كونه معنى النصر
الاعانة نظر لان كون الرزق بفتح الراء نصرا بناء على انه اعانة
جزئية استعمل فيها الكلي متوقف على ان مفهوم النصر
مطلق الاعانة فلو اثبت هذا التوقف بذلك
التوقف لزم الدور ولو عطف قال ابو عبيدة بالواو
على ما قبله كما في بعض النسخ ليسلم من هذا اي من
قتالا مفعول وكذا عطف بيان او بدل او مثالا حال
وكذا مفعول به فان قلت المثل كلام شبه
مضروب به بمورده وكذا كناية عن مركب تارة
كما في وضوب لنا مثلا وعن مفرد اخرى كما في ضرب
امه مثلا قريبة وفي هذا القسم لا يصح جعل كذا
بيانا ولا بدلا ولا جعل مثالا مما لا قائل بطلق المثل
تارة على ما ذكرت واخرى على الشيء المشبه به وهو
المراد به في نحو هذا التركيب اذا كان عين فعله
وهو الماضي ولو اسقط فعل من اين كان اظهر لقاوم
حرف الحلق الاظهر فتحه على المفعولية فالفاعل
فتح العين اذ المراد به ان الثقل الناشئ من حرف
الحلق تعادله فتحة العين كما هو المؤدى بهذا الاعراب
بس

وليس المراد ان خفة الفتحة تعادلها ثقل حرف الحلق
كما هو مؤدى عكسه بشهادة الذوق السليم وما
اشبه ذلك مستغنى عنه بقوله بمثل انه يجيء
على يفعل اذا وجد هذا الشرط يعني وهذا القول
فيه مشروطة غير مفيدة بضرورة ولا دائم تقتضي
انها مشروطة انتفاء الفتح عند انتفاء الشرط لان
تأثيره في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله فمتى
انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح ومقتضى انها
غير مفيدة بما ذكر ان الفتح عند وجود شرطه جائز
لا واجب كما اشار اليه بقوله لانه يكسر الهمزة
عطفا على انه اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي كالحياة
للعلم واما عادي كنصب السلم لصعود السطح واما
شرعي كالطهارة لصحة الصلاة وكل منها يطلق
على حد الشرط المذكور واما الشرط اللغوي وهو
مدخول ان واخواته فالمحققون على انه ملزوم الجزاء
لازم او سبب والجزاء مسبب فوجوده مستلزم

لوجوده استلزاما لذاته لاقتضائه اياه اقتضاء ذاتيا
اوجعليا وتخلفه عنه انما هو لانتفاء شرطه اووجود
مانع اذا تقرر هذا فقول الشارح اذ لا يلزم مبنى
على تخراطه فى سلك الشروط وفيه ما فيه فالوجه
ان يجاب بان الشرط فيه على ما عليه المحققون وقوله
يجئ الذى هو معنى الجزاء معناه يصح مجيئه والصحة لازمة
فى الوجود للشرط المذكور وان تخلف المجئ
فان قلت لا دعى الا تاويل يجئ بصح كما قلت اذ بقاء
على ظاهره من لزوم مجيئه ممتنعا عند
وجود شرطه لا ينافى مجيئه فرد
من المضارع المذكور على غير الفتح لان المحكوم فى القضية
المذكورة هو ما يصدق عليه مضارع يفعل من غير
بيان كمية افراده فرد مهملة وهى فى قوة الجملة الموجبة
التى يحكم فيها بوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع
فالسالبة الجزئية لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه
فيها هو كل فرد من افراد موضوعها اذ موضوعها اسم جنس
مضاف نحو العالم فقد بينا فيها كلية الافراد
فهى كلية موجبة فالسالبة الجزئية تناقضها
فتامل وهى اى حروف الحلق اللام للعهد الذكرى

اذ المركب الاضافى اذا كرر وقصد الاشارة الاان
الثانى هو الاول مجئ باللام فى المضاف اليه كقولك
عندى ثلاثة اثواب فبعت ثلاثة الاثواب اى الحروف
المتقدم ذكرها التى تفتح العين لوقوع احدها عينا او لاما
ماسنة باسقاط الالف اذ هى لا تكون الا منقلبة
فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سينبه الشارح عليه
فليس الحصر فى السنة اعتبارا لمذهب الخليل من ان
حروف الحلق مطلقا سنة كما توهم نحو سأل يسأل
وقرأ يقرأ وشهد يشهد ونكه ينكه ونفع ينفع ومنع
يمنع وجد يجد وخرج يخرج ونحس يحس وفسح يفسح
وبغت يبغت ومضع يمضع لان مخرجها هو مصدر
مبنى اى خروجها من اقصى الحلق ويجوز كونه اسم مكان
الخروج ومن التى بعدها للتبعيض ثم الهاء اما
معطوف على الهمزة فقدم حقيقى فالمعطوف عليه اضافى
فالمعطوف اما مفعول لمذكر محذوفا والواو
على هذا الترتيب والاولى على هذا الترتيب الذى
هو وصف الحروف لا الترتيب الذى هو وصف الذاكر
هو كون مخرج التالى اعلى من مخرج المتلو وهذا المذكور
لا يفيد فى اى محل من الحلق يكون مخرج كل منهما والمذكور

افهم كلام العضد ان
الشرط اللغوى كغيره من
الشروط باعتبار اصله
انه علة فى التسمية وقد
يسعل فى مشابهة التشبيه
فراجعه وتامله واول الكلام
المحل كما ينظهر على ما كتبه
فى الشروط كحاشية المحشى
فى حاشية وفاك تحت
حمل على ان المعنى فى مقام
التوجيه الذى يكتفى فيه
بمثل ذلك فتدبر

ادغام الراء

في كلامهم ان الاولين من الاقصى والاوسطين
من الوسط والاخرين من الاخر ثم استشعر اعتراضا
من الشعور اى الادراك فاستفعل اما للطلب
لانه طلب من نفسه ان يشعر باعتراض واما بمعنى
فعل وهو شعر وانكان شعورا ما ينقدح بالبال للقياس
هو عند المناطقة قول مولف من قضايا متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر وعند الفقهاء الحاق
مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة حكمه وعند اهل
العربية القاعدة وهي هنا قولهم يجئ مضارع فعل
الى اخره فان قلت مستدركا اى مخالفة فرع عن
وجود قياس صحيح اى قاعدة تخالفه ووجود القياس
فرع عن اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو
منتف اذ باقى من افراده مخالف له في حكمه فلا قياس
صحيح قلت بل وجود القياس الصحيح متوقف على
اندراج غالب الافراد لاجميعها فالقياس صحيح فلا
يعتد به من الاعتداد افتعال من العد ضمن معنى المبالاة
تعدى بالباء ولا يرد نقضا هو ابدا صورة وبعدها
الحكم بدون علته التي زعمها المستدل وقدم ان
الشرط اللغوي علة لجزائه وهو الفتح ولا يخفى ان هذا

عكس ما عرف به اهل الاصول والجدل من انه ثبوت الوصف
المدعى علة في صورة بدون الحكم وعطف كلا منهما لا يعتد
به ولا يرد بالفاء لترتبه على ما قبله لا بناء وقوعه في
كلام فصيح لما سبق الى بعض الاوهام كما في المطول من انه
لا يخلو الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة من الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا
وابدى بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة
مثلا لا توجب انتفاء وصف الكل لانه كما قال في المطول
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة من تعريف
فصاحة الكلام حيث قالوا فصاحة الكلام خلوصه
من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة
الكلمات وخلوص كل منها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلام جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع المفرد غير عربي
في الكلام العربي فاسد لوجوه منها انه لم يشترط في
الكلام العربي ان تكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في
فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة بل لما اشار
اليه بقوله فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام قسم

مخالف للقياس دون الاستعمال كالقود والصيد
واستحوذ وفسم مخالف للاستعمال دون القياس
نحو رام واعال كها اواقرا. والاستعمال اضافة مثل
الى الضمير وكلاهما مقبول لا عتراض نسبيه على قائله
وقسم مخالف للاستعمال والقياس معا نحو
الاجلل بفك الادغام وهو مردود على قائله فالمقبول
فصيح يفصح ان يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح نافي
وقوعه في الكلام الفصيح فان قلت قد سبق ان فصاحة
الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام وان خلوص
الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها
وقضيه ذلك ان المخالف للقياس غير فصيح فنافي
وقوعه في الكلام الفصيح قلت قال في المطول مخالفة
القياس ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط
من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعه وما
هو في حكمها كجوز الاعلال في نحو قام والادغام في نحو
مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو
ابى بأبى وعور واستحوذ وفطس شعره والماء وما اشبه
ذلك ومن الشواذ النادرة في اللغة فليست من المخالفة
في شيء لانها كذلك ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك

الادغام انتهى وقضيه ان ما وافق الاستعمال لا مخالفة فيه
للقياس ومخالف الاستعمال القياس كليا كالكسر عين فصيح
وهو خلاف ما هنا فيها فتأمله الى بأبى لانه
افرد الضمير اما لانه عائد على بأبى فقط ولما اليهما فتأويل
المذكور حرف حلق هذه القضيه صغرى قياس حذف
كبراه منتج لنتيجة الشذوذ والتقدير اى بأبى ذو لام هي
حرف حلق وكل ما هو كذلك فحذفه جائز الفتح فاى بأبى
جائزه ولما كانت الصغرى محاجة الى بيان بينها بقياس
ايضا حذفت صغراه والتقدير اذ اللام الف والالف من
حروف الحلق فاللام من حروف الحلق وهو معنى قولنا اى
بأبى ذو لام هي حرف حلق وعلى هذا القياس معنان احدهما
على صغراه وهو انا لا نسلم ان اللام الالف بل هي الياء
المنقلب عنها الالف اذ المقابل بحروف الميزان هي الحروف
الاصليه الموجوده بدليل انك تقول اى فعل بفتح اللام بهذا
المنع بوجه الاعتراض والجواب المذكور ان في المتن
ولو سلمنا ان الالف من حروف الحلق ونابها على كراه
وهو اشار اليه بقوله لانا نقول الخ فلذا
الفاء للعطف لا للسببيه ايضا واللام للتعليل تقديما
للتأسيس على التاكيد ولان اللام للابتداء لا للتوطيه

www.alukah.net

لعدم ما يجاب به القسم لكن استدراك على ما قدروهم
ما جواب الشرط المحذوف وهو فالالزم الف للزوم
الدور وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه لكون الفتح
لاجلها ح بدليل قوله انفا فلو كان الفتح لاجلها لاجوازه
اذ اللازم له جواز الدور لاحصوله وذلك لان وجود
الالف في يأبى ليس اصليا موقوف على الفتح بل عارض
في العين لان يأبى واذا تقرر ان وجود الالف موقوف
على الفتح فلو كان الفتح بسببها موقوفا عليها للزم
الدور الصريح وهو الدور بمرتبة لتوقف الفتح عليها
كما فرض وتوقفها عليه كما حقق انفا لكن اللازم
وهو الدور محال اذ الموقوف عليه متقدم على الموقوف
فيؤدي التقدم الشئ على نفسه فالملزوم وهو كون الفتح
لاجلها كذلك وقد يجاب بانه دور معي لان توقف
وجود كل منهما انما هو على وجود الاخر معه لا قبله وهو
جائز لانه لا يؤدي الى ما ذكر وقد اوما الجاربردي
الى هذا الجواب بقوله كانهم لما علموا ان الياء تنقلب
الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها ان يكون حينئذ
مع حرف الحلق وربما اجيب ايضا بان الشرط وجود
حرف الحلق في الماضي وهو غير موقوف على الفتح في المضارع

وفي كون الالف المنقلبة عنا اولا ما نظر لانحى
فهو مفتوح العين في الاصل حملا معكوسة
على النتيجة المحذوفة هي والمقدمة الاستثنائية والتقدير
لكن الدور محال فكون الفتح بسببها كذلك بفتح العين
لاجله ان قلت ان هذه العبارة تقتضي ان حرف الحلق
علة للفتحة وقوله فيما مر اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط يقتضي انه شرط قلت قد سبقت اشارة
الى ما في عبارته السابقة من المؤاخذة فهذه الجارية على
الصواب والفصيح الكسر اي اللفظ المكسور العين
اذ الفصاحة وصف للمفرد او الكلام او المتكلم والا
بكسر العين ان قلت لم قال الاصل ولم يقل الفتح
كما في الذي قبله قلت لان الفتح في يعلى فتح في المضارع
فعل مفتوح العين اصلا واستعمالا بدون شرطه فالكسر
فيه هو الفصيح الموافق للقياس والاستعمال الشايع
والفتح في يبقى فتح في مضارع فعل مكسور العين في
وهو ظاهر بحسب التحول لانه تحول عن الاصل عندهم
لعلة هي التخفيف فقلبوه اي كسر العين وهذا اي
قلب كسر العين فتحه واللام الفا قياس
يصح ان يكون بمعنى قياسي اي وهذا ثبت فيما لم يسمع

www.alukah.net
شبكة الألوكة

به بالقياس الى ما سمع فيه وان يكون بمعنى القاعدة
وسمت قياسا لانها كبرى القياس المؤلف من مقدمتين
فهى اعظم جزئية من تسمية الجزء الاعظم باسم الكل
كما يقال متلاقى عينه مكسورة ولامه باء وكل
عين مكسورة ولام هى ياء تقلب كسرة فتحة واللام
الفا فهى بقلب كسر عينه فتحة ولامه الفا واما
ركن بركن اى واما فتحها اذ الداخل الاعتباب
لا يصدق الا على فتحها لا عليهما فمن تداخل اللغتين
اى دخول كل من اللغتين على الاخرى بدخول ماضى
احداهما على مضارع الاخرى والعكس فاشتركتا فى
الدخول فصح التغيير بالتداخل اعنى انه اى المذكور
الذى هو ركن بركن لا يفيد الفتح فيها او به وقوله
جاء بعضها من الاول من الحاق الاول فانها جاءت
بكسر العين فيها وجوبا فى البعض وهو ثمانية وعى
وَثِقَ وَوَفِقَ وَوَلِىَ وَوَرِثَ
وَوَرِمَ وَوَرِعَ الى اخره اكثر من البعض وجوازا فى البعض
وهو تسعة حَسِبَ وَنَعِمَ وَبَئِسَ من البؤس وَيَئِسَ
من اليأس وَبَئِسَ من البأس وَوَغِرَ وَوَحِرَ بالمهملة اذا لهب
غضبا وَوَلِهَ وَوَهِلَ اذا اشتد فزعه فيجوز فى مضارعها

قوله فى هذا اول وقوله
عنها سهو اناشئ عن قلم
الناسخ المراد ع

الظاهر الافعال
وترجمتها وضبطها هذه
الافعال ع

كسر عينه وفتحها وزيد وزع بالشئ اولع به ووعم
الذى منه عم صباحا ومن بكسر الميم منقولا اليها
من الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين وانما مثل بالمسند الى
التاء لظهور الكسر فيه دون غيره لان هذا الباب
وهو فعل يفعل بضم العين موضوع للصفات
جمع الصفة اى المعنى القائم بالذات اللازمة للذات
الموصوفة اى الدائمة القائمة بها لعلاقة تقتضيها
فاحتيج الى المضارع فان قلت كون الصفة لازمة
قلت اما التجدد فلا ينافى اللزوم اى الدوام بنائه
الدلالة عليها بالفعل الدال على تجدد معناه اى حصوله
شيئا فشيئا وحدوثه اى وجوده بعد العدم وقيل
الحالة الاسمية دالة على الدوام المقابل للحدوث والثبات
المقابل للتجدد اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال
واما الحدوث اى حدوث اللازم للملزوم فانما الملزوم
المطلق اى وجود اللازم فى جميع اوقات وجود الملزوم
لا مطلق اللازم الصادق بعد الوجود وهو المراد هنا
ولزوم الوجود هو الاول الا بانضمام التعيين
وفى انضمامها تلازمها حال النطق وبه صح اتصاف
المعين بالضم وبه حصلت المناسبة بين الالفاظ

ع اى اللازم المطلق

ح م ه ت

ومعانيها ويكون اى وزن فعل لافعال جمع فعل
بالمعنى الاخرى اى الافعال الدالة على الطبايع جمع طبيعة
قال في المطول في الغرايز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت
بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتيه ويقرب منها
الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهوله من
غير روية الان الاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة
كالاعطاء للكرم والمنع للبخل انتهى وفسرت الملكة ايضا بانها الهيئة
الراسخة في النفس فقوله هنا كالحسن تمثيل
للطبايع لا لافعالها والمراد به الحسن النفس الصادر
عنه الحسن الصوري الذي هو الخلقة التي هي مجموع الشكل
واللون وقوله ونحوها الضمير للطبايع لادخال الملكات
الخلقية المذكورة كفقه وما اجري مجريها
وما ذكره هنا هو كقول المرادي ولابد الا معنى
بالنسبة الى الخلق من تكلف مطبوع عليه من هو فائز به نحو كرم ولؤم او مكتسب
كفقه وخطب او شبهه نحو جبن شبه نجس
ولا يكون الا لازما وهذا يخالف قول المرادي ولا
بد عنده الا ان يضمن نحو رجستكم الدار ونحو قولي
على ان تشرق قد طلع اليمن اى وسعتكم وبلغ والا يحول

نحو سدته والاصل سودته بفتح العين حولت الى فعل بضمها
لان الاصل في العين ان تنقل الضمة الى الفاء عند حذف
العين وامالزيادة في نحو هذا هو القسم الخامس والسادس
من الاقسام الثمانية المتقدمة قدمها هنا على المزيد
الثلاثي لتجردهما فهو فعل مقتضاه انحصار الرباعي
المجرد في فعلل ولا يعم لانه ينقض بفعلل المبني للمفعول
وفعلل المركب نحو حيعل لان كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه
حد المجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه
والثاني اصل ايضا بنفسه ماخوذ من المصدر كالماضي
عند البصريين وقيل مراده بالمجرد المنحصر هو
الاصلي فقط والاول فرع عن المبني للفاعل عند اكثر البصريين
والثاني مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولوقال اما
الرباعي المجرد فالموجود من ماضيه فعلل كان
احسن كدحرج دخول الكاف سرعة اما ارادة اللفظ
فهو اسم واما اقامة القول مقام القول المحذوف
ودحرجا لا دخل لهما في المثال لتذكرهما الافادة ان
فعلل مصدره على فعلالة وفعلالا قالا ولما قال
والثاني سماعي لان الفعل الماضي شروع
في الاسناد على انحصار الرباعي المجرد في فعلل

فهو استدلال غير تام لما علمت ان الرباعي صادق على الامر
والمبني للمفعول على المدرج ومراده بالماضي المجرد فقط لا
مطلقا ولا النقض بنحو انطلق لانه كون اوله واخره الا
مفتوحين واما بحو نعم وشهد فقدم جوابه ونحو
ضربوا وضرب فسيأتي استثناؤه فلا يمكن سكون
اللام الاولى في تعريفه بالفاء على وجوب فتح الطرفين
نظرا لتعريفه انما هو على وجوب سكون الاخر عند اتصال
الضمير المتقدم ذكره وتغييره في سكون اللام
الاولى بعدم الامكان يقتضي عدم امكان اللازم
وهو التقاء الساكنين وهو احد القولين فيه
وثانيهما امكانه لكنه مرفوض لثقله فحركوها اي للعلة
المذكورة في قوله لخفتها علة للفتح خصوصه وتأنيث
الضمير بتأويل الفتح بالصحة لانه الضمير للشأن وتأنيثه
ليكون ضمير القصة اجري على الفاعل من الجملة بعده
اذا اشتملت على مؤنث غير فضلة فالمختار هو التأنيث
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ليس في الكلام
هذه العلة انما تحققت بعد سكون العين اذ لو حركت
لاشتقت والمطلوب انما هو العلة الحالة للواضع
على السكون لا ان يقال انها علة غائية وهو معلولة
خارجا

خارجا علة ذهنا كما مر ولحق به اي بالرباعي
المجرد نحو جورب زيد عمرا اي البسه الجورب وهو معرب
فان قلت الالحاق فرع عن زيادة الواو فيه العلم بها
فرع عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية قلت لما استعملته
العرب على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر
وكوثر ونحوهما مما زيدت فيه الواو فكانه من الجرب
وبيطر من البطر بالسكون وهو الشق قال في الصحاح
وبطرت الشيء ابطره بطرا شققته ومنه سمي البيطار
انتهى ورهوك بالراء المهملة والهاء واخره كاف
في الصحاح مر الرجل يرهوك كانه يموج في مشيه
انتهى فرهوك متعد الى واحد وفي نسخه ورهل من الرهل
وما ادري ما وجه زيادة الواو فيه وان صرح بها بعضهم
الا ان قبل دل الاشتقاق في جوهر ونحوه على زيادتها فحمل
ما الدليل فيه عليه فلذا قالوا اذا صاحب ثلاثة اصول
فصاعدة غير مصدرة كانت زائدة وشرف
زيد الزرع قطع شرافه وهو ورق اذا اكل وطال
حتى يخاف فساده فهو من الشرف اي العلو بالباء
زائدة ودليل الالحاق انحاد المصدرين
ان قلت الالحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة

www.alukah.net

فكيف يكون اتحاد المصدرين دليل الالحاق الذي هو
غير والدليل يغاير المدلول قلت الالحاق كما مر جعل
الكلمة من باب غير بابها الاصلي واتحاد المصدرين مغاير له
لازمه واللازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم واعلم
انه لابد في صحة اسناد الاتحاد الى المصدرين الذي هو
مشتق من تقدير محذوف هو تميز او مضاف وهي في
الحقيقة موصوف الاتحاد والاصل اتحاد المصدرين
زنة واتحادهما زنة المصدرين فهو على ثلاثة اقسام
لو اسقط على لكان اخصر واظهر لان الزائد فيه مشتق
من زاد اللازم لئلا تقابل المحذوف اي ولا يزاد الكثير لئلا
يلزم مزية اي فضيلة والمراد هنا كثرة الفرع وهي
الحروف المزيدة على الاصل وهي الحروف الاصلية الا
من حروف سألمونيها الا في الالحاق والتضعيف

خلاصة المنظم بنفسه بطريق التجريد كأنه حرف مستفهما من نفسه وعلمه

اعلم ان اصل هذا التركيب لا تكون في حالة من الاحوال
من شيء من الحروف الا من حروف سألمونيها الا في الالحاق
والتضعيف فالاستثناء الاول من الخبر المقدر وهو
من ومجرورها والاستثناء بهذا الطريق مفيد لقصر الموصوف

اي الكون الذي من حروف سألمونيها الخ

على صفة الذي هو في قوة حكمين ثابتين للحروف
المزيدة احدهما ايجاب واثبات كونها من الحروف

المذكورة

المذكورة والاخر سلب وهو نفي كونها من غيرها فكأنه قيل
الحروف المزيدة في كل حال تكون من حروف سألمونيها
ولا تكون في حالة من غيرها والاستثناء الثاني من في
ومجرورها باعتبار الحكم السلبي المتقدم فكأنه قيل الحروف
المزيدة لا تكون في حالة من الاحوال من غير حروف سألمونيها
الا في الالحاق والتضعيف ونسلك هذا نحوه مثل
قوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن
الا الذين ظلموا منهم فانه الضمير التقدير الا حروف
موصول صلته كان التامة كقطع وجليب ومرمريس وضجم
ومرمريس وصمحم ما كان ماضيه كان زائدة
للفصل بين المتلازمين ولو حذف ماضيه لكان اخصر وظهر
على اربعة احرف فيه نظر اذ يخرج منه بهذا
امر الثلاثي المجرد كاقتل واضرب واذهب والمضارع
منه كيقتل ويضرب ويذهب مع انهما من القسم الاول
قطعا ويدخل مضارع فاعل كيقاتل لان ماضيه على
اربعة وليس منه وهو ما كان الزائد الضمير عائد
على ما كان وهذا التعريف شامل لما قبله لتناول ما
تقدم انه يخرج من الاول واخرجه ما تقدم انه يدخل فيه
وهو المتعدية هي ايصال معنى الفعل الى مفعوله الا بحرف

وصف قوله والذي كان ماضيه على اربعة احرف بقوله الذي كان ماضيه على اربعة احرف

اليه الفعل بدون الحرف المعدى كقولك اذهبت زيدا
اى اوصلت الذهاب الذى هو معنى ذهب الى زيد اى
سيرته اى قد ذهب غالبا منصوب اما على انه صفة لظرف
الاستقرار فى التعدية اى وهو كائن للتعدية زمنا غالبا
على سائر الازمنة والمصدر والاستقرار اى كونا غالبا
واما على انه حال من التعدية مناولة الايصال نحو
الزمه ان قلت جعله مناولا للتعدية يقتضى ان
المواظبة صيرته كريما كما مر والمواظبة انما هو وصلت
المعرفة اليه قلت لعل كرم المجرد يرد تارة بمعنى الجود
القسرى وتعديته صيرته كريما اى جوادا وتارة بمعنى
تناول المعروف وهذا لا يتعدى وتعديته حينئذ اوصلت
المعروف اليه اى صيرته اخذا له وهذا هو المتابع
فى الاستعمال الى ما اشتق منه الفعل
ان قلت قد مر ان الذى يشتق منه الفعل هو المصدر
واشتقاق اخذ واصبح من الغدوة والصبح ولبس بمصدرين
بل الاول اسم للمعروف والثانى هو اسم وقت
وهو ابتداء النهار قلت لعل المراد هنا بالاشتقاق
الاخذ وهو اوسع دائرة من الاشتقاق وبحققه
نحو قولنا اوراق الشجر او يقال ان الفعل مشتق مما ذكر

بواسطة اشتقاق المصدر الذى هو اصله منه اى اخذ
منه وهو قريب من الاول وبوجود الشئ
من اضافة المصدر للمفعول اذ المراد بالوجود العلم على
صفته فى الحاشية اى لوجود الشئ على صفته ومعناه
ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل
ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل انكان اصل
الفعل لازما نحو انجلى اى وجدته بحالا وفى معنى المفعول
انكان متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا ازلت
بجمته اى لبسه ومنه حروف المعجم اى الخط المزال
بجمته بالنقط وللزيادة فى المعنى المدلول عليه باصل
الفعل بناء على ان الزيادة فى المبنى تسمى زيادة المعنى غالبا نحو
شغله واشغله فالاشتمال المدلول عليه بشغل
دون الاشتمال المدلول عليه باشغل واعلم انما عبر
بهذه الصيغة اشارة الى الاهتمام والقاء البال الى
بعدها لاحتياجه الى تتبعه لتعوضه ومخالفته
للغالب على افعل من كونها للتعدية القاصر قد
ينقل الى فعل المجرد فيصير اى افعل المفعول
اليه فاكب اى فاستقى على وجهه ومنه انمن
يمشى مكبا على وجهه والتصريح بقوله بعد على وجهه زيادة

www.alukah.net

توضيح واظهار لشاعة هذه الحالة وعرضه اى اظهره
احترازا عن عرض العود على الاناء والسيف على الرمح اى وضعه
على العرض ولاناث لها ان قلت انتفاء عدهما
يقتضى ان يقول اولا وذلك هو اكب واعرض لا نحو
اكب واعرض قلت القضيه المثل لها مفهومها
كلى مقول على شئ او افراد ذهنية منتشرة والمثل يصح بكل
منها وان يوجد منها فى الخارج او وجد عدد محصور فما
سمع ان اراد الزوزنى فيما سمعه فتاء للمفعول فلا
اعتراض وان اراد فيما سمعه الناس فالحصر ممنوع
فقد قال الزمخشرى يجعل اكب مطاوع كبه يقال
كبته فاكب من الغرايب والشواذ ونحوه قشعت الريح
السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا ياتى من بنا افعل
مطاوع ولا يقاس نحو هذه الاحالة كتاب سيبويه
واما الباب من باب انقض والادغام ومعناه دخل فى الكب
وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب دخل فى القشع
ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع انتهى وبهذا
ظهر انه امشى عليه الشارح نظرا لا يخفى نحو فرح
تفريحا اصله تفرحا لوجوب اشتمال المصدر الميمى
على حروف فعله ثم ابدلت الالف الثانية من جنس حركة

ما قبلها

ما قبلها هو الاول على تقدير همزة الاستفهام او الثانية
او ثالثة عن ام المعادلة وهو عاقبه من تعليل الاصل المختلف
فى الزائد المجاب به هن الجملة الاستفهامية لان الحكم بزيادة
الساكن اولى من الحكم بزيادة المتحرك لما فيه من تكثير
بالقول من الحكم بزيادة المتحرك لما فيه من تكثير
الزائد بكونه حرفا وحركة فان قلت القول بحتم بزيادة الحكم
الساكن لا اولوية كما قال الشارح قلت
اولويته لا اولية علته فهو راجح من مقابله والصير
الى الارجح متعين ولو حذف الحكم والباء كما فى
مقابله كان اخصر واظهر والوجهان هما زيادة
الساكن وزيادة المتحرك لا الحكمان اذ الحكم جزم بالزايد
بعينه ولا معنى لكون الجزمين جايزين عنده اذ المراد بقوله
جايزان يحتملان ان لتكافى الدليلين فان قلت قوله سيبويه
هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت
لا ان قاعدتهم تضمين الجملة الاستفهامية الواقعة بعد
اختلاف الاقوال المشار اليه باختلف فلو قصد
الاشارة اليه لقال هو الاول او الثانية او هما جايزان
وهو للكثير فى الفعل هو قاعدة ان الفعل كثير
فى نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته

www.alukah.net

فيحصل مع اتحاد الفاعل نحو حولت وطوفت
او في الفاعل هو افادة ان الفاعل من حيث تعلق
به كثر في نفسه ويلزمه كثرة الفعل المتعلق به نحو
موت الآباء او في المفعول هو افادة ان المفعول
الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه ويلزمه كثرة
الفعل الواقع عليه لكثرة الفاعل نحو غلقت الابواب
لا يصح هذا الاعتبار غلقت الباب وقطعت
الثوب ففي كثرة غلق الباب الواحد وقطعت الثوب
بالتشديد بالاعتبار الاول كما يدل له ما في
شرح المفصل ولنسبة المفعول يمكن ان يقال في
نحو فسقته انه للتعدية اي جعلته فاسقا والجعل
بالقول او الاعتقاد او الفعل او لغير ذلك
كالصيرورة في عجزت المرأة وبثت والتوجه في
كون الرجل وشرق وغرب ومن قال كذب كذابا
اي ومن حافظ على بقاء حروف الفعل على
هيئاتها في المصدر فقال كذابا مصدر ايكاف متحركة
ثم يزاد بين مدغمة او لاها كالامر في الفعل لا تكذبا
قال في مصدر قاتل لا يقلب الالف ياء ضرورة
امتناع النطق بها بعد الكسر لا قتالا لكن قال
المجاردي

المجاردي وجاء في فعال قاتله قتالا ومن ثم قالوا
ان قتالا افرغ قتالا من حيث كان جاريا على الفعل
قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها انتهى
وظاهر الشرح ان فعالا صيغة اصلية ويروى
ما رهنه مرا وقاتله قتالا يعني بتشديد الراء
والتاء المدغمتان بدلا من الالف المنقلبة عن ألف
الفاعل على عكس دينار في دنانير وهو اي فاعل
تأسيسه اي وضعه على اساس على ان يكون اي الحدث
المدلول عليه بمجرده بصاحبه اي فيه ما فعل الصاحب
به اي الحدث الذي اوجده الصاحب فيه فالفعل
هو الايجاد والمفعول هو الاثر الذي هو الحركة والكون
فلا يرد عليه الزام اتحاد الفعل والمفعول اي للتكثير
لا يصح ان يكون للتكثير تفسيرا لمعنى فعل الوجود الا ان فيه
وان يكون مع اي بالا من معنى فعل الوجود اي المانعة
من حمله لمحل المبدل منه فالوجه ان اي داخلة على
يكون مقدرة وهي ومعمولاها مفسرة ليكون اولى
ومعمولها او يكون للتكثير تفسير القوله بمعنى فعالا
وفي صيغة اشارة الى ان التكثير اصل معاني فعل
نحو ضاعفته وضعفته بمعنى كثرت من ضعفه

شبكة الألوكة www.alukah.net
www.مكتبة-المصطفى.com

بفتح الضاد مصدرا اى تكريره فهو للتكثير فى الفعل
وقضيته ان تكرير الشئ مرة واحدة لا يستعمل فيه
فيه ضعف مشدد بل ضعف مخففا او اضعف
والمراد بالتكثير هنا غير التكثير من الكثرة المقابلة
للوحدة فان الاول مستفاد من الهيئة والثانى
من المادة **نحو عافاك الله واعفاك** اعفاك
للغير اى جعلك عافيا اى كثير القوة من
عفى الشئ كثر ومنه حتى عفوا الامن عفى بمعنى درس
وسافر وسفر اى خرج مسافرا وفى اثبات
هذا المعنى لفاعل بالمثالين نظر اذ الدفع فى الاول
من الله على يد بعض الناس وعادته جارية بمقابلته
بدفع ايضا من المدفوع وان كان دون الدفع الاول
فلم يخرج عن معناه الاصلى وسفر فى المثال الثانى
يمكن ان يكون بمعنى السفور اى الظهور كما صرح
فى الصحاح بان ذلك مصدره ولا يضر تصريحه
فيه بقوله اذا خرجت للسفر اذ يقال ذلك
فى الظهور حيث كان **هذا ما اشتمل عليه خمسة**
احرف ينتقض نحو تكسر وتباعد مع انه ليس من
هذا القسم **وهو نوعان** تثنية نوع وهو كلى مقول

وهو قول المكثر هنا هو مستفاد من الاول وهو غير المكثر

على كثيرين متفقين بالحقيقة والمراد بهنا ما اتفقت
افراده فى الحرف المبدوء ثم ان اتفقت فى الزايد
الثانى فى باب واحد او الاول فى ابواب ومن ثم كان فى النوع
الاول وهو المبدوء بالتاء بابان تفعل بزيادة احد
العينين وتفاعل بزيادة الالف وفى النوع الثانى
وهو المبدوء بالهمزة ثلاثة ابواب افعل بزيادة
الوزن وافتعل بزيادة التاء وافعل بزيادة احد الامرين
وقد اشار اليه ذلك بقوله **والجموع خمسة ابواب**
فان قلت ادخال مثل كل من الابواب الخمسة كقوله
مثل تفعل وتفاعل ومثل افعل الخ تقتضى عدم الانحصار
فيها وهو مناف لقوله والجموع خمسة ابواب قلت
قد يغير مرة الافراد الذهنية لا تنحصر فى الافراد الخارجية
فلا منافاة **وتكرر العين** ان تكرر لكون صالحا
للمذاهب الثلاثة المتقدمة فى فعل على ان الدرف
السليم يدرك من تكرير العين الزائد فيه هو الثانية
وهو لمطاوعة فعل بتشديد العين ومطاوعة مصدر
مضاف للمفعول والاصل تفعل فعل وفيه مجوز
استناد المطاوعة لتفعل فاعل فعل اذ المطاوعة قبول
الاثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل المفعول كقبول الاناء للاثر

اعلم ان الحرف ان باشر حروفها الاخر وضوابط واحد مثل انقطع فان الحرف الاخير والاول وهما الطاء والقاف مباشرين ولا يلزم كون الحرف

٢ ظاهر صح

الثانى من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك
الاناء فى قولك مثلا كسرته فانكسر فالمطاوع
اسم فاعل وهو المتأثر وهو الاناء لا الانكسار
والمطاوع اسم مفعول وهو المؤثر هو الاناء لا
الكسر وهو التكلم لا الكسر الذى هو التاثير واذا
تقرر هذا علمت ان المطاوعة المجانبة هى التى عرفها
الشارح بقوله حصول الاثر من تعلق الفعل
المتعدى المفعول فحصول الاثر هو مدلول تفعل
مثلا والفعل المتعدى هو فعل مثلا واراد المطاوعة
الحقيقة كان التعريف فاسدا لاحصول الاثر
للمفعول لس ناشيا من تعلق الفعل المتعدى بمفعوله بل
من تعلق فعل الفاعل الذى هو الايجاد الصادر منه
وتفعل وفعل مثلا يخرجان عن ذلك الحصول بحصول
الاعلام وعن ذلك التعلق السابق كل
منهما على الفعلين المذكورين ثم اعلم ان الحصول
من التعلق ليس بلازم بل هو غالب فد يتخلف
كما فى كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم صح بالضاد
فى وعلم ادم الاسماء كلها ولاجل كونه غالبا يكتفى
بالاعلام بحصول الاثر بالاعلام بالتاثير كقولك

كسرته وبما قررناه ينبغى ان يفهم قولك اذ قلت
كسرته فالحاصل له التكسر على ان الحصول غالب
لالازم حاث الفعل اى الحدث المدلول عليه بالمجرد
الذى هو اصل تفعل فالدال على المجانبة هو الهيئة فى تفعل
لا المادة نحو تهجد حاث الهجود وهو النوم ليلا
وفى الصحاح هجد وتهجد اى نام ليلا وهجد تهجد
اى سهر وهو من الاضداد انتهى وهو صريح فى ان الهجود
والتهجد مشتركان بين النوم ليلا وسهرا فليس تهجد
لمجانبة الفعل كما هنا لكن فى البيضاوى وغيره نحو ما فى الشرح
وفى اعراب السمين ما حاصله ان فيه خلافا فقيل
الهجود النوم وقيل مشترك فان قلت لم لم تقل فى هذا
حاث اصل الفعل كما فى الذى بعده والذى قبله قلت
لان المراد بالفعل فيه المعنى المصدرى فهو بعينه اصل
تفعل وفى غيره تفعل نفسه فلا بد من ذكر اصل ليصح
المعنى المقصود ومرة بعد مرة الاولى منصوب على
انه مصدر مبين لعدد العامل وهو حصول وهو مفعول
مطلق والتقدير على حصول اصل الفعل حصولا واحدا
بعد حصول واحد جرعة بعد جرعة فى الصحاح
الجرعة الحسوة والطلب نحو تكبر ان قلت ما الفرق

بينه وبين التكلف قلت حصول اصل الفعل
صورة فى التكلف دون الطلب **وهو لما يصدر**
من اثنين فصاعدا بصدد نحو القرب والبعد
ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب زيد عمرو وبعد
عنه والاولى قول ابن الحاجب وتفاعل للمشاركة امرين
او اكثر فى اصله اى مصدر فعله الذى صريحا
قال الجاربردى وانما قال صريحا احترازا عن فاعل والاجل
انه يشارك فيه امران صريحا نحو قصد معمولا عن فاعل
وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا
بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبته
الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له كذلك
جاء الاول زيد والثانى بمفعول ابدا فان كان تفاعل
من فاعل المتعدى الى مفعول كضارب لم يتعد وان كان
من المتعدى الى مفعولين كاذنه الثوب تعدى
الى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بان البادى
فى فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال اضارب
زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك فى تضارب
انتهى **وتنازعه** اى وتنازعت الحديث انا وزيد
بدل على هذا المحذوف قوله فيما مر لما تصدر من
اثنين

اثنين **وعلى هذا** المذكور من ان تفاعل المأخوذ من
فاعل المتعدى الى مفعولين يتعدى الى مفعول واحد
فتس غيره اى تفاعل المأخوذ فاعل المتعدى الى واحد
فيكون غير متعد لان تفاعل دون فاعل مرتبة **الفاعل**
المتعلق وقع المتعلق فى الجاربردى المتقدم الذى
هو اصله منكرا منصوبا كامر والظاهر فيه انه حال
من الفعل وهو موافق لما سبق ولما فى كلام الشارح
فهو نعت الفاعل لوقوعه فى كلام ابن الحاجب منصوبا
حال من المنسوب اليه بقوله متعلقا احدهما بالاخر و
اسناد التعلق الى الفاعل مجاز وحقيقة المتعلق
فعله **بغيره** اى بغير الفاعل وهو المفعول الصالح للمشاركة
فى ضارب زيد عمرا وتنازعه الحديث **مع ان الغير**
المذكور **فعل ذلك** المتعلق بالفاعل المذكور ومن
ثم كان فاعل دالا على المشاركة كتفاعل لكن ضمنا لا صريحا
ووضع تفاعل لنسبة اى لنسبة الفعل المتقدم ذكره
وهو مصدر فعله الثلاثى لا لنسبة تفاعل لان قوله
الى المشتركين فيه يعين ذلك لان الاشتراك
انما هو فيه لا فى تفاعل **من غير قصد الى تعلق له**
اى لذلك الفعل بغير الفاعل وهو المفعول وحيه دلالة هذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المذكور على ان تفاعل القص من فاعل مفعول ذلك الغير
الذى تعلق به الفعل فى فاعل وجه المفعولية ينسب
اليه الفعل فى تفاعل على وجه الفاعلية **والتكلف**
تحاهل لم يعبر عنه الجاربردى بالتكلف بل بالاثر
اذ أفسر التكلف بان الفاعل يتعانى فى ذلك الفعل ليحصل
معناه ومن ثم فرق بين تفعل وتفاعل المتبينين
من حيث ان المعنى فى كل منهما غير حاصل الا نسبة اليه
بان معنى التفعيل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل
اظهار الفعل على خلافه لا ليحصل بل يظهر انه عليه
فان الفاعل فى تحلم زيد يطلب ان يكون حليما والفاعل
فى تجاهل زيد لا يطلب ان يكون جاهلا اوهذا معنى
ما اشار اليه الشارح بقوله فالفرق الى آخره
الا ان قوله ان المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه الاولى
فيه يطلب كما قال الجاربردى لا يريد اذ وجود الحلم
غير مقدور له فلا يتعلق به الا ارادة الا بتأويل
تعلقها باسباب العادية بخلاف الطلب فانه يتعلق
بالمقدور مطلقا **وهو لمطاوعة فعل** يريد ان فعل
الثلاثى المجرد لا يفيد فتح العين لجواز خطفته نحو خطف
وقطع بالبناء للمفعول فانقطع وترك تقييده بالمتعدى
لعدم

للعلم به من قوله فيما مر المطاوعة حصول الاثر من تعلق
الفعل المتعدى بمفعوله واما ما جاء من مفهو ومغو من هو
بالفتح اذا سقط وغوى اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز ان
يكونا مطاوعين لافهوته واغويته كادخلته فادخل ولا
يكون ذلك فيهما شاذا **ولهذا** اى ولكون المطاوعة **لا تكون**
الا لما اذ المطاوعة كما قال الجاربردى تقتضى اللزوم وكلا
نظر لانطباقهما على ان هذا انما هو فى مطاوع المتعدى
لواحد اما مطاوع المتعدى لاثنين فيتعدى لواحد كعلمته
الحساب فتعلم فيجوز كسرت زيدا جنبه فانكسر هو ذلك
الجنبة فان قلت فما سبب اللزوم عند الشارح فى انطلق
وانقض وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم اى سقطت قلت
المطاوعة فيها لاطلاق وقض لاستعماله من قض اللؤلؤة
مثلا وسلخ لاستعماله فى سلخ الشاة مثلا وكدرت
الشئ المقدر الوضع فقول بعضهم لا افعل لها مستعمل فى
اطلاقه نظر **وارجعه** الضمير للشئ المحذوف عنه
لا للباب المتقدم ذكره **الشواذ** فان قلت هذا مخالف
لما تقدم عن ابن عصفور من ان مفهوا ومغوا من اهويته
واغويته لا شذوذ فيهما قلت يمكن ان يجمع بينهما بان
الشذوذ المنفى مخالفه الاستعمال والشذوذ المثبت

مخالفة القياس وقوله من الشواذ على حذف مضاف
اى من مجئ الشواذ اذ المجئ نفسه ليس بشاذ فلو قال
ومما جاء لم يحتج الى حذف الا ما انبه علاج اى من فعل به
علاج وهو ايجاد فعل بالجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل آخر
هو اثره وتأثير اى ايجاد اثر والمراد اثر ظاهر اى للحواس
الظاهرة فايم بالمفعول فى التأثير معطوف على العلاج بقرينة
ما سيأتى لانفعال الكرم والعدم من اكرم واعدم اذ الاكرام
اعطاء شئ لاحق والاعدام افناء الشئ ونحوها كالعلم والفهم
من علم وفهم ولا علاج فى الكل ولا تأثير اما الكرم فلا اثر
فيه بالمكرم بالفتح واما العدم فلان المعدوم ليس
بموجود حتى يقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كلا منهما
انفعال اى تأثر لا فعل اى تأثير ولو سلم فاثرها غير ظاهر
للحس بل هو معقول فتأمل لما خصوه بالمطاوعة اى
قصروه عليها ودخول الباء على المقصور عليه استعمال
شائع صحيح وانكار الشائع دخولها على المقصور كما فى يختص
برحمته من يشاء ولمره اى شأنه فى الشأن ولوحدة
فاعله مطاوعة اعلم ان خص
وتخصص وخصص ونحوها
تدخل على ما له الخاص لا على الخاص
نعم قد تدخولها على ما له الخاص
فصح قوله على الخاص صح
او عبر بدله باصله كان حصر واظهر مما يظهر اثره
البتة لكن باعتبار ، اى من الفعل المصدرى الذى يظهر اثره وهو علاج
جملة معطوفة على جملة يظهر فهو ايضا صلة من

ان المطاوعة حصول الاثر تقوى الاثر بكونه ظاهرا اثره
فان قلت الكرم والعدم كما انتفى لان انفعل
لا يطاوع افعل لما ذكر الشارح كذلك انتفى كما مر
فما وجه تخصيص الوجه الاول قلت هو ان مطاوعة
افعل قد ثبت فى الجملة كما مر فنفى ما ذكر رأسا انما هو
لما ذكره الشارح فان قلت قول الشارح بظهر اثره
وهو علاج يقتضى انهما وصفان متغايران وقول
الجاربردى فى قول ابن الحاجب ويختص بالعلاج يعنى
حصر هذا الباب بالمعانى الواضحة للحس دون
المختصة لعله كافهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا
ان يكون جليا واضحا يقتضى تفسير العلاج بالواضح
للحس وهو الاثر الظاهر فهما شئ واحد ايضا
قول الشارح تقوية يقتضى ان المعنى الذى التزموه
يتحقق المطاوعة بدونه لانهم قصدوا تقوية به
وقول الجاربردى لما خصوه بالمطاوعة التزموا
ان يكون واضحا يقتضى ان مقتضى المطاوعه ولازمها
قلت اما تفسير العلاج بالواضح للحس فمن
تفسير الشئ بما يصدق عليه مفهوم ومفهوم
شئ آخر ومن الجائز تلازم وصفين متغايرين

www.alukah.net

عارضين لذاة واحدة اما المعنى الذى التزموه فلو
كان لازما للمطاوعة لم يحتاجوا الى التزامه ولزيادة
المبالغة الاضافة بيانية اى الزيادة التى هى المبالغة
فالزيادة بمعنى المزيد ويجوز ان تكون الاضافة فيه من
اضافة المصدر لمفعوله اى ولزيادة المتكلم المبالغة
او من اضافة لفاعله اى لازدياد المبالغة ولا يجوز
فى ذلك كله ان يكون على معنى الزيادة فيها
بان يكون اصل المبالغة ثانيا يدور اوجوز فيها زيادة
لانها مناف للمنقول وللقوله اى بالغ واضطرب
فانه جعل مدلول افتعل هو المبالغة المفسرة بالاعتناء
نحو اكتسب اشار بالتمثيل بهذا الى قوله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال فى الكشاف
لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجذبة اليه
ومائلة به كانت فى تحصيله كالمعالج واحد فجعلت
لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن فى باب الخير كذلك
لفتورها فى تحصيله وصفت بما لا دلالة له على
الاعتمال والتصرف انتهى فاكتسب تحصيل الشئ على
اى وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتمال
فيه ففى الاية تنبيه على لطف الله تعالى على خلقه
فانهم

واثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت
لهم عذاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتمال فيه
قاله الجاربردى وما فى الكشاف مبنى على ما ذكره الجاربردى
من التعريفين والتنبيه على سر الاية الكريمة فمن
العجاب توهم بعضهم انهما متخالفان فقال بعد نقل
كلام الجاربردى والاولى قول صاحب الكشاف من
تبعه لما كان الخ نعم فى قول الجاربردى تبعا لابن
الحاجب فى شرح المفصل لم يثب عليهم عقاب الفعل
الا وجه مبالغة واعتمال اشارة الى ان التوزيع
على وجهين وكلام الزمخشرى صريح فى انه لا يقع
الا وجه المبالغة فنحو جد فى اجتذب ان قلت
لم يجعلوا اجتذب للمبالغة نحو اكتسب قلت لجواز
وقوعه فى جميع مواقع جذب وبالعكس يدل عليه قوله
فى الصحاح الجذب المد جذبه وجبذه على القلب واجبذ
به ايضا انتهى فقول بعضهم بعد نقل كلام ابن
عصفور مخالف لهذا فتمثيل الشارح مستفاد منه
وقد ذكروا ان افتعل معان اخر يرجع عند التامل الى
ما ذكره الشارح واللام للاولى والتاء اشارة
الى الخلاف السابق فى فعل بكسر العين فانها

فانين

القول بان الزائد اول العينين في فعل لكونه ساكنا
لا يجري هنا في اللام الاولى من فعل لكونه في الاصل
متحركا بدليل ما سيق في فعل من انه لو اسكن لزم التقاء
الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول
الثالث لان امكان هذا الوجه عنده لصحة دليله وعدم امكانه
لدليل مقابله قلت لما علم ان وضعه متحرك اللام الاولى
عملا بالدليل السابق يقضي الى وجوب سكونه الادغام
في مماثله نزل هذا السكون العارض لوجوبه منزلة
السكون الاصلي فجرى فيه القولان المذكوران اي
حمر الاولى ان يقول اشتدت حمرته ليوافق قوله
وهو للمبالغة واختص بالالوان والعيوب
الباء الداخلة على المقصور عليه وقدم ان ذلك
استعمال صحيح ولا ينافي الاختصاص بها مجيئه
شذوذا في غيرها كازور الليل انتصف لاخوانهم
القمر اي قوى ضوءه لان الصوم لحق بالالوان وهو
لطلب الفعل اي المصدر المشتق منه استفعل
ومعنى ان استفعل للطلب قال الجاربردي نسبة
الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو
منه ذاك فقد يكون صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه

الكتابة وقد يكون تقديرا استخرجت الود من الحابط
فليس هنا طلب صريح بل المعنى ازل اللطف واتحيل
حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب انتهى فقول الشارح
نحو استخرجته ان كان الضمير لما يصح ان يطلب منه كزيد
فمثال للصريح وان لم يكن كالود فمثال للمقدر وكان
الشارح لم يأت بالظاهر ليصلح منا للنوعين وقيل
انه الطلب اي الطلب المقدر لا الصريح ولذا قال
كأنه اي كان فاعل استقر يطلب الصرار من نفسه
ووجه تضعيفه ان استقر يصح الى ما يمنع منه
الطلب كاستقر الحجر وهذا القول هو مقتضى ما قرره
الجاربردي في استخرجت الود من الحابط اذ لا فرق
في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه وبهذا
اسقطه من معاني استفعل وافعال بزيادة الهمزة وال
والامر الاخير على قاعدته من الاشارة الى الخلاف
اي زيد الاولى او الثانية ولامها الاولى متحركة
في الاصل ثم سكنت للدليل السابق ومن ثم
تقول احمارت مثلا وحكمة اخر من انه للمبالغة
ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب
ولما كان هذا الكلام موهما لتساويهما في المبالغة

استثنى مقدارها في افعال فقال الا ذا المالغة فيه
زائدة عليها في احمر ولو قال احكم حكم افعل يرجع الضمير
في حكمه وفيه على افعال لكان اتم فائدة وقوله حكمه
حكم احمر من باب التشبيه المؤكد بحذف اداته نحو
احلولوا بهم السير احلولوا اي دام مع السرعة وهو بذال
معجمة آخرا واحدى الامات انما حكم بزيادتها العلم
بان اصوله ثلاثة فقط وتعبيره بذلك اشارة الى الخلاف
السابق ولعل وجه القوة بان الزائد في هذا هو
الاول وان كان متحركا وقوعه موقع ما حكم بزيادته
لسكون اي خلف بتشديد اللام بمعنى ذهب الى
خلف بصدره كشرق ذهب الى الشرق وغرب
اي ذهب الى الغرب ورجع بتخفيف الجيم اي بصدره
الى خلفه فهو تاكيد لما قبله وهو كقول الجاربردي
نحو اقعنسس اي تاخر ورجع الى خلف ويحتمل ان يكون
رجع معناه قذم بطنه ورجع مخففة الجيم لانه
يتعدى بنفسه ومنه قالت ربا رجعوني
والات اي هو الالحاق كما يذكره انفا
لا التانيث اي نام على ظهره اللزوم ليس بشرط والمراد
به الاضطجاع عليه فيغني عنه قوله ورفع على قفاه كما افتصر
عليه

عليه الجاربردي والبابان الاخيران وهما افعنلل بزيادة احد
الامرين والفعلى واطلاق الاخيرين على اولهما اضافي
وعلى الثاني حقيقي من الحقات يا حويجم ان قلت اللحق يا حرجم
هما البابان المذكوران لا غير فالصواب ان يقال الملحقات
به قلت الخبر هو قوله من الملحقات وهنا تمامه وقوله
يا حرجم يتعلق بمحذوف تقديره الحقا يا حرجم وهو جواب
من سوال كانه لما قال من الملحقات قيل بما
الحقا فاجاب بما ذكر فان قلت لم لم يجعله متعلقا بالملحقات
بناء على ان غيرها الحق به ايضا كقولهم اصطاد بالهمزة
فهو فعنلاة واحوصل الطائر فهو افوعل قلت لانهم
جعلوا همزة الاول محتملا للابدال من الالف والمحتمل
لا يثبت به حكم والثاني لم يثبت لمفرد صاحب كتاب
العين بقله وما انفرد به لا يلتفت اليه فالاولى لظهما
في ذلك ما تقدم المراد بالنظم العد والسلك وهو
لغة الخيط الذي ينظم فيه حبات اللؤلؤ ومزيد
النلائي وبما تقدم انواع شبه الابواب لتشابهها
باشتراكها في كلي باللؤلؤ تشبيها مضمرا في النفس فهو
استعارة بالكناية واثبات السلك استعارة تخييلية
والنظم تجريد ومراد الشارح ان الوجه نظمها في

شبكة الألوكة
www.alukah.net

سلك ما الحقابه اذ الالحاق كما مر جعل كلمة من باب
موازون تلك الكلمة اصلية ويمكن توجيهه بان الالحاق
يستدعي مغايرة الملحق للملحق به في حقيقته فلا بد من معرفة
حقيقة الملحق ومن اي انواع وباب هو ليمكن الحكم بانها
ملحقه بحقيقة من نوع وباب اخر والمصنف لم يفرق
بين الملحق الذي ذكر من الملحق من مزيد الثلاثي وبين
غيره وهو ما لم يلحق منه ففيه افراد اسم الاشارة الى
متعدد وحذف المعطوف على مجرور بين ويجوزان
ويجوزان يرجع اسم الاشارة الى ما تقدم فلا حذف
وههنا انتهى به القول في مزيد الثلاثي وهو خمسة
وعشرون بابا وخلاصة القول فيه ما قاله الجاربردي
قال وهي اما ان تزيد فيه اما ان يكون
موازنا للرباعي او غير موازن والموازن اما ان يكون
ملحقا او غير ملحق والملحق اما بدحرج او بتدحرج
او باحرنجم اما الملحق بدحرج فهو شمل اي اسرع و
حوقل اي ضعف وهدم وبيطر اي عمل البيطرة من
البطر وهو الشق وجهور اي جهر وقلنس اي لبس
القلنسوة واما الملحق بتدحرج فهو تجلبب اي لبس
الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتشيطن

اي في قول المحشي على قول الشارح والا فزيد موزون تلك الكلمة جعل كلمة

اي فعل فعالا مكررها وتزهوك اي تختال وتتكبر

اي اظهر الذل والحاجة وتفاعل وتكلم وينبغي ان يعلم
ان تحقق الالحاق في تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء
انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج
لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وفي تجورب وتشيطن
وتزهوك بالواو والباء لما مر وفي تسكين كلا ما خوف
باب دحرجة الزيادة اي انها زائدة توهمت اصالتها لتزيد
تضاريف الكلمة وليست الالف في تفاعل للالحاق
لان الالف لا تقع حشوا لا في الاسم ولا في الفعل وتضعيف
العين لا يكون الالحاق فكم لا يكون ملحقا ذكر
جميع ذلك في شرح الهادي ثم قال وفيه اطلاق لفظ
الالحاق هنا سهو واما الملحق باجرنجم فنحو
اقعنسس واسلنقى فهذه اقسام الملحقات وهي
خمسة عشر كذا قال وكان اسقط منها نحو
شرنف سهوا ثم قال واما غير الملحق من الموازن
فثلاثة نحو اخرج وجرب وقاتل وانما حكموا بان
شملل ملحق بدحرج دون اخرج واخويه لان شرط
الالحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل شملالة كما
قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر اخرج واخويه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على ذلك فان قلت قد قالوا اخرج اخرجا كما قالوا دحرج
دحرجا قلت احسن عنه نوعين الاول ان
الاعنا وانما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها
في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وانما
هو داخل فيه غير مطرد ومحبسه في بعض الصور فانهم
لم يقولوا قحطبا ولا عربدا بل قالوا قحطبه وعربده الثاني
ان الشرط توافق المصادر جميع وما عدا الموازن
تسعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب
واشهب واعذوردن احطال الشعر واعلوط
بعيره اذا تعلق بعنقه وانما حكمنا على اقعنسس
بانه موازن فلا خروج وعلى استخرج بانه غير موازن
لما لا لام فيه بالموازنة صورت حركات وسكنات
وانما عينا بوقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها
في الاصل الملحق به وانما كانت تمثل زيادة فلا بد من
وقوع مماثلة بالملحق واستخرج بالنسبة الى اخرج
على خلاف ما ذكرناه في الاصلية والزيادة جميعا
اما في الاصلية فلان الخاء وضوفارتفعت موقع
النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس

في الفرع

في الفرع نون فهو صعها انتهى وبه يعلم ما في كلام
المصنف فيما مضى وفيما سيأتي من قوله وللحقه
اي بتدحرج نحو تجلبب الى اخره ثلاثة اي ثلاثة
الواب وهو نوعان لان لوله اما تاء ولما همزة قال
قلت كيف قصرها على ثلاثة وقد عد بعضهم من
ابنية اجوم وهي اجتمع وذهب ناجية فهو افعل
قلت قال الوحيان يظهر لي ان من مزيد الثلاثي غير
الملحق والمماثل فلعل المصنف والشارح ممن ذهب الى
ذلك ويقال هذا المعنى اخص من الاول ولا يجوز
الادغام بهذا حكموا على انضمام القوم بعدم الالحاق
بتدحرج ولا لقالوا انضاموا الفك والاعلال
ان قلت قد نصوا على ان اسلنقى واحيطى ملحقان
باحرنجم كما مر والفها منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح
ما قبلها قال ابن الحاجب الف الالحاق عند المحققين
انما الحقت بالمتحركت وانفتح ما قبلها فقلت
القاف قلت في كلام ابن الحاجب يقتضي تقييد منع الاعلال
بالحشو فانه بعدما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير
الاخر لم يخل اما ان تلحق متحركة بعد فتحة او بعد
فان الحقت على الاول انقلبت القاف تردد وجه الالحاق

لفوات الحركة بينها بفوت المعنى الذى من اجله الحقت
على الثانى وجب ان يبقى فلا يكون الفا بخلاف الاخر
فان حركته عارضة غير معتد بها فى الوزنة انتهى
وبه يعلم ما يرد على الشارح من الاطلاق فى موضع
التقييد والفرق بين باقى افعنسس واحرنجم باب
افعنسس وهو افعلل الثلاثى الاصول وباب احرنجم
هو افعلل الرباعى الاصول انه يجب فى الاول تكرير اللام
ليصح مقابلة الحرف المزيد باللام اذ لو لم تكرر فيعدل عن
الزائد بلفظه على ما تقدم مرارا الصواب فيخرج عن
باب افعنلل كما تقول فى حنظلى مثلا افعالا دون افعنلل
فان الحرف الذى بعد الفاء والعين فيه اصلى فيعبر
عنه باللام مما ثلاثا كان اولا وانما للفرق بين هذين
البابين لحصول اللبس بينهما باتحاد الوزنة وهى افعلل
والالف واللام التعريف العهدى الذكرى وهى الاولى والثانية
وفتح الراء الاولى مخففة او مشددة هذا الضبط بالنظر
الحالة الحاصلة له مع الاستعمال ولما حال الوضع
فعل هو كذلك ايضا فيكون بناء مقتضيا وهو ظاهر
صنيع الشارح والمصنف وقيل هو بناء ملحق باحرنجم
فاصله اشعر لحرجم زاد وافيه همزة وحد الزائدين ثم

نعترض به

والاجود

نقلوا الى العين فتحة الراء توصلا الى ادغامها فى الثانية
فوزنه فلا صل فعلل لكون اللام الاولى مدغمة فى
الثانية واستدل على الحاقه باحرنجم باتحاد مصدرهما
اقول وكانهم لم يختاروا هذا القول لما مر ان اللحق
به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال اللحق عليها وقعت
فيه موقعها فى الاصل والوزن من احرنجم منتفية من
اقشعر اذ محرد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على
الالحاق به بل فلا بد مع ذلك من استيفاء شروط الالحاق
والله اعلم الفعل الذى يتعدى اى اللفظ المخصوص الذى
يتعدى هو سبب تعدد مدلوله وهو الحدث من ألفاظ
الى عن التى لابتداء الغاية مع ان تعدى متعد بنفسه
لافادة ان الفاعل مبدأ وه وانه ليس له مبدء غيره تعدى
منه اليه ثم الى عنى كما اشار ومن سافر الى الشام الى
البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل فيه تعدى البصرة
الى الكوفة لا تعدى من البصرة الى الكوفة فقول
الشارح ان يجاوز ليس بمطابق لمراد المصنف
من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدى التأثير المحل
كان ذكر من وحذفها سيان الى المفعول لم ينفى
ان تكون الباء فى به للالصاق اى الذى الصق الفعل

به او المقابلة كما قال الرضي واذ يكون المراد بالمفعول
به الجنس ليتناول المفعولين والثلاثة فيطابق
زيدا عالما او اعلمت زيدا بكر قائما وفي تناول التعريف
نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى
المفعول الثاني نظرا الى العلم والاعلام انما يقع
على غيرهما كقولك ضربت زيدا مدخول الكاف
هو حرف لما قيل يقصد بذكره توضيح وهو هنا
قولك فلا يصح ان تراد بها حقيقته وهي اللفظ
اذ ليست مرجع ضمائر الفعل المتعدي فوجب حمل
المقول وضربت زيدا بعده عطف بيان قال معناه
السيد في بعض حواشيه وقول الشارحين عند
ذكر المتن قولك كذا فان الفعل الذي هو الضرب
وتجاوز الفاعل الى زيد هذا بيان لما حصل التعدي
له ومنه والباء على الحقيقة وبنسبة صحت نسبة
التعدي الى لفظ الدال عليه في التعريف فقوله الفعل
الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل الواقع في
التعريف بل بيان مدلوله فالدور الذي قد يتوهم
لزومه لتعريف المصنف لسبب اشتماله على ما يتوقف
معرفة على معرفة المعرفة بالفتح التوقف على معرفة المعرف

بالكسر والجزاء مدفوع عن التعريف فان المراد بقولك
يتعدى الواقع في التعريف معناه اللغوي
وهو مطلق المجاوزة كما مر والمراد بالمتعدي الذي هو
المعرف معناه الاصطلاحي وهو الثاني للمفعولية فمعنى
يتعدى لا يتوقف معرفته على معرفة معنى المتعدي وفي كون
هذا المتوهم دور انظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف
عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف
عليه لا هو تعريف الشيء بنفسه اذ عرف الفعل المتعدي
بالفعل الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الايراد الذي
اشار اليه الشارح بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف
المذكور شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اعني
ان هذا التعريف لمن يعرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل
الى المفعول فعمل فيه منه ما لا يكون كذلك ولم يعرف
ان اللفظ المتعدي لاجلها وضع وهذا الجواب كثيرا ما
سلك الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم في
نصب ما بعد المفعول به ما موصولة اسمية فيجوز في المفعول
النصب بعدا والجر بها الموصولة حرفية كما لا يخفى
وما نعم المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء ولا يعرض
على عكس التعريف نحو ضرب في قولك ما ضرب زيدا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مما اقترن بحرف النفي فانه متعد ولا يصدق
عليه ان تعدى من الفاعل الى المفعول به فكون
جامع فيفسد وجوبه قوله لان الفعل الواقع
في التعريف ان اريد به لفظه الذي هو ضربت
والصوت الذي هو صادق على ضرب ونحوه
لان الفعل الواقع في التعريف مفهومه كلي اي كلمة
دل معنى مقترن بزمان معين فلا يصح تعريفه
بالذي هو ضربت اذ هو حرفي والحرفي لا يحمل على
كلمة وان صح العكس نعم ان يفسر قوله
لان المراد الفعل المعترض الذي هو المعترض به
ان اريد به لفظه الذي هو ضربت دون ما اقترن
به من الباقي وقوله ان اريد به لفظ معناه ولم يرد
معه ذلك بالفاعل والمفعول لفظها لا معناها
فهو اي فهو ما ضربت زيدا اي فنحو ضربت في هذا التركيب
قد تعدى لفظه بالنظر الى تعدي معناه كما مر الى
المفعول به في نحو ضربت زيدا مما هو مثبت وان لم يتعد
اليه في السلب فقد صدق عليه انه تعدى فصدق
الحد عليه فلا يكون خارجا عنه ويرد عليه ان
سلب التعدي عنه في التركيب السلبي حقيقة

فلا يكون

فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة بل مجازا او
والمعتبر في التعاريف التأول الحقيقي وان الحيثيات
مراعاة في الحدود وان لم يذكر فقولهم هو الفعل
الذي تعدى اليه اي من حيث انه يتعدى اليه
فلا يصح تناوله الحد من حيث السلب لانتفاء
الحيثية وان اريد به لفظ الفاعل والمفعول
اي مع ارادة لفظ الفعل ايضا وفي بعض النسخ زيادة
به بعد اريد والباء بمعنى مع والهاء عامدة الى
لفظ الفعل المتقدم وما فررناه في الشق الاول من
قولنا مع اراده لفظ الفعل ايضا المقابلة بين الشقين
وحصل الربط ايضا بين الشق المعطوف على الشق
الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين الفعل المخبر عنه بحمل
الشرط وجوابه الحاجة الى ما يربطها به فتأمل
ذلك فهذا المعترض به وهو خروج نحو ما ضربت
زيدا مدفوع بالاخفى وان كان مدفوعا عنه عن الاول
ايضا لكن خفاء وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل
صادق بما له فاعل ولم يجاوزه كقام وبما لا فاعل له
مثل كان واخواتها ناقصة لقولهم السالبة تصدق
بسلب الموضوع وبعضهم كان هشام يجعل هذا

واسطة بين المتعدى واللازم وامّا نحو ضرب زيد
بالبناء للمفعول فمتعد لان بناءه له بعد مجاوزته
اليه **للزوم** اى لقصوره ولذا عداه بعلى **وعدم**
انفكاكه اى عدم زوال الفعل **عنه** وهذا لايطرد
فى الافعال التى معانيها تتجدد وتنقضى كقام وقعد
فالذى ينبغى ان يعبر الانفكاك بالمجاوز **على**
المفعول به فيدخل وما بعدها لصحة التعليل اذ الفعل
مطلقا واقع فى الوجوه والزمان والمكان واعلم
ان التعريفين يتقضيان معا نحو مررت من قولك
مررت بزيد فان المتعدى ثابت لمعناه ولفظه فى
محل المفعول اذ لم يفقد التعدى بالنفس الا ان يجاب
بان المجرور فيه لا يسمى اصطلاحا بالمفعول به وهو
مراد فى حد اللازم وان حذف لدلالة ذكره فى حد
مقابله **وفعل واحد قد يتعدى بنفسه** ادخل قد على
يتعدى فى الموضعين غير مناسب لقوله تساوى
الاستعمالين بالصواب حذفها كما فى كلام الرضى
الذى هو اصله فان قلت التعدى وعدمه يتقضيان وهما
اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتمعا فى الفعل
الواحد قلت المستحيل اجتماعهما فى وقت واحد واجتماعهما

فى الفعل الواحد وفى الاستعمالين وقد اشار الشارح
الى ذلك بقوله **وقد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا**
وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما حيث فرع القسمة
على ما قبلها **وذلك** اى التسمان **عند تساوى الاستعمالين**
اى فى مطلق الكثرة بان يكون كل منهما كثيرا وان كان
احدهما اكثر نحو شكرته وشكرت له ونصحته
ونصحت له فان استعمالهما باللام اكثر منه بدونها
الكثرة ايضا كما يقتضيه قول الجوهرى انهما باللام افصح
الدال على انهما بدونه فصيح انصاف الفصيح البديه
من موافقه تدافع القياس استعمال الكثير فالاعتراض
على الشارح وبقول عنه مما فيه تدافع ظاهر وهم على
المنافسة فى المنال ليست من دأب المحققين **والمختار**
اى ذلك الفعل الواحد **متعدى** مع اللام وبدونها **لان معناه**
مع اللام المعنى بدونها وهو ايقاع الفعل على ما بعد اللام
واتحاد المعنى وجب انه متعد لكن لقائل ان يقول
اذا كان اتحاد المعنى مع تساوى الاستعمالين يوجب اتحاد
الوصف من المتعدى واللازم فليس كونه متعديا باللام
زائدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة فوسعك
قد يتنخ هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى

الزياده والتعدى واللزوم بحسب المعنى لما مر من ان
المتعدى هو الذى يجاوز معناه الفاعل الى المفعول به
واللازم هو الذى يكون معناه قاصرا على الفاعل فظهر
من هذا الدليل انه لا يلزم حتما بان ذلك فى اللفظين المختلفين
فى المادة كخفته واشفقته منه واما وضع احدهما
لمعنى فرحت قائما به الفاعل ولزومه له ووضع الاخر
له من حيث مجاوزته اياه للمفعول اى تعدى انت دفع
بهذا التفسير توهم ان تعدى بفتح الفاء والعين وكسر
الدال مصدر تعدى بفتح الثلاثة على انه لا محذوف
فيه لانه معنى ماينه عليه بقوله وفى بعض النسخ
وتعديته فى الثلاثى المجرد خاصة الذى يظهر لى
ان خاصة مصدر كالعافية بمعنى خصوصا منصوب
على انه مفعول مطلق لمحذوف تقديره خصه خصوصا
على ما هو المقصود من جواز حذف عامل المؤكد
ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاء فى الرجال
او الزيدون خاصة بشتين ان قلت اقتصر ابن مالك
فى الفيه على حروف الجر ومصنف هذا المختصر عليها
مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف فى الثلاثى المجرد وغيرها
زائده على ذلك نقله الى استفعل كاستطعم زيدا وافعل
فوصار

نحو سابرته وفعل فى باب المغالبة فما وجه ذلك
قلت اعتبر ابن مالك فى تعدى اللازم بقاءه على صورته
والاهو فعل اخر فهما معناه مسند الى فاعله الاول الا
ترى انك اذا قلت فرحته وجلسته كان معناه
صيرته فاعل الفرح والجلوس الذى هو معنى فرح زيد وجلس
زيدا والاهو فعل اخر بمعنى احزن الثالث اعتبر الموافقة
له فى اصل معناه وحوولة الاصول اذا تقرر هذا علمت
ان حصر التعدية المجرد الثلاثى فى الستين صحيح فلا اعتراض
على المصنف بالاصطلاح الثالث خلط فان قلت
فديفى معنى القاصر مسند الى فاعله فاستفعل كما
سحسنت زيدا الحاصله حسنا قلت معناه
اصبته اعتقدته ولا يلزم منه كونه كذلك لجواز ان
يقول استحسنته وما هو بحسن اى بنقله الى باب التفعيل
هذا التفسير لدفع ما يرد على عبارة المصنف من تناول
استحوش اى بنقله الى باب الافعال دفع بهذا التفسير
ورود نحو انقعل وافعال فان قولك جلست للازم
فاذا قلت اجلسته صار متعديا الجارى على القياس
ما قرره فى المثال الذى قبله وهو فرحت وعلى ما
عرفوا به التعدية من اتمام تضمين الفعل معنى الغير

فصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير فاعلا لاصل ف
المعنى ومن انها ان تجعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل
التعدية منسوبا الى الفعل ان يقول فان قولك جلس
زيد لازم فلما الى آخره وتعديه اى توصل معناه الى المفعول
به مفعولا ان كان ذلك المفعول به مفعولا فيه او له او معه
كما صرح به الرضى في باب المفعول فيه المجرد والموعد فيه
نعنان للرباعي معدد منها في الثلاثي والكل في قوله الكل
وصف لتجرد معاني الافعال الى الاسماء اى توقعها
على معاني الاسماء على انها مفعول به اوفيه اوله اومعه
فلا منافاة بين كونها مفعولا به اوفيه مثلا والمراد
بالمجرد في كلامه المجرد اللفظي المار الخارجي فسابق
التحقق وبيان ذلك في نحو مررت بزيد في داره في هذا
اليوم ايقاع المرور على زيد على انه مفعول به وعلى داره
واليوم على انهما مفعول فيه نحو ذهب بزيد وانطلق
به ان قلت كيف يتصور في نحو هذين المثالين جواز الذهاب
والانطلاق وابقاعهما على زيد بواسطة الباء وقد
كان اصلهما كان فرت غير مرة ذهب زيد وانطلق
فكل من المعنيين ثابت له قبل له ومعه قلت المعنى
الموقع بالباء على مجرورها في نحو هذين المثالين هو
التصير

التصير ولا يمكن ايصاله معرى عنه بالذهاب والانطلاق
الا بالباء فتأمل فاذ ذهب وانطلق الزيدا
فيه احتمال اذ ظرفيين فاعله مع اللزوم ما هو ممكن
ان يريد نحو ما قرره في جلسته وان يريد نحو ما قرره
في فرحت زيدا ولا شئ من حروف الجر معنى الفعل
الذي تعدي بها عن معناه الافرادي لانها انما وضعت
لجزئي المعاني لا لتغيرها كما في قولك جلست في الدار
فان جلوس المتكلم وهو معنى جلست جزئيه في الدار
الا الباء حال كونها في بعض المواضع وهو الموضع
الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوضعي
بالمجرور بل تصيير المجرور فاعله فانها تفيد معنى الفعل
عن الوضعي الى التصيير والتضعيف نحو ذهب به
فان المراد منه ليس الا ان ذهابك لصق به
وان كان ذلك ممكن الارادة بل اذهبت اباه فاعل
الذهاب فقد غيرت الباء معنى ذهب الى التصيير وتغير
بعضهم بعض المواضع الذي تكون فيه الباء معدية
وهي التي معناها التصيير خروج عن معنى الكلام
وبناء على ان للتعدية معنيين وسيأتي ما فيه
يعني مع كون الباء عنده بمعنى مع يخرج الفعل عن

موضع المسئلة وهو ما عرفت الباء معناه لان الفعل
مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل عنه والباء تفيد
صدوره عن الجرور فلا تغاير في معنى الفعل كما لا يخفى
فان قلت كيف يصح المرد في قوله تعالى ذهب الله
بنورهم قلت قال الرضي الباء عندي في ذلك للتأكيد
وبنحو هذا يجاب عند القلم والسكاكي ولما في الهمزة
والتضعيف فلا بد من التغاير يعني اذا كانا للتعدية
والا فلا يلزم التغاير كما في اسرى وسرى وشرى وبشر
ومنه بشر الله عباده والسر في وجوب التغاير ان فعل
لحصول الاثر وافعل وفعل للتأثير وهو ايجاد التأثير
في الغير والايجاد هو التصيير المذكور وصيغه
لا يقتضي سوى اشتراك افعل وفعل في التغيير وهو
اعم من ان يكون معه تكثير تكرار او عنيه وقد
صرح فيما سبق بان فعل للتكثير في الفعل او في الفاعل
او في المفعول وسكت عن مثل ذلك في افعل فيؤخذ
منه اختصاص فعل عن افعل فانه لا بد له عليه لا
لانه لا يستعمل في التكثير بل لانه لما هو اعم منه ومن
التكثير فتم قال تعالى تبارك الذي نزل
الفرقان على عبده وقال الحمد لله الذي انزل على عبده
الكتاب

وقال تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة
هي انزاله ليلة القدر الى السماء الدنيا وهذا قول جمع
من المحققين وقيل انهما سواء في عدم الدلالة على
التكثير تمسكا بنحو قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل
القرآن عليه جملة واحدة وقد نزل عليكم في الكتاب الآية
اشارة الى قوله واذا رأيت الذين يخوضون الآية وقد يجاب
بان التنزيل في الاثنين ملحق بفعل فالمواظبة الابلاغ ولا يحصل
عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الاثنان فكون شيئا بعد
شيء وقوله في الآية الاولى جملة واحدة باعتبار نزوله
الى الارض فتأمل وقول بعض من كتب على هذا المحل انه يؤخذ
من وضع الشارح هنا مع مساعدة سابقه استواء
فعل وافعل في عدم الدلالة على التكثير وهم من غير تنبه
ولا حصر لقدره متعلق بحصر وهو مضاف الى فاعله
اي حروف الحر والمراد بالجنس لا الجمع ومفعوله
فعلا واحدا وخبر لا محذوف تقديره في عدد معين
من الحروف اي واحدا واكثر فانه اي فان اجتماع
حروف كثيرة على فعل واحد ولا يؤخذ من هذه
العبارة امتناع اجتماع حرفين بل ولا ثلاثة
لا يجوز يستثنى من ذلك اذا كان مدخولها ظرفا

فانه يجوز كقولك جلست في البلد في السوق فعلقت
في رمضان في العشر الاخير منه نص عليه الرضي
ولا يتعدى كل فعل اي ثلاثي مجرد الواب
المشبهة من الموصوف الى صفته كذا الاشارة الى
ما تقدم في قوله ولا يغير شيء من الحروف الحرف قال
بعض المحققين هو كما قال السيد فيه نجم
الائمة وفاضل الائمة الرضي الاستبدادي مع تغيير
كثير في كلامه بالزيادة والنقصان وفيه ايما الموآخذة
بما يقتضيه اول كلامه من ان حروف الجر الى
بعضها يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير معديات للفعل
مع تغير معناه تارة وبدونه اخرى وهذا باطل
والخوانسه لا بد في المتعدي الذي يحتاج عنه
ونجعله مفعولا لازم وهو ما تجاوز معناه الفاعل
الى المفعول به من تغير الحرف معناه الوضعي الى معنا
التصيير كمعناه مع الهمزة والتضعيف لما مر من هذا
المحقق نفسه في نصيحته ونصح له من انه
اي التعدي بحسب المعنى والحرف اذا لم يغير معنى
الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه معه فيكون
لازما ايضا فلا يرد في كون الفعل متعديا بعد كونه
لازما

لازما من معنى التصيير الاضافة بيانيه ولو قيل لاضافة
كان اظهر وقد اجاب بعضهم بان مراد هذا المحقق
ببعض المواضع ما تكون الباء فيه معدية وهو مردود
بما نقله عنه الشارح من قوله ولا حصر لتعدية حروف
الجر فعلا واحدا من التعدية بالحروف المتعدية نحو
مررت زيدا بالباء مع ان الحروف فيه لم يغير
معنى الفعل كما انه صرح في قوله قبل ذلك وبعده بخلاف
مررت به انا اقول قد علمت مما قدمنا ان معنى
التعدية هو ليس الا مجاوزة معنى الفعل الى المفعول به
وان هذا المعنى كما يتحقق في ضربت زيدا وبحقق
في مررت زيد في الدار يوم الجمعة على ما مر وان
هذه المجاوزة قد تحققت الفعل بواسطة الباء
بعد ان كانت منتفية بدونها وان تحققها لا
يستلزم تغيير المعنى وانما وجب تغييره في نحو ذهبت
بزيد لان المراد ليس كون الذهاب لاصقا بزيد
بل كون المتكلم صاحبه بذهابه اياه وفي الهمزة
والتضعيف لانهما من باب التأثير وما الدعاه
من كون التعدية بمعنى وان التعدية تطلق
على مجاوزة عمل الفعل الى الحال والظرف فلم

نقف عليه لاحد نصا ولاستعمال الجواز وقع في شرح
المفصل ما يوهمه فان قلت كيف يمكن هذا التحقق
وغيره ان يقول ان التعدي واللزوم انما يوصف بهما
اللفظان بحسب اختلاف المعنى فلذلك كانصحت
لك متعديا الان معناه هو معنى نصحتك وان يقول في
نحو مررت بزيد ان الباء لم تغير معنى الفعل وانه معدى
متعد وهل هذا الا تناقض قلت المراد بهذا اختلاف
المعنى ان يكون المفهوم من احد اللفظين مخالفا للمفهوم
وذلك يتحقق بكون احدهما ضمنا للآخر كما مررت
ومررت بزيد فيكون احدهما لازما والآخر متعديا
ومتى كان المفهومان متفقين بان كان احدهما
هو عين الآخر كما في نصحتك ونصحت لك
لم يمكن ان احدهما لازم والآخر متعد والمراد بتغير
معنى الفعل بدل معنى آخر لما في ذهبت اي مضيت
وذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا فمن البين ان اختلاف
لا يستلزم تغيره فلا تناقض اصلا والله اعلم
فظر وجهه ان معنى الفعل بدون الحدث هو الحدث
مسندا الى فاعله ومع الحرف هو الحدث مسندا
الى فاعله متعلقا بمجروره فقد غير الحرف معناه فلا يصح

قوله ولا تغير الى آخره وحوله ما مر من ان التغير هو
تبديل معنى بمعنى كما تقدم شرحه ولا يحصل ذلك
بتغير الياء من التالاتي هو وما بعده بيان لهذه
الافعال المذكورة هذه الافعال اشارة الى
التالاتي وما بعدن فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع
والامر من الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال
فالافعال المشار بهذا التي لا تصرف فتحصل
الامثلة المذكورة قلت هي التالاتي وما بعدن
اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال التي هي
الماضي وغيره تصرف بعضها الى بعض فيكون كل
منها صالحا لان يكون اصل الباقي والمراد تصريفها
ابراز هذه الماهيات الكلية في انواعها المندرجة
تحتها كما يقال مثلا اذا صرفت التالاتي المزيد فيه صرف
للماضي قلت اكرم والمضارع قلت يكرم والامر
قلت اكرم احصل امثلة بين بهذا ان المسموع لا تلك
الامثلة الى تفريعه حصولها منه وغيرها من اسم
الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولاجاجة الى ذكر
الكاف في المضارع بعد الى تقرير الشارح
في بيان الامثلة التي هي الماضي والمضارع وغيرهما الحاصلة

مخطوطات الرياض
شبكة الألوكة
www.alukah.net

المضارع الحاصل بالزيادة وبرز الضمير لان الفعل
جرى على غير ما هو له وعائد الموصول في قوله منه واشتق
عطف على حصل اى واشتق هو منه وكلاهما فضلة
لا فائدة فيها اذ اصالة ما هو موصوف بان غيره حصل
منه واشتق منه معلوم بالبديهة وكان
الصواب ان يقول واصالة ما حصل غيره بالزيادة
عليه هذا الاشارة الى الفعل وما بعده والنحو
انها الى الفعل وحده وما بعده الى قوله في الزمان
الماضي توطئة لكل فعل وضع للدلالة على معنى موجود
بمنزلة الجنس هو كلي مقول على كثيرين مختلفين
في الحقيقة وهي ما به الشيء هو باعتبار تحققه ووجوده
في الخارج فظهر ان الخمس ما تحته ماهيات
متحققة في الخارج كما ظهر ان بالنسبة الى الانسان
والفرس وغيرهما والماهيات الاعتبارية التي
تواطأ عليها جمع من العقلاء واعتبروها في اذهانهم
ووضعوا بازائها اسماء كماهيات العلوم واشتملت
عليه فاطلاق الجنس على المشترك بينهما والفصل
على المختص ببعضها مجاز والشارح عبر بمنزلة نحا
على اطلاق الجنس على ذلك كذا قيل وانا اقول لا نسلم

من تصريف الفعل الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد
فيه لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل
والحال هذه القضية لا نشك فيها بحسب
وجود ذاتها لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى
مقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو
موجود انما هو بحسب الاتصاف بالمضي والاستقبال
فالامر بالعكس لانه قبل وجود يتصف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي وقبل
منصوب مخصوص على الظرفية توسعا في جعل
الزمان مظروفا لزمان اخر بالنسبة الى المضارع
ويلزم اصالته بالنسبة الى الامر على القول باقتطاعه
من المضارع وكذا على القول بعدم اقتطاعه بقياس
المساواة بينه وبين المضارع في علة اصالة المذكور
بالزيادة على الماضي الزيادة هي حرف المضارعة
وكونه زائدا على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير
الماضي المبدوء بهمزة وصل ولما في مضارعه فانه
يعادل الهمزة ولا شك في زيادة ما حصل بالزيادة
ينشكل هذا بالقعود وبعد ان قلت باشتقاق
قعد من القعود واصالة اى الماضي الذي حصل هو اى

ان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضروري والكيفية
قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصة وجودية
يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى
المقترن بزمان وخاصة وجودية اخرى يشاركه
فيها بعض ما شاركه في الاولى دون البعض الاخر
لدلالته على خصوص الزمان المعين فالماهية
المركبة من الكيفيتين والخاصتين الوجوديات
موجودة خارجية لوجود جزئياتها فانه والمتروك
الاعم من اجزائها جنس والمتوسط فصلان
على قياس الجسم النامي المتحرك بالارادة نعم يصح
ما ذكر في النسب والاضافات اذ هي اعتبارات
محضة لا تحقق لها في الخارج اصلا كالابوة والبنوة
على خلاف في ذلك ايضا فالازم تعريف
الشيء نفسه الصادق بالتعريف بالنفس
فقط بالتعريف بالنفس كما هنا واعلم ان
المعرف بالفتح اذا وصف بصفة معينة وقصد
تعريفه من حيث انه موصوف بتلك وذكرت تلك
الصفة لشيء اخر في تعريفه مرادا بها معناها الاول
كان ما باب تعريف الشيء بنفسه قطعا لان المقصود
بالتعريف

بالتعريف حينئذ كما لو قلت الرجل الطويل هو الحيوان
ذو القامة الطويلة فاستعاد بعضهم توهم لزم
تعريف الشيء بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر لاختلاف
الموصوفين بالماضي استبعاد لغير محله اذ يصدق
على المضارع المجزوم بلم ومثله المضارع في سياق
لو كقوله تعالى لو يطيعكم بعنت معنا وهو على
الحصول في الحال او الاستقبال الى المضي اي
الحصول فيما مضى اذ لا يصدق على نعم وبئس
لان معناهما المدح والذم في الحال وليس وعسى
فان معناهما النفي والمقاربة في الحال وما اشبه ذلك
كحذا زيد وساء رجلا عمرو وعن الاول اي عن الاعتراض
الاول او عن المعترض به الاول اذ دلالته على
المضي عارض اي امر عارض والالتفات عارضة
والاعتبار باصل الموضوع الموضوع هنا هو الصانع
واصله الدلالة على الحصول الحالي والاستقبالي
انها من الحوامد هذا الجواب فاسد على تقدير
ان يراد بالمعرف الماضي التعرف اي الحاصل بالتعريف
فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد داء الشرط
واما الافعال الدالة على مجرد المدح والذم في الحال

كذا وسائر وضع العقود كيف فانها من
الحوامد اذ لم يحصل من افعال اخر معناها
اذ انشأ التعجب والعقود لا تكون بغير الماضي
فتأمل فيجري فيها الجواب المذكور **وان اريد**
المطلق ان قلت المطلق هو كما قال ان الحاجب
الدال على شائع في جنسه قال فتخرج المعارف والماضي
معرف باللام فلا تكون مطلقا قلت مراده بالاطلاق
اللغوي اما ماهية الماضي لا بشرط شيء **عن الزمان**
الماضي قيد بالماضي اشارة الى اقتران معناها
بالزمان الحالي كما مر **وكذا** اي ومثل هذا الكلام
الكلام في صيغ العقود وافعال
التعجب فان قلت يرد على هذا التعريف سواء اريد المطلق
او المقيد نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان
لا يكون في زمان والا لكان الزمان الثاني اما غير الاول
او غيره والكل محال اما الاول فلانه يلزم منه كونه
ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان بعينه فيلزم
ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانا ننقل
الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذي هو
غير الاول بعين ما ذكرنا فالمال ينقطع الزمان

الا ان يتسلسل الى غير نهاية وهو محال قلت
ان كان الزمان عدميا كما عرفه بذلك من قال هو
مقارنة متجدد مجهول متجدد معلوم فهو امر اعتباري
فخلقه بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقدير كل
زمن واقعا في زمن آخر غير الى غير النهاية اذ الامور
الاعتبارية لا استحالة في عدم تناهيها وان كان وجوديا
كما عرفه به من قال مقدار حركة الفلك فخلقه بمعنى
ايجاده ويختار القسم الاول ولا استحالة في كون ايجاد
شيء مقارنا لذلك الشيء واقعا فيه اذ لا استحالة في ايجاد
موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له انما
المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله
اما مبني للفاعل او مبني للمفعول لا يقال هذا التقسيم
غير حاصر لانه يخرج منه نحو حري الخروف صام نهاره وانعم
السيل بضم الهمزة اي صار ذا نعم بضم النون وضرب امام الامير
والمرفوع في كل ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهد
مكان الجري والنهار زمان الصوم والسيل فاعل
اي سال لا محلو والامام ظرف لا مفعول لانا نقول
الفاعل والمفعول في التقسيم اعم من ان يكون حقيقة
او تأويلا وهما في الامثلة المذكورة تأويلا **اي الفعل**

الماضي لوجوه الاول هذا التفسير انما يفيد ما على عمومها
يقتضي صدق الحد على كثير من الاسماء والحروف
والافعال الغير الماضية الذي كان اوله مفتوحا
دخول كان مفسد للحد يصدقه على نحو ضرب مبنيا
للمفعول وعدم صدقه على ضرب مبنيا للفاعل
والهمزة غير معتد بها فلا يكون اولا فلا يخرج المبدو
بها من الحد وهذا يخالف ما قدمه في قوله وما
أوله الهمزة مثل الفعل الى آخره ويقال هنا اوما
كان اول متحرك منه مكسور الصحة المقابلة بين
القسمين وكان التقسيم محتاجا اليه وجرت الاولية
في الموضعين على سنن واحد لزيادة التوضيح فان قيل
انما ذكره اشارة الى التقسيم المذكور لان المراد بها
التقسيم فان قيل ان التقسيم يقتضي كون المقسم اعم
من كل من الاقسام وتباين الاقسام والا كان قسم الشيء مساويا
وقسم الشيء قسما منه وكلاهما ممنوع ولازم لكونها
للتقسيم لان الشيء الفاعل مساو لما كان او
منه مفتوحا وما كان اوله مفتوحا قسم مما كان اول
متحرك منه مفتوحا اي ما كان على احد هذين
الوجهين اقلت او موضوعه لاحد التشبيهين

او الاشياء سواء كانت للشك والتقسيم فهذا القدر
لا يميز التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت الوجهان
ظاهر في كون المراد بهما القسمين فلا تكون او للشك فتأمل
اذ كان يها الشك او الظن او الابهام وانما قلنا اول
متحرك منه سواء اوله او حشوه ويكون الفتح اخف
هو تمام العلة لفتح اول متحرك كما ان اي الماضي لا يقيد
كونه مبنيا للفاعل المناقاة لقوله سواء الى آخره وما
التي في قوله كما في مصدريه اي كبناء فانه الاصل
في الافعال لان الاعراب انما يجيء لبيان المعاني
المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني
في الافعال توجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى
ما ذكر ان الاعراب اصل في المضارع من الافعال
لحوبانه فيه فيكون كقولك لا تأكل السمك وتشرب
اللبن قلت الاعراب في المضارع غير متعين لبيان
المعاني المتعاقبة عليه لامكان الاستغناء عنه بظهور
لام او ان بخلافه في الاسم الماضي افعل اخر اذ كان
اخره حرف علة وهو الالف والواو والياء وهو استثناء
من قوله على الفتح وفي كون الفعل المعتل اخره مستثنى نظر لان
وجود الالف فرع عن تحركه ما انقلبه عنه فان قلت

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان اخر وهو ساكنة
قلت قد استوفى البناء مقتضاه فى الحرف الاصلى
فلا يكون السكون فى الالف بناء او انصلبا اى بالاخر
ولو الصحيح نحو ضرب وانحو دعو ورمو ملحق على البعض المقدر
على الواو والياء المنقلبتين الفا محذوفة لبقاء فتحة العين
دليلا عليها ولم يقتض بدل الكل ضمن يقتضى معنى
يكف فعدا بالباء لانعلى لانه قد يراد ابتداءه
منها علم انه لا يشترط فى المثال ان يكون من كلام
من يخبر بكلامه بخلاف الشاهد فان المولد به اثبات
حكم الكل فلا يكون الا من ذلك كما قرره الشارح
فيتوهل الشرح ان مثاله المثال هنا هو الشخص
ومنه مثل بين يدى الامير اى قام مثال بين يديه ولا شك
ان الجزئى يشخص فيه الكلى لانه هو مع زيادة التشخص
هذا بناء على ما هو شائع من ان الكلى فى ضمن جزئياته و
التحقيق ان الكلى لا يقبل الوجود الخارجى اذ الموجود
فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا بل الموجود
فيه شئ مطابق للكلى يطلق عليه انه جزئى له
ولا يضاحه حمل عليه هذا زيد وانا اسند الزياده
الى ضمير الجمع اما لان الواضع عنده جماعة كما هو قول
بعضهم

واما لتنزل المتكلمين به منزلة الواضع على
التانيث اى تانيث الفاعل ولو قال على تانيثه كان
اولى كما فى الاسم اى كالتاء الزائدة فى الاسم ونزل
التاء اللاحقة له منزلة الجزء منه فلذا قال فى
الاسم ولم يقل على الاسم وخصوا المتحركة بالاسم
والساكنة فى الفعل دخول التاء على المفصول عليه
كما هنا صحيح وان الاكثر دخولها على المفصول وكل
من المفصولين اضافى اى بالاضافة الى الاخر اطلاقا
لدخول المتحركة والساكنة فى اكرمت كمثت وربت
وثمت وربت لعاد لأبينها منصوب على انه مفعول
مطلق مع فقد اتحاد فاعله وفاعل عامله الذى
هو من الشروط ولو قال معادلة بينهما كان صحيحا
اذ الفعل اثقل المناسب ان يكون ثقيلا وتمت التعليل
ان الاسم خفف والتاء المتحركة ثقلته والساكنة
خففته فاعطى الثقيل للخفف والخفيف للثقيل
وزادوا الفا اى فى مثنى المذكر وواوا اى فى جمعه
كمسلمون ونظروا علامة منصوب على انه مفعول
مطلق لانه بمعنى دلالة اوقعت لانه بمعنى دليل
اى بدل فان قلت الالف والواو نفس المثنى والجمع

www.alukah.net

لاعلامة كما قال قلت المراد بالفاعل في كلامه
الذات الفاعلة ولذا وصف بالاثنان والجماعة والفاعل
والصناع علامة ودليل عليه من تصريف نصر من بيانية
لهذا المذكور فتصريف بمعنى مصرفات وفي كون الفعل المقرون
بعلامة تأنيث او ضمير فاعل من مصرفات المجرد منها نظر
اذ الفعل باق بحروفه وهيئته ومعناه وان تغير الدال
على الذات الفاعلة فالتغير في الفاعل لا في المسند فقال
فعل ممفعول فسر فان قلت لا يصح كون فعل مقيسا على
مصرفات نصر فالصواب ان يفسر هذا في الذي ينصر لا
بمصرفاته قلت يصح ذلك بتقدير مضاف اي مصرفات
فعل بقرينة السياق اقشعررن بفك الادغام فيه
وفيما بعده من الامثلة بسكون المدغم فيها تاما اتصل
به ضمير مرفوع متصل متحرك على السكون فان قلت
فما وجه فتح الراء الاولى بعد سكونها في الادغام وسكون
العين بعد فتحها فيه قلت ان كان اصل اقشعرر
كاحرنجم كما هو احد القولين السابقين فوجه
الرجوع الى الاصل عند تعذر الادغام الذي كان سببا
في الخروج عنه وان كان اصله هو هيئته الحاصلة
عند الادغام ففيه اشكال اذا كانت ولا تكتب

صورة الالف فلم الظرف على عامله لافاده الاختصاص
فان قلت لا يصح قصرها بصورة الالف على وقت
كونها حشوا وطرفا كما قلت المراد المقصود هو اطراد
كتابتها بصورة الالف وهو المراد من قوله تكتب اذ غير
المطرد يصدر غالبا بقد كما يقال اذا وقعت حشوا
او طرفا فانها تكتب بصورة الالف كما مر وقد تكتب بصورة
الواو والياء كموتى ورئيس ويقال لها الف الوالا ستثنا
لا للعطف على تكتب لئلا يشاركه في الاختصاص
في الطرف لما صرح به الشارح في مطوله ومختصره
في باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه
قد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه فلبنة
تسمى الفا ان قلت الظاهر ان هذا من تقسيم الشيء الى
نفسه وغيره وحاصل تقسيم الالف الى الالف والهمزة
بل من تقسيم الشيء الى قسمين متغايرين للقسم احدهما
تسمية باسمه على طريق الاشتراك اللفظي
لان الامر فرع عليه قدمر ان مذهب البصريين
ان الامر اصل ماخوذ ابتداء من المصدر لا شتقاقا منه
وقد يعترض على هذا باسمي الفاعل والمفعول بمعنى
الماضي كانا ناصر وبدا امس او مضربه امس اذ لا يجوز

دعوى اشتقاقها من المضارع لوجوب موافقة المشتق
المشتق منه في معناه احدى الزوائد جمع زايده
لا زايد ليل احد حروف اربع وفيه مرات المراد صحح
بان الحرف يذكر ويؤنث فوقاية تقي الماضي قد يرد
عليه ان الفرق بينهما غير حاصل بين الماضي المبدو
بهمزة وصل ومضارعه المبدو بهمزة المتكلم لان
موجز بالزمان الماضي يحتمل الظرفية لان معناه متأخر
في الزمان الماضي والسببية اي لان الفعل موجب
تأخر الزمان الذي هو جزء مدلوله عن الماضي واحترز
عن التقدم بالرتبة فانه ثابت للمصدر لانا نفرق
به همزة قد يدفع بان ارادته لا تدفع عنه الا يراد المذكور
لما هو شايع بينهم من المراد لا يدفع الايراد فالهمزة للمتكلم
وحده هذه العبارة توجب صدق حد الضمير بما
وضع لمتكلم او مخاطب او غائب على احرف المضارعة
فالصواب ان يقال الهمزة مثلا للمتكلم مع انفراده وهكذا
اذ كان معه غيره يعني ان غيره مصاحب اي مشارك
له في مدلول الفعل المبدو بالنون او قدر انه مشارك
له في التكلم كما قيل لكن هذا اسهل اذ الخطاب
قرينة معنوية بمنزلة المخاطب عن غيبة غالبا وفيه

اللبس كما يقال في زمننا المزبور له عن غيبة لمه مثلا
نعيش بالتاء الفوقية فيوجد الفرق بالواو والنون
جواب سؤال مقدر تقديره لم لم يجعلوا اجمع العائبة
بالتاء الفوقية فوقانيته وبين جمع المذكر الغايب
كما في المفرد والمثناة وتقدير الجواب ان الجمع يلحقه
مع كل واحد من الذكور والاناث علامة تميزه عن الاخر
بخلاف المفرده والمثناة والمراد بالاخر من طرفي
الماضي والمستقبل لكون الزمان لا يستغرق الحوادث
ولا يجمع منها حزان فصاعدا وفي هذا الكلام مناقشة
اذ لا بد من اعتبار الجزء الحاصل في مدلول الحال بل هو الاصل
وغيره بطريق الالتحام اليه المراد به اي بالاستقبال
معنى المستقبل لا المعنى المصدري بعد زمانك الذي
انت فيه لو قال بعد الحال لكان احسن لان الزمان
الذي انت فيه جزء حاضر من مسمى الحال لانه يستقبل
اي لان الفعل الذي يستقبل الاستقبال الزمان الذي هو
مدلول له كما تقال في الفعل اللفظي الماضي
لمضي الزمان الذي هو مدلوله فلما سمي الفعل اللفظي
بالماضي لاتصاف زمانه بكونه مضى فكذلك فيناسب
ان يسمى الفعل اللفظي في المستقبل بكسر الباء لكون زمانه

مستقبلا اذ الشئ الذى يسند اليه المضى هو الذى يسند
اليه الاستقبال ان الزمان نستقبله بالتاء المثناة الفوقية
مسند الى المخاطب والهاء عائدة على الزمان كان الزمان
قار عن نفسه وانت ذاهب اليه والاستقبال ينسب
الى الآخرون القار وقد قيل ان يستقبله بالمثناة التحتية
مسند الى ضمير الزمان والهاء عائدة على الفعل اى الزمان
يستقبل الفعل وهو فاسد لان المراد بالفعل ان كان
الحدث فهو مظروف فى الزمان وآت باثبائه
وان كان اللفظ فلا يجامع الزمان المستقبل فان قلت
هو المراد وما وجهه به فساده هو الحوالة التى اشار اليها
بقولك الحوالة ضعف لامتنع الصحة لاضعف يوجب
الفساد اطلاق كل مشترك اشتراكا لفظيا على افراده
بحوالة مع القرينة بتعين ما دلت عليه وبدونها
يكون مجملا بينهما هذا هو المسطور فى كتبهم ولكن
عبارة الفهم فى الحال دون الاستقبال عند
اطلاق اللفظى دون التلفظ به من غير قرينة
ينبئ عن كونه حالا اى حقيقة فى الحال فقط اذ لو
كان مجملا لم يتبادر الى شئ منهما بدون القرينة
ولكان اصلا فى الاستقبال فقط لكان هو الذى
يتبادر

يتبادر اليه الفهم عند ذلك وهم يكرمون اى
غير الحاضرين ولا يطلق التعريف على ذلك وفيه نظر
اذ الفتح هو الاصل عند كل احد والكسر عند
هؤلاء عارض لغرض المحافظة بين الحركة والمحركة
وانه لو فتح فيكرم مثلا يعنى لو فتح فى مضارع افعل
مع حذف همزة افعل من المضارع لم يبق غير حروف
المضارعة مع ثلاثة اصول المزيد هو مضارع فعل
استعمل امرا لا امر مضارع افعل محذوفا منه الهمزة
بخلاف سائر ابواب الرباعى وهو فعلل وفاعل
وفعل بالتضعيف فانه مع حروف المضارعة لا يلتبس
مضارعه بمضارع المجرد لاشتمال مضارعه على
الحرف المزيد فقوله ويقال صوابه وقيل اكرم بفتح الراء
وغيره لم يعلم انه مضارع اى مضارع المجرد وهو
كرم بفتح الراء او غيره وان لم يستعمل امر المزيد
فيه والاحسن امر مضارع المزيد وهو اكرم فحذفت
همزته من المضارع فقول بعضهم فيه نظر لان
مضارع المجرد مضموم العين ومضارع المزيد
مكسورة والصواب التمثيل باضرب وهم فاحش
فليتأمل مجازا اى مجاز امر سالم ويفهم منه

انه على الاول ليس مجازا اى مرسلا وهو كذلك نعم
هو مجاز بالنقصان مثل واسأل القرية فتأمل
والباء للغرابة بان تكون للملابسة بكون
صورة الباقى الملايم لما سيأتى ان يقول بصورة
الباقى ملتبسا بها اذ الصورة هيئة اللفظ فيكون
من باب القلب اى لاقتضائه ان الباقى محذوم
حقيقة وان صورة الباقى لا الباقى فى نفسه والواقع
عكسه اى ان الباقى هو الباقى نفسه وانه بصورة المحذوم
لانه المحذوم وهذا هو المعقول المركب الذى ادعى انه مقلوب
عنه لانه سأل عن الباقى هذا توجيه رابع غير
التوجيهات الثلاثة السابقة ولا يخفى انتفاء
الحزازة عن الكلام ومراعاة هذا التوجيه
وانما قلنا انه غيرها لاقتضاء قوله فيما سبق
ان صورة الباقى ليست محذومة بل مثل المحذوم اذ محذوم
حال من صورة وكذا يقتضيه عطفه قوله او نقال
على نقال فى قوله توجيهه اذ نقال اما قوله محذوما
مفعول ثانى لاعرفه اظهر او لانه وصف
للفعل هذا جواب عن التذكير على الوجهين الاولين
من الثلاثة المذكورة اما على الاول فالتقدير عليه

هذا هو معنى المركب

حال

حال كون الصورة مثل فعل مجزوم فحذف مثل ثم اقيم المضاف
اليه مقامه ثم الموصوف واقيم صفته مقامه
واما على الثانى فالتقدير حالة كونها فعلا مجزوما اى
معاملا معاملته واما الثالث من التوجيهات
مجزوم مستعمل فى معناه الحقيقى بدون تقدير الاضافة
صورة اليه فى التقدير فاعا اشتق من المضارع اى
اشتق من المصدر بواسطة المضارع كما مر فى صدر
الكتاب لان الماضى لا يؤمر به اى لا يطلب به بخلاف
المضارع فانه عند اقترانه بلام الامر كما مر فصح
اشتقاقه منه المقتضى لنقل حروف الاصل ومعناه
الى الفرع وان كان ما بعد حرف المضارعة
بشرط ان يكون تاليا له تحقيقا وتقديرا التخرج
نحو يغدسا كتا اى سكونا لفظيا وتقدير التخرج
نحو يقوم ويتيع ويزد فتامل مزيدا فى اوله همزة
وصل مكسورة ان قيل ينتقض هذا بنحو كل وخذ من
من تاكل وتاخذ وتامر قل لى حيث فيها همزة وصل
فاستغنى اجتماعهما مع همزة الفعل وحذفت التاء
تخفيفا والاولى استغنائها عنها التى هى اعدل
اى معتدلة بين الفخمة التى هى فى غاية التحفة

فالتفصيل عند مراد من صيغته **لانها توصل الى النطق**
بالساكن يقتضي ان الوصل في همزة وصل اسم مصدر بمعنى
التوصل ومصدر بمعنى الوصول وقد يعلل بانها تسقط
وصلا دون همزة القطع الا ان اضافة شئ الى
حال يقتضي وجوده عند وجودها وهذه ليست
كذلك **منه اى من الباقي والمضارع** في هذه العبارة
جواز ها وتصحيحها على ما فيها ان هي متعلقة باستقرار
حالا من عين المضارع **مضموما فضمها** اى اذا كان
اصليا سواء كان موجودا كانصر او مقدرا كاغزو
لاعارضا كاشوا **وفتحوا همزة اكرم** ظاهره
يوهم انه جواب عما يرد على قوله سابقا مكسورة فقط
دون قوله همزة وصل فلو قال وانو همزة اكرم سلم
من هذا الايهام **في موضع الحال** نعت ثان لفعل
اذا اجتمع تا ان احترازا عن النونين فان التخفيف فيهما
بحذف احدهما قليل كقراءة بعضهم ونزل الملائكة
بضم اللام وفتح التاء من الملائكه كقراءة بعضهم
نجى المؤمنين بسكون الجيم **في اول المضارع** احتراز
من الماضي نحو تبع وتتابع فانه لا يجوز كذلك بل
الجائز التخفيف بادغامها وصلا وابتداء وجاب

همزة الوصل

همزة الوصل **ولم يمكن الادغام لزوم ضم الابتداء**
بالساكن هذا يخالف ما يحكى عن ابن مالك
وابنه من ان ظاهر كلامهما ان هذا النوع مما يجوز
فيه الادغام في غير وصل ويجوز اجتلاب همزة وصل
فعالا في تتجالا يجوز ان يقال انجلى قال ابن هشام
لم يخالف الله همزة وصل في اول المضارع وانما
يدغم هذا النوع في دون الابتداء كما تقول انت تجيب
انما قال انت دفعا لتوهم انت تجيب ماض وما بعده
افعال ماضية **لاندغم في غيرها** اى في غير حروف
الصفير وانما يدغم بعضها في بعض نحو فان ساله
وليس المراد ان شيئا منها لا يدغم في غيره لفساد
ومخالفة النقل **وضعف الجمع** هكذا في النسخة التي
بيدي بالطاء المهملة المشددة في بعضها بالضاد
فيلزم التكرار مع اضرب وعلى فورد بالاوجه
الثلاثة كثير وقليل وضعيف **وكذلك مصدر فاعل**
ويصح عود الضمير على افتعل من الصلح وما عطف
عليه وهو اولى من تضعيف الشارح والضمير
ليكون الواجب فيه حمض تدريبه لعله من ادراه ال
القاه اذ رابالذال المعجمة المشددة وهو تقطا

اذ الطالب بفعل لاستدعائها الطلب مراده
له اى محبوب فكان ذلك اى طلب مراده مقتضيا
لتاكيده اى تاكيد ما هو مراده له فان قلت قوله
لاستدعائها الطلب معناه لاقتضائها الطلب
فالتاكيد يقتضى الطلب وهو عكس قوله فكان ذلك
مقتضيا لتأكيد فلا يصح تعليله بذلك قلت المعنى
الاستدعاء الاستلزام اى استلزامها وجود
الطلب والشك ان وجود معنى يقتضيه وجود معنى
اخر يستلزم وجود المعنى الاخر فتامل لغير الموجود
صفة كاشفة اذ المستقبل لايكون حين هو مستقبل
لاغير موجود فان قلت فما وجه تضعيف هذا القول
المشار لتضعيفه بقيل قلت ورود التاكيد فى النفى
والشرط وغيرهما مما لاطلب فيه لان الحاصل فى اوهامنا
الماضى لا يحمل التاكيد فيه نظر اذ يمكن الجواب بانه
على ان قيل ان يقول كان حاصلا فى الماضى متصفا بالمبالغة والتاكيد
ليس معنى التوكيد وصف والقوة بل معناه تقوية الحكم وتثبيته فى ذهن المخاطب
المؤكد بالمبالغة والقوة فالفرق بين الماضى وغيره بالمستقبل الصرف اى غير
المشوب بمعنى الطلب لكونه اى الفعل غالبا منصوبا
على الظرف اى فى الغالب على المطلوب خبر كونه

بالمستقبل الصرف فى قوله وبما اوفت فى علم ترفعن
ثوبى شمالات دعوى الاستقبال فى ترفعن والقلة
فى ربما غير صحيحة فيهما اما فى الاولى فلان ترفعن
حال من فاعل اوفت وهو ماض لفظا ومعنى قال ابن هشام
فى فصل ربما من المغنى والحال قيد فى عاملها اى مبنية
لو فلت حصوله واما الثانية فلنص ابن هشام ايضا
فى ذلك بان ربما فيه للتكثير بقرينة الافتخار فى
جميع الافعال الا ترى اشارة الى ان المستثنى لايكون
الا بصفة المستثنى منه واقول انه هنا يقتضى مانع
من كونه من الفعل من قوله ويلحق الفعل وان صح معناه
وليس من المقدر المذكور تقريبا لانه لايكون
الا فى النفى بل المستثنى منه محذوفة لتقريبه
اى تفرد حاصله ان الاختصاص له معنا احدها
انفراد شئ من بين امثاله بحكم وهو هذا المعنى ثابت
للنون الثقيلة دون فعل الاثنين وجماعة النساء
والثانى عدم عموم معنى لشيئين فاكثر وهو
بهذا المعنى وصف الفعل المذكور لا النون الثقيلة
اذ هى عامة فى الفعل المذكور وغيره فقابل ما قيل انما
فهم منه المعنى الثانى فحكم بخطأ عبارة المصنف

لاقتضائها على عدم عموم التعليل للافعال فقوله اى لا
يعم تفسير من هذا القابل لمعنى الاختصاص عند عدم
العموم وقوله لان التقبلة تعليل لمحذوف تقديره لان
يقول ما عربه فتامل ذلك بان كل ذلك من
الشواذ الاشارة لما وقع فى بعض القراءة وما ذكر
قبله فقد صرح فيه بانه قياس مطرد فالحوت المذكور
حوت لا كلحى فان قلت فلم لم يجز فى الدار وقالوا الدارنا
فاعلم يجز هو لغة فى الدار والمضمر لم يجز فوالك فى الدار
بإثبات الياء من فوق وقالوا دارنا باثبات الواو من قالوا مع
ان الاول حرف مد والثانى مدغم فاجاب بان الشرط فى الجواز
موجود ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط على قياس
ما مر فى لولا فتدبر ما فيه فراجعه فان قلت اذا وجد
الشرط فالذى اقتضى تخلف المشروط وهو الجواز قلت
ثقل الكلمة باجتماع الكسرة والياء مع السكون ايضا
فى نحو قالوا الدارنا والحاصل ان الجواز مشروط بذلك
يقتضى انتفاء الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده
لما تقرر فان تأثير الشرط فى العدم والله اعلم
والفعل مع نون التاكيد يصرف بناء هذا القول مشى عليه
ابن الحاجب فى كافيته واقره الرضى عليه واما على قول ابن

مالك

مالك وغيره من انه لابنى المضارع الا مباشره النون
له فلا يجرى فيه التعليل المذكور لفعل التعجب بين الفعل
والنون وهو مانع من البناء والله اعلم على ما ذكره
المصنف من ان حده ان يكون الاول حرف والثانى
مدغما فقط لا على ما ذكره الشارح من انه ذلك او ان
يكون الثانى موقوفا عليه او حرف تعريف دخلت همزة
الاستفهام لكن قد ذكرنا انه لا يجب ان يجوز
اعنى التقاء الساكنين لا يجب ان يجوز عند وجود شرطه
لان وجود الشرط لا يلزمه وجود المشروط ولنا فى
هذا وفى قوله فيما مضى لم يجز فى الدار وقالوا دارنا بحث
وهو ان الازم من هذه التراكيب عدم التقاء الساكنين
لا عدم جوازه الذى هو المشروط والاول اعم من الثانى
اذ جواز الشئ يجامع عدمه فتامل فانه دقيق ولكونه
اخف اى من حذف الالف لان فيه انتقالا من الاخف
وهو الفتح الى الثقل وهو الكسر ومع حذف الواو والياء
ينتقل من الاثقل وهو الضم او الكسر الى الاخف وهو
الفتح وهنا موضع تامل استعمال هنا غير ظرف بل
مبتدا مرفوع وخبره محذوف موضع تامل ويجوز
على بعد ان يكون ظرفا خبره مقدما وتامل ما يرد

التمثيل بشعر باشتراط اتحاد الكلمة وتخصيص الخفيفة
فيما سبق بالفعل بالتقاء الساكنين على غير حده بشعر
بعدم اشتراطه الا اذا فتح ما قبلها اذ امثلوه
على الظرفية والاستثناء مفرغ بتأويل تحذف بلا
بثبت اى لا تثبت الواو والياء الا اذا وادخل الناصبة
فحذفت النون اشارة الى ان حذف النون للجازم
الذى هو الناصبة فلورود التاكيد فلا نافى ما مر
من ان الفعل المؤكد بالنون مبنى لان مقتضاه ان عامل
الاعراب اذا دخل على الفعل مؤكدا والدليل على ما قاله
من ان النون المؤكدة انما دخلت بعد حذف
نون الاعراب ان نون التوكيد لا تلحق الا ما فيه طلب
او شبهه ولا تحصل فيه الطلب الا بعد دخول لا ونحوها
فناسب ما سيأتى مما فيه عامل جزم وفصل لنا نون وردت
نون التوكيد وحذفت نون الاعراب اى لان الفعل
حين دخول نون التوكيد عليه صار مبنيا فحذف
نون الاعراب لانتفاء الاعراب الذى هو علامة عليه فلا
يخالف هذا ما مر فتامل لانه لم يحققه اى لان نون
التوكيد لم تلحق قبل دخول لما لما تقدم فى وك
البحث من انه يشبه بالقسم نحو لما تفعلن فحذف

ما للتاكيد والله اعلم حذف بالضم بعد الفتحة
لغة طايية الغرض من ذكر هذه اللغة مقابلتها القول
المصنف فيما مر الا اذا فتح ما قبلها فعلى هذه اللغة يقال
ارضن فى ارضين للمحافظة لمناسبة الضمة وفى
نسخة لمناسبة الضمة والمراد على كلتيهما المناسبة الواو
الضمة لكونها اختها كما مر وفتح النون فى الجمع
وكسرون فى المثنى اى لكون ذلك فارقا فى جميع الصور
الا ان هذا الفرق ايضا لا يظهر اثره عند الاضافة
وانه قد يحتاج اليه فى بعض الصور
المذكورة فى الشرح اذ الف التثنية فتقلب ياء فيحصل
فى الثنايا ان وفى الجمع ياء واحدة اذ الفه مضمرة تحذف
ضراب وضربه هذا النوع والنوع الذى بعده دخلا
فى اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعة واما عند النحويين
فالنوع الاول مشهور بامثلة المبالغة ومثله التحويل
والثانى يعبرون عنه بفعل بمعنى مفعول او فاعل وهما
خارجان عن اسمى الفاعل والمفعول واما الصفة المشبهة
والامر فهما اظهر لفظا منصوب على التمييز فان قلت
مما ذا قلت لما محول عن الفاعلة بالقائم والاصل
لان القائم لفظه مقام الفاعل واما تمييز عن المفرد

على المقدر والاصل لان القيام قياما ما مثل قيام
الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذه الاحكام التقييد
من حيث هو هو وهو في الضمير الاول ان يعود على القائم
مقام الفاعل وفي الثاني ان يعود على الجار والمجرور
لكن الاول باعتبار صفته اي من حيث ان الذات
المسماة بالجار والمجرور موصوفة بكونها جارا
او مجرورا وهذا عندي اظهر وادق واحق به
من حيث هو مسند اليه المرور في المعنى فان ذلك
هو المجرور فقط وهو مؤنث ومثنى ومجموع ان عنه
فاعل مسؤلا قدم عليه فاسم كان ضمير عائد
على كل اولئك المشار به السمع والبصر والفؤاد
عند غير صاحب الكشاف اسمها ضمير عائد المكلف
وفاعل مسؤلا ضمير مثله وعنه فضله وانما قال
ظاهر لاحتمال ان يكون التقديم اخرجه عن كونه فاعلا
وصار الفاعل ضمير السؤال اي يفعل السؤال * عند
امر كل اي حكم متعلق بكل منطوق على جزئيات
اي منطوق موضوعه على جزئيات فاسناد الانطاق
اليه مجاز ألم المضمومه مطلقا في اسم الفاعل والمفعول
كان حرف مضموما او مفتوحا المنطلق في اكثر فعله

اي في فعل اسم الفاعل وهو اي فعله المتعدي المفاعل
تقييد الكسر باكثره للاحتراز عن اقله فان ما قيل
اخره مضموم كيندحرج والفخ فهو مفلح قال في
الصحاح الفخ الرجل اي افلس فهو مفلح بفتح الفاء
مثل احصن فهو محصن وشهب فهو مشهب فهذه
الثلاثة بالفتح جاءت نوادر انتهى وقد يقال ان مفعل
بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل
لم يسم فاعله في غير محصن ومن احصنت المرأة زوجها
في محصن فهو عاشب قال في الصحاح تقول للداعب
ولا يقال في ماضيه الا عشبت الارض اذا انبت العشب
انتهى واورس فهو وارس قال في الصحاح الورس
نبت اصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه ومنه
تقول اورس المكان واورس الرمث اي اصفر ورقه
بعد الادراك فصار عليه مثل الملا المصفر فهو
وارس اي دورس ولا يقال مورس وهو من النوادر
والرمث بالكسر مرعى من مراعي الابل وهو من الحمض
وابقع الغلام فهو ابقع وفي ابقع العلام اي ارتفع
فهو بافع ولا يقال موقع وهو من النوادر انتهى مسؤلة
خبر عن قوله فان لفظه بتاويله بالفاظ والجار والمجرور

شرط الاشطر والاول لخارج عن الماهية والثاني
داخل فيها فقدحان جواب شرط مقدر وتقديره
وهما يك من شئ فقد حان اى قد قرغنا من السالم ان
نشرع فنجعل ذلك الشئ والمزاد مع المزيد عليه ويفهم
منه ان ضعف الشئ مثله كما يقول بعض الفقهاء
اذ معنى ضعفته جعلت له ضعفا او اضعافا اى امثالا
او امثالا او ذلك اضعفته وضاعفته فتامل
لانه لا يسمع فيه مستعت ظاهر هذا التعليل
يقتضى تشبيهه حال النار فيه بالصم فاستعير
لهذه الحال اسم الصم واسند اليهم ثم اسند
الى الشهر الذى ظرفه على سبيل التجوز فى الاسناد
مبالغة فلا تكون التسمية بذلك لمعنى الشدة الشهرة
وقوته حتى كانه لا يحصل فيه اختلاج ولا تخالج
فيكون من المعنى المقصود اثباته وحتى قوله لانه من
الاشهر الخ عن قوله سالح لكان اظهر ولا يسمع
فيه حركة ذاك جعل الحركة من المسموعات
وهى من المرئيات قطعا فيه تجوز والمراد لا يسمع
فيه صوت ناشئ عن حركة قال فاسكنت الاولى بعد
نقل الفتحة منها قاعد الى الساكن قبلها من النار حال

صاحبها هو وفى مجئ الحال من المبتدا نازع وظاهر
كلام الشارح فى بحث الجملة الحالية فى باب الفصل
والوصل من المختصر والمطول منعه وكذا مجيئها
من خبر المبتدا اسم مفعول اى توسعا واصله كما
يدل عليه ما سيذكره مطاوع فيه ثم حذف الجار
توسعا واوصل الوصف اليه بنفسه فارتفع الضمير
به واستتر فصار اسم مفعول من المطابقة اى مصدر
قولك طابقت بين الشيئين اى اوقعت المطابقة او
الموافقة بينهما لا قولك طابق الشئ الشئ اى وافقه
لان اسم المفعول هذا وقعت الموافقة له مع شئ اخر
منفصل عنه ومضاعف الرباعى وقعت فيه المطابقة
بين حروفه لا انه وقعت له مع لفظ اخر ويدل على ما قلنا
قوله طابقت بين الشيئين وقوله وقد طوبق فيه الفاء
واللام الاولى الخ ان قوله الفاء واللام اصله بين الفاء
واللام على طريقة قوله طابقت بين الشيئين الا انه
حذف الظرف وهو بين واوصل الفعل الى المضاف
اليه توسعا فتامل وقد طوبق فيه الفاء
واللام الاولى الجارى على سنن قوله ويقال طابقت
بين الشيئين ان يقول طوبق فيه بين الفاء واللام

ويجوز في مصدره اي المضاعف بدليل قوله بخلاف
الصحيح والتعبير بالصحيح اشارة الى انه مرادف للسالم
اشارة الى انه ليس الاصم ايضا فيه شئ لجواز ان
يكون قوله ايضا لانه مسمى المضاعف اجتماع المثلين
فيمنع حصول اصل اجتماعهما في مضاعف الرباعي
فضلا عن كونه مرتين اذ الاجتماع ليس هو وجودهما
في الكلمة على اي وجه كان بل على وجه تتاليهما من
غير فصل مثلهما اي مثل المعتلات وهو بدل او حال
وهو ان يجعل حرف موضع حرف آخر في قوله موضع
حرف اشارة الى ما فرق به بعضهم بين الابدال والتعويض
من ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض
يكون في غير المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن ويا سيجيء
قال ولا يقال في هذا ابدل الا مع قلبه وفي قوله حرف
في الموضعين اشارة الى ما فرق به هذا البعض بين
الابدال والقلب من القلب يختص بحروف العلة والابدال
يكون فيها وفي الحروف الصحيحة قال فالابدال اعم
والقلب اخص والشارح بنى ان الحاجب لقوله في
شافيته الابدال جعل حرف مكان حرف غيره قال
الجاربردي فقوله مع حرف ولم يقل جعل حرف عوضا

في ب الحرم

من حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة
وزنة ولا يسمى ذلك ابدالا الا نحويا وقوله غيره احترازا
عن رد المحذوف في مثل اب واخ واست فانك اذا
نسبت اليها تقول ابوي واخوي واستي ترد لامها وجعلها
في مكانها فيصدق حينئذ انه جعل حرف مكان
حرف ولا يسمى ابدالا الا اذ ليس جعل حرف غيره بل هو جعل
حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو
اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيهما عوض
عن الحرف لكن بالحقيقة في مكانه فان المراد بكون
في مكانه ان يكون العوض تاء ان كان الاصل واوا كما في اخ
وبنت وان كان الاصل يا كما في قال ولاما ان كان لاما
كما في عدة ابدال الا على ما هو المقصود ان كان الاصل كذلك
كما علم بالهمزة وفي عالم بالالف ومعلوم ان تاء اخت وبنت
ليس كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه ادخل فيه
مثل اظلم واصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء الافتعال
لارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالا لما سنعرف ان
الظاء ليس من حروف الابدال فكان يجب عليه ان
يزيد قيدا اخر وهو ان يقول للادغام فجوابه ان المصنف
لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف

من حروف انصت يوم حد طاء زل مكان حرف غيره
ليستقيم حينئذ ولا محذور انتهى والحروف التي تجعل
منها حرف موضع حرف نحو اي جعلا شائعا كالغير
الادغام فان الشاذ النادر قد يكون في غير هذه والمراد
به الادغام يكون في جميع حروف المعجم الالف كذا قال
المرادي وفي الجاربردي ان جميع الحروف غير حروف صنوي
مشعوفهي من حروف الابدال تبدل الارادة الادغام
والباء والواو والميم والنون من حروف صنوي مشعوفهي
فهي من حروف الابدال انتهى ولها الابدال الشائع لغير
الادغام ففيه اختلاف كثير اكثر ما قيل فيه
اثنان وعشرون حرفا جمعا بالتسهيل بقوله لكحذف
شكس من طوى بحوته واقتصر الشارح هنا تبعا
لابن الحاجب والجاربردي وغيرهما على اربعة عشر
حرفا يجمعها قوله انصت يوم حد طاء زل فانصت
فعل من الانصات ويوم منصوب به على الظرفية
وحد مرفوع مبتدا وطاء مجرور مضاف اليه وهو علم
رجل وزل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على
حد وجملة زل والجملة منها في محل جر بإضافة يوم
اليها وكل منها بدل من عدة حروف والهمزة تبدل

من تسعة الالف والتاء والواو والهاء والعين والخاء والغين
كحواء وكساء وردآء وماء وناب محروصوا اي صرح
ورابه اي ريبه والنون تبدل من ثلاثة احرف
اللام والميم والهمزة نحو لعنه اي لعل وسود فاتئ اي
فاتم وصفاني والصاد تبدل من السين صراط والتاء
تبدل من ستة الطاء والدال والواو والثاء والصاد
والسين قساط وفاقه تروت اي درفوت من الدد
به وتراث وثنين ولصت اي لص وسب والتاء تبدل
من ثمانية عشر حرفا الالف نحو دينين والواو نحو اعزب
والهمزة نحو بير والهاء نحو ذهبت والسين نحو سادى
والباء نحو الادانى والواو نحو فرواط والنون نحو ناسى
والصاد قصيت اظفاري والصاد نحو تقضى البازي
واللام املت والميم اثمتاعادغمت والعين نحو صفاد
والدال نحو تصدية والتاء نحو اتصلت في الثالث
والجيم نحو شيره اي شجره والكاف نحو مكاكى والواو
تبدل من ثلاثة احرف الالف نحو ضويب والباء نحو
نحو موقن والهمزة نحو مومن والميم تبدل من اربعة احرف
الواو نحو فم والنون نحو لبام اي لبان والباء نحو ما زال
وانما اي دانيا والجيم تبدل من الباء مخففة ومشددة

الألوكة
www.alukah.net

كقوله جحنج والدال تبدل من اربعة احرف التاء
في الافعال على ما قاله دال او ذال او زاى او جيم نحو اجر
معوا والطاء نحو المراد في المطامكان تمرط حول السوة
والذال نحو ذكر في ذكن جمع ذكره والطاء تبدل
من حرفين التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق
والدال نحو مط الحرف اى مده والالف تبدل من
اربعة احرف الباء نحو باع والواو نحو قال والهمزة
نحو كاس والنون الخفيفة نحو لنسفعن والهاء
تبدل من خمسة احرف الهمزة نحو هيال والالف
من نحو هنه والواو هاء والياء نحو هذه على وجه
والتاء نحو طلحة وقفا والزاى تبدل من حرفين
السين نحو زلك والصاد نحو تزدفا واللام تبدل من
حرفين نحو اصلال والضاد الطجع اذا تقرر ذلك
فقول الشارح من عدة حروف ينقص عمومه بالصاد
المهملة كما مر اصله املت اشارة الى ان قوله
بمعنى املت لا يقتضى ان اصله الجواز ان يكونا
اصلين منتفى المعنى نحو هدبت اى دهدبت
المجرا اى دحرجته وصمهمت اى صمصمت
او قلبت صاده فهن اليه شوس التشوس
بالتحريك النظر بوخز العين تكبرا وتغيضا ومن
خفى الى ذلك حيث مثل بما وقع الابدال والحروف
فحروفه الاصلية من امثلة المضاعف ان يكون
الحرف الاول اسكان الحرف الاول شرط للادغام
لاشطرنه لحلول الفاصل وهو الحركة هذا بناء
على ان الحركة عقب الحرف لامعه يسكن عند
ادغامه فيه اشارة الى ما قلنا من ان الاسكان شرط
لاشطر وهو من باب الافعال كالاشعرار هو
من مزيد الثلاثى ملحق بالمزيد من الرباعى كاشعرار
فوزنه في الاصل افعال ثم بعد الالحاق افعلل
وما بقى من ابواب مزيد الثلاثى فبعضه لم
يجئ منه المضاعف كتأى فعول وافعال
وافعلى وفى فوقهما يجئ اشارة الجواز المجئ من كل
باب وان تخلف بعد الوضع او ضمة فعل
الاثنين وكذا قوله او ضمة جماعة الذكور ويحتمل
ان يكون ماضيا للمجهول وان يكون امرا
وعلله اقتصر الشارح من المزيد فيه مطلقا
ماضيا ومضارعا وامرا ومن المضاعف اى
مضارعا الثلاثى المجرد وما ماضيه وامره

فيهما المذكوران في المتن وغير ذلك كالماضي المجهول
وضب البلد اذا كثر ضبابها بكسر الضاد جمع ضب
وبفتحها دويبة معروفة وفي الصحاح ضبا البلد
وأضب ايضا اذا كثرت ضبابه ولا يصح في ضباب
فتح الضاد على انه جمع ضبابه اي سحابة تغشى
الارض كالدخان لان قصد ضب بالفاء وقال
في الصحاح تقول اضب يوما وتأنيث البلد
في عبارة الشرح بتأويل القرية كالخطاب
ادخال الكاف مع استيفاء انواع الضمير المذكور
فيه تحتي وتونه اي نون المتكلم فيه يجوز اذ الضمير
هو كله نا الا النون وحدها مطلقا في الماضي
والامر وهو قد في نون جماعة الاناث ماضيا
كان او غيره حال اعني كان ومعمولها من فعل في قوله
فيما مر في كل الصلايه الخ نحو مددت اي نحو
مددت الى مددتن ولو اسقط الشارح الغاية
من التعداد لكان اظهر وهذا جواب الشرط
اي اسم الشرط بالضم والفتح والكسر لا وجه لما
في الشرح من عطف الفتح بالواو والكسر بأو
على اسكان الاول فذيقال بل لا يوقف

الا على احد حروف الباقيه ولا يعتبر اول المثلث لذلك
ولا يشعر بذلك اي بالواحدة الغائبه فانكان
اسم الفاعل والمفعول من الابواب المذكوره في قوله
فيما مر في نحو مد الخ قوله عماد نماد ويجب اي الادغام
ولا حاجة الى التقييد بان يقال ما لم يتصل به الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ الضمير المذكور لا يتصل
بالاسماء بخلاف الافعال والا اي وان لم يكن
من الابواب المذكورة بل من الابواب التي جاء فيها
التضعيف ولا سبيل الى الادغام كما في يمدد فهو
ممتد امتنع اي الادغام لما مر له من الاقسام
ولاجاث ما لبس المهموز منها الاولى تحمل الزياده
فقوله من الاقسام بيانا لما الثانيه ويحمل ان تكون
موصولا اسميا فالثانيه بدل او نكرة بمعنى
شيئا منصوبا على الحال ومن الاقسام بيان لاحدهما
فكالله اي ماله من الاقسام نحو فرس ناسم
اي السامع لان له قساما ولجانا ليست للمهموز
وطلبه اي طلب ماله من الاقسام المذكورة والاظهر
طلب المعتل من حيث اجاثه واقسامه فانه يتبين
من اصوله سرنا عليه لخروج الصفة احدهما حرف

مخطوطات القرويين

يعني ويلزم من صدق ذلك صدق ان احد اصوله
حرف علة وهو يعني صدق التعريف ضرورة لان
الواحد جزء بما فوقه ويحقق الجزء لازم لتحقق الكل
فصدقه لازم لصدقه بالضرورة وقدر وبان
ذات الواحد هو الجزء اللازم محققه لتحقق
ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف
الوحدة اي الانفراد وذلك غير جزء لما فوقه ولا
لازم له لمضادته لعدد وصدقهما على ذات
واحدة باعتبار واحد ومن ثم صح اعتبار مفهوم
العدد فيه وفي غيره لابقاء الواحد ليس بعدد
لانا نقول التحقيق انه عدد ولئن سلم فمفهومه
معتبر وكونه لا يسمى عددا مبحث اخر خارج لا يتوقف
عليه اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما يتعين
فيه للدليل الدال على الاعتبار في المسمى سواء سمي
بالاسم الخاص به اولا والاولى ان الدليل
دل على اعتبار المفهومية في الشرط مثلا في اكرمك
ان جئتني سواء سمي شرطا اولا ولا تنس في هذا
المقام ما نصوا عليه من ان الشرط قد يوجد بشرط
شيء اولا بشرط شيء والفرق بينهما غير بسير في حقيقة

العلة

العلة اي معناها الحقيقي لغة وماهيتها ٥
المتحققة في الخارج بحسب اللغة ايضا وبان اي
وبان الهمزة ليست من حروف العلة الذي هو مذهب
الجمهور والاشارة راجعة الى قوله خلافا فان
بدا علينا ان نشير اليه اسم لا محذوف اي لا بأس
علينا في ان نشير اليه وليس قوله ان نشير اليه
مبتدا وعلينا خبره لكون المراد ان الاشارة اليه
ليست واجبة علينا لوجهين احدهما وجوب
تكرار لا ح وهو منتف بقوله وهو ان الحذف
لا نسمي حروف المد واللين اي نسمي حروف المد
ولا حروف اللين وهن حروف العلة المتحركة
في غير الالف هو الواو والياء فان قلت هذا اشارة
على ما قلت الى جميع حروف العلة وغير الالف
حرفان فكيف يجبر عنها بالغير مع عدم المطابقة
قلت الجمع في هذا باعتبار الافراد الشخصية وهي
ممكنة التحقق في افراد الواو وحدها فضلا عن
افرادها وافراد الياء فتامل والسر في قوله
في غير دون قوله غير الالف انبأ تفيد ان
الغير يكون تارة حروف علة فقط وتارة غير حروف

العلة فقط واسقاطها يفيدانه لابعد الاحرف
عدوم فقط لانها تخرج فلان من تحشونه اللين
صفة تقتضي قبول العضو الى داخل وبقابلة الصلابة
والخشونة صفة مدلها عدم استواء الاجزاء
في الوضع وبقابلها الملاسة وهما حقيقة من صفات
الاجسام واستعمل الشارح الخشونة هنا
مقابلة للين فالمراد بها الصلابة فقوله من خشونة
تفسير اللين والمراد باللين باتساع المخرج يقتضي
انها حروف لين وان تحركت بتعليل حصول
اللين فيها بسبب السكون باتساع المخرج يعني
ان سكونها اوجب فيها لينا لاتساع مخرجها
بخلاف غيرها فان ضيق مخرجها لا يصير
سكونها موجبا للين لانضغاط الصوت
المقتضي لصلابته واما اذا كانت متحركة فلا
لين لان الحركة توجب قوة وصلابة
للحرف وان اتسع مخرجه فقوله لما قبلها اي في حروف
العلة ساكنة وكذا الضمير في مخرجها ولابيها
وفي هذا الكلام بحثان احدهما ان الواو مخرجها الشفة
فلا عمل للسان فيه ساكنا ولا متحركا والثاني

انهم نصوا على ان مخرج اللام اوسع المخارج مع
انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا وقد يجاب عن
الاول بان السالبة صادقة بسلب الموضوع او
المراد باللسان المحل غالبا وقد يجاب عن الثاني بان
انحراف اللسان فيه منع من لينه وزادة حرف
اللين ايضا وزادة حرف مدا ايضا زيادة ايضا لافادته انه مع
تسميته بما صاحبها يسمى بما قبلها وهذا في امتناع
من يقول فقط كما قال في القسم الاول ونقل
عن المصنف في تسميتها حروف اللين والمد في تسميتها
بكل من حروف المد وحروف اللين سواء كانت
متحركة او ساكنة قبلها حركة من جنسها او لا
والناقل ونصفه وقال بعض الفضلاء في شرح
الباب انما سمي لينه وحروف المد وحروف
اللين وساق هذا الكلام بعينه وقال في آخره الا
ان الالف اشد امتدادا واسنطالة اذا كان واسع
مخرجها اي حين اذ كان احد حروف الاصول اسم
كان ضمير يعود على الالف واحد منصوب خبرها
ومن التفصيل حال من حروف الاصول بخلاف الالف
اللين المتحركة يرد على عمومه ذا في الاشارة فانهم

صوحوا بانها منقلبة عن الواو والياء لان حروف العلة
فيه اما ان تكون مفعدا اعلم ان ما بعد اما في نحو
هذا التركيب وهو ان يكون مزولا بالكون وهو معنى
وقد رفع خبرا عن حرف وهو اسم عين ومن المعلوم
انه يمتنع ان يقع المعنى خبرا عن العين الا بتاويل كما في زيد
عدل او رضى فيجب التاويل فنحو هذا التركيب اما في
المبتدا بان تقدر له مضافا محذوفا اى ان حال حروف
العلة اما كونه مفعدا وهذا وفق بمذهب البصريين
واما في الخبر بان يؤول المصدر بمشتق اى لان حروف
العلة اما كائن مفعدا وهذا وفق بمذهب الكوفيين
وقريب من هذا ما ذكروه في قوله تعالى وما هذا القرآن
ان يفترى من دون الله اضافة لفظه بدليل صحة
وقوعه صفة للنكرة نحو هذا لفظ مفعل الفاء في
احتمال الحركات اى احتمال حروف الحركات بخلاف
الاجوف فان عينه لا تحتمل الحركة لان تحريكها مع فتح
ما قبلها يوجب ثقلها فلذا انقلب الفاء والناقص
فان لامه لا تحتمل الحركة لما ذكر وان احتملتها مع الف
التثنية لان قبلها يوجب حذفها لالتقاء الساكنين
على غير حده فتحصل ليس بالمفرد الا رفع بين الياء والكسرة
تنقل

تنقل الى الياء في تقدير كسرتين فتحذف الواو بين
كسرتين قبلها وكسرة بعدها والواقع بين شيئين
يضادانه مستثقل كالضمة الواقعة بين الكسرتين
بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم اهمل في الكلام وزن
فعل بكسر الفاء وضم العين على ما قيل مع احتمالك
فعلها اى مع اعلال فعلها اى تغيير حروف العلة فيه
واعلم ان مراد المصنف بقوله يكون على فعله تقييد
المصدر الذي يحذف فاؤه تقييد هو ان يكون ذلك
المصدر مما اى من جنس المصدر الذي حذفت الواو
من مضارعه بان يكون المضارع المعتل الفاء على يفعل
بكسر العين اذ المصدر لا يحذف فاؤه الا اذا كان مضارعه
بفعل المكسورة العين لا غيره كوجل يوجل وجلا ووضؤ
يوضؤ وضاءة لكن المصنف ترك التصريح بهذا القيد
واستغنى عنه بقوله الذي يكون على فعله بكسر الفاء
لافادته معناه لان مصدر المعتل الفاء اذا لم يكن لحالة
اى للهيئة ليس على فعله الا فيما المضارع منه على يفعل
بكسر العين بحكم الاستقراء والتتبع والوجهة اسم
مصدر قال السمين في اعرابه في قوله تعالى ولكل وجهة
في وجهة قولان احدهما ويعزى للمبرد والفارسي انها

اسم للمكان المتوجه اليه وعلى هذا يكون اثبات الواو
قياسيا اذ هي عين مصدر والثاني انها مصدر بمعنى
المازني وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال بعد ذكر
حذف الواو من المصادر وقد اثبتوا فقالوا واوجهه
في الجهة وعلى هذا يكون اثبات الواو شاذا منها
على ذلك الاصل المتروك في عده ونحوها والظاهر
ان الذي سوغ اثبات الواو وان كان مصدرا انها
مصدر جاء على حذف الزوائد اذ الفعل المسموع
من هذه المادة لوجه واتجه ومصدرها الايجاه
ولم يسمع في فعله وجبر يجر كوعد يعد وان كان الموجب
لحذف الواو من عده ونحوه الحمل على المضارع بوقوع
الواو بين ياء وكسرة ولم يسمع مضارع فحمل مصدره
عليه فلذلك قلت ان وجهه مصدر على حذف
الزوائد لتوجه واتجه انتهى اقول وهذا الاخير
الذي اختاره هو المراد بقول الشارح اسم مصدر
اذ اسم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله فتأمل
كان عليه ذكر حذفها في الامر ايضا ليكون
قوله وتسلم في سائر تصاريفه سالما من
النقض والنفي كأنه غاير بينه وبين الحجد بان الحجد

نفاما علم بثبوته والنفي اعم ويمكن ان يدفع بما
بان يقال ان حذف الواو استمر ليدل على ان الفتحة
اصلها الكسرة ولو اعيدت لزوال هذا الغرض
عطف على قوله قد فتحذف الصواب ان يقول
على قوله تحذف اي والواو تثبت لوقدر ذلك
بقوله اي وتثبت الواو لتناسب الجملتان والمتعاطفتان
وليست هذه من لغة فاسد من لغتهم كسر
حرف المضارعة حتى الياء اذا كان بعدها ياء
اخرى فالسائغ من ان واو يوجل قلبت ياء تخفيفا
فجاز عندهم كسر الياء التي هي حرف مضارعة
في الصحاح في وجل وفي المستقبل منه اربع لغات
يوجل ياجل ويجل بكسر الياء وكذلك فيما اشبهه
من المثال اذا كان لازما فمن قال ياجل جعل الواو الفا
لفتحة ما قبلها ويجل بكسر الياء فهي لغة فاسد
فانهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل كلها
بالكسر وهم لا يكسرون الياء في نعلم ومن قال
يجل بناه على هذه اللغة ولكنه فتح كما تفتحها في
يعلم انتهى فانت تراه صرح في الكسر بانه لغة
بني اسد فعبدك هو بالقاف ثم العين المهملة

JOP
الألوكة
www.alukah.net

ثم الياء التحتية ثم الدال المهملة المنصوبة هو عند
العرب قسم منصوب بفعل القسم محذوف اى
اقسم عليك بقعدنك اى بالقاعد عندك الذى
هو موضع حديثك وسرك **مثلا** ب هذه
اللفظة تقع فى بعض النسخ وهى بالثاء المثناة الفوقية
والالف ثم الهمزة ثم الياء الموحدة التحتية فى الصحيح
وتالب الامر تنبيا استقام **بتقدير الابتداء**
ولذلك كتب ابن فى هذا اسك بالالف **والوقف**
عليها ولذلك كتب زيدا بالالف ابدالها فى الوقف
من التنوين وفى جاء زيد ومررت بزيد بترك
الالف لعدم التنوين فيها رفعا وجرا **لكن يرد**
على المصنف نقدم انه اشار الى جوابه بالعبارة التى
بيناها فلا وجه لتكرير الايراد **لئلا يزهر جزء قاعدتهم**
وهى ان الواو لا تحذف مع المفتوح العين ولا يصح
تفسير القاعدة بقولهم يحذف من فعل المكسور
العين اذ الحذف من المفتوح لا يلزم جواز الحذف من المكسور
لعدم ما يفيد القصر على الكسر **فمن ثم هذا** قد يقال
استفركلامهم افادة العلم فى الغالب بان الحذف
عليه الكسر والظن الغالب فى غيره بانه مثله والظن

لا يغنى

فى مثله كاف **فى بطا** اعلم انما نبه مكسور
العين فالوجه يقرك بجميع **فالوحكم بانه فى الاصل**
يفعل بكسر العين فدفعا لحكم بذلك لاجل حذف
الواو الذى اعلم انه لا تكون عاليا الا مع الكسر
وكسر عين الماضى لا بانيه لورود ذلك فى المعتل
الفا كثيرا كورث يرث وغير ذلك مما مر فى اول
الكتاب وان كان شاذا اى خارجا عن القياس
دون الاستعمال **فعلم** ان المضارع فرع الماضى لما
مر غير مرة فاذا سمع المضارع الذى هو فرع عن وجود
الماضى ولم يسمع الماضى علم من وجود الفرع وجود
الاصل ومن سماع الفرع دون الاصل امانة الماضى
اى ترك استعماله مع كونه قد وقع وعطف قوله
وتركوا استعماله بيان ان المراد بقوله اماتوهما اذا **تحت**
ارضه اسفله والضمير للقرن **من سمائه** اعلاه **جرى**
وهو مودع اى متروك لا يحرك احد ولا يجتنبه **والواحد**
مصدق بفتح الميم والدال اى صدق فهو
مصدق مبنى فى الصحاح ويقال للرجل الشجاع والقرن
الجواد انه لكذ ومصدق بالفتح اى صادق الحملة
وصادق الجرى كانه ذو صدق فيما يعدو من ذلك وانشد

واصله ذرب في الصحاح وذره بذره مثل وسعه يسعه وقد ايت صدره انتهى ومقتضاه ان ماضيه مكسور العين وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث لعل وجهه ان الضرورة هي الالجاء وايقاع مودوع في البيت لم اليه وزن ولا قافيه لان متروك يفيد معناه فان كان الامر ذلك فجوابه ان الشعر مظنه الضرورة وان تخلفت المائة ولورود هذا البحث في ودع لكان وجيها لانه قرأه عروة بن الزبير وابنه هشام ابو جيوة وابن ابي عبله قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى لكن ينبغي ان يعتمد لفظ الكتاب على الاول الذي رأيناه في النسخ كتابه بالاسود من غير نقط بالاحمر وذلك وضع وهو من الشرح وهذا الكلام صريح في انه من المتن اجاب بانه لم تحذف هذا الكلام يدل على ثبوت ما اجاب في المتن كما يدل عليه اتفاقا قوله وهذا في بعض النسخ وقوله حاشيه الحقت بالمتن لكن اما رأيناه في النسخ بغير علامة المتن فهذه العبرة التي تقلب الواو والياء تاء واحترز به من اللغة الاتيه في المتن التي لا تقلب الياء تاء فانه لا يلزم ذلك ولو قلبت

الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء اي لا يجوز ذلك في هذه اللغة لان الياء التي قلبت فيها تاء هي الاصلية دون المنقلبة عن غيرها كما في المنقلبة عن الهمزة كما برز قوله رأيته بمعنى قدري لان ظاهر هذه النسخة ان ضمير يدغمان ويقلبان عايد شئ واحد وهو الواو والياء فساده ظاهر فيحتاج صحتها الى تأويل بما ذكره الشارح والاولى سالمة من هذا فتكون اصح معنى من غير داع اي من غير قلب الى التاء الفوقيه بل تبقى التاء التحتيه اصلية كانت او منقلبة عن واو مبدلة من التاء فانصلت بمعنى ان اتصلت اصله اتصلت ابدلت الواو تاء على اللغة الاولى ثم ابدال الحد حروفي التضعيف ياء كما في حسيت بالجيم اي حسست به اعلم ان المضاعف المعتل الفاء يعني الواوي لا يكون مضارعه الا مفتوح العين فلا يكون ماضيه الا مكسورا اما الضمير اي اما انتفاؤه من المضارع المضاعف المذكور منتف في المثال الواوي الذي هو اعم من المضاعف والانتفاء من الاعم يستلزم الانتفاء من الاخص فان قيل قد تقدم ان الواو لا تحذف من المثال اذا كان بعدها كسره بوجه اي صار شرطها قلت هو وزن عارض وقع التحويل اليه من الفتح في الماضي والكسر في المضارع للدلالة على

صيرورة معناه كالسجية والطبيعة فليتامل فان قلت
ممكن ان يحمل قوله المثال الواوي على المفتوح العين فلا يعارض
وجه بوجيه وان كان وزنا اصليا قلت فلا يكون انتقاء
الضم منه منحتما لانتفائه من مطلق المضاعف
الواوي كما هو المدعى فليتامل وحديث انتقاء الضم زيادة
على ما في الجاربردي ونصه ولما كان حذف الواو في مثله
اعني مثل يعد ويجل بين المضاعف معلل الفاء بحرف حلق
بفتح العين لانه حينئذ يكون مضارعه مكسور العين
وكان الواجب حذف الواو فلم يدغم لزم خلاف القاعدة
والادغم لزم الاجتماع للاعلان اين انتهى وعلمنا
اعني القياس بالاستقراء فان الاحكام الكليات انما تستفاد
من العلوم الجزئية جمع الموئث الغائب انما قيد بالغائب
لان ما عداه من الموئث المتكلم والمخاطب داخل فيما
قبله وليس بشئ اذ لفظ فعل بالضم وفعل بالكسر
اعم من الاصلي والمنقول اعم لاشعاره بما خص منه
فلا يوافق عليها المذكورة وبعض المتاخرين فيه
هنا كلام اخر يطلب من كتبهم يعني بهم ان الحاجب
في شافيته ولما باب سدنه الى الخ ما نصه جواب
اعتراض اخر وهو ان يقال سدنه وقلنه وسودنه

وقوله بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة
العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد
جاء فعل معتديا والجواب منع انه في الاصل مضموم العين
وذلك لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وهو يجئ
في الصحيح فعل بالضم معديا فهو بالاصل بفتح العين ثم
اختلف العلماء في كيفية صيرورته الى ذلك فقال
بعضهم اصل سدت وبعت سوت وبيعت بفتح
العين ثم لما علم ان العين تحذف لالتقاء الساكنين
عند قلبها الفاء وهي لا يتميز الواوي عن اليائي
حولوا الواوي الى فعل بالضم واليائي الى فعل بالكسر
ثم نقلت حركة حرف العلة الى الفاء فحذفت لالتقاء
الساكنين فقيل سدت وهبت ورده المصنف
يعني ان الحاجب بقوله لالتقل اي ليس الضمير
للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من نقل باب
الى باب يخالفه لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما
معنى فلاختلاف معاني الابواب واشار الى ان الصحيح
ان الضم والكسر لبيان بنات الواو واليآء وتقرير ان
يقال لما حركت الواو واليآء فتحهما وانقلبتا الفا وحذفتا
ثم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما اعنا

ارتكب الاولون المحذور لما رأوا انهم لم يفرقوا في خفت
وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان
بنات الواو لوجب الضم في خفت لبيان البنية وتقرر
ان الدلالة على البنية اهم بنات الواو والياء لتعلق
الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولم يمكنهم الدلالة على
البنية في فلت وبعت اذ لو فتحوا فيها لما ذكر حركة العين
لم يتركوا البتة بيان بنات الواو والياء حذرا من فوات
المقصود اجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة
تدل انه مكسور العين فراعوا فيه بيان البنية
والمراد بنات الواو المعتل الاوى وبيان الياء المعتل
الياء بيان انه اوى او واوي انتهى لانه اما واو
او ياء لاعلال المضارع واعلال المبني للمفعول من الجميع
اعني من جميع اقسام المضارع المذكور حركة اصلية هي الحركة الاعرابية
او مستحقها اي الحركات لاجل الضمائر المتصلة
بالفعل المضارع اعادة العين المحذوفة هذا ظاهر في المثال
الاول واما ما عداه فالرجوع اليه لكونه اصل الجميع
فالفعل المتصل به الف الاثنين وهو فعل الواحد متصل
به الف الاثنين وكذا فعل المخاطب هو فعل الواحد
متصلا به باء المخاطبة والعلة فيه هي العلة

فيها فاعادة العين بعد حذفها موجودة في الجميع خفن
بفتح الفاء امر لجماعة الاناث من خفت تحذف الامر
لالتقاء الساكنين وهما دعنا بحذف اللام ايضا وان كانت
النون هي حد الساكنين متحركة لاجل الالف هذا لان
هذه الحركة عارضة لاعتداد بها لكون تاء التانيث
موضوعة على السكون دون دعا اعني فعل دعا بحذف
اللام لا دعانا باعادة اللام اعتدادا بالحركة لانه لا يجوز
الاعتداد بها لما مر ولا يجب ان يجوز فاعزن مسند الى
ضمير الواحد اعزن مؤكدا بالنون بدون
اعادة اللام التي هي الواو اذ النون حينئذ مشابهة لواو
الضمير فلصوق الفعل واللام لم يعد مع المتصل
الذي هو واو الضمير فكذا لا يعاد مع مشابهة
نون التاكيد وهذا معنى قوله لانه اعني اللام لا يعاد
مع المتصل الذي هو الواو وكذا لا يعاد اللام مع ياء الضمير
كقولك للواحدة اعزن بالكسر واعلم ان ههنا
فيما رأيت نسختين احدهما وهي التي تقدم الان شرحها
والا يجب ان يجوز فاعزن اعزن على ان يجوز مثبت
لا منفي واعزن في قوله اعزن محذوف الواو والا يجب
ان لا يجوز فاعزن اعزن معناها وان لم يكن

الأعذ الناء مم

والأخرى م

المراد بالمتصل في قوله انما يشبه ضمير الفاعل المتصل
الا لفظ فقط بل مطلق الضمير الشامل لها والواو والياء
وجب اعاده اللام مع الضمير المتصل مطلقا فيجب ان
لا يجوز في اعزوا مسندا الى جماعة الضمير اعزن
بدون اعادة اللام لاتصال واو الجماعة لكن
اعزن بدون اعادة اللام جائز بل واجب لانه
لا تعاد عند المتصل الذي هو الواو وكذا اعزك
بالكسر يجب ان لا يجوز لاتصال ياء الضمير به لكنه
جائز لانه لا تعاد اللام عند المتصل الذي هو الياء
فقد تبين ان كلا من النسختين صحيح المعنى والله اعلم
يقال زاد الشيء ومعناه ازداد وما زاد
غره جعله من داد وظاهر عبارته ان تعديه
الى واحد فقط واطباق المعربين على ان ايانا
من زاد هبا مفعولا يخالفه حملا له على المجرد
الذي هو حاب اي قطع وذا اجود لان الاعلال
في الفرع انما هو بالحمل على الاصل لم يعلوا نحو عور
واسود فعلان ماضيان منقولان بالهمزة من
عور واسود كما في قولك اعوره الله اي اسوده
اي عوره وسوده قال المرادي بعده بعد اعلال

يعود

يعود ويبيد مضارع وصيد وكذا ما تصرف منه
نحو اعوره الله اتى وفي الصحاح اساد الرجل واسود
بمعنى اي ولد غلاما سيدا وكذلك اذا ولد غلاما اسود
اللون اتى ولا يصح ان يقدر اعور واسود صفتين
مشبهتين لان الاسم لا يقبل الاعلال اذا وافق
المضارع في عدد حروفه وحركاته الا بشرط واحد
من اثنين اما موافقته له في وزنه دون زياده
كقام ومقيم ومبين واما موافقته له في زيادته
دون وزنه كما تحلم من البيع بالاعلال واما الموا
له فيهما نحو ابيض واسود واطول منه وابين
فيجب تصحيحه كما لا يعل الاصل الذي هو فعل
وافعال بتشديد اللام فيهما اما افعال فقال
الحاريردي وصح باب اعوار واسوار لانهم لو اعلوا
لتحركت الياء وحذفت همزة الوصل واحد الالفين
منهما ويقال اعار واسار فلم يدر اهما افعال وافعل
واما افعل فقال المرادي انما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس
مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعلت عينه بالاعلال
المذكور لقيل ياض فكان يظن انه فاعل من البياضة
وهو تعوم البشرة اعار واسار بفتح الهمزة وتخفيف

الالف اصلها اعور اسود المتقدمان وعار وساء معلين
من عور وسود اعارت عينه اعاورت والهمزة للاستفهام
ام لم تعر واعلم لم تعور مصاغ والالف مبدلة
من نون التأكيد ونحو احيلت بضم الياء وفتحها
حيلت الناقة واحيلت ايضا اذا وضعت عن قرب
ولدها حالا لفرغ منه الذئب فلا يقربه ويجوز
تسكينها قال في الصحاح وقد حالت السحاب
واحيلت وحايلة اذا كانت ترجو المطر وغيلت
المرأة اذا سقت ولدها الغيل والغيل بالفتح اسم
اللبن الذي وطيء صاحبته وهو حبلى وغيمت
السماء في الصحاح وقد غامت السماء وغامت وغمت
وغيمت وغيمت كله بمعنى وغيم القوم اصابهم
غيم والغيم القطعة منه انتهى فيجوز في اليا الضم
والفتح ايضا وطيبت لم يذكره في الصحاح وانما قيه
واطابه غيره وطيبه ايضا ولعل معنى اطيبت صرت
ذا طيب لو جعلت الشو طيبا غير حيث وحولت
في الصحاح وحالت الناقة وارحلت اذا حان عليها حول
وكذلك الطعام غير فهو محيل ومحول ومنه طل محوك
واحال الرجل بالمكان واحول اذا اقام به حولا وفيه

قلائد الصحاح

ايضا

ايضا ورجل احول بين الحول وقد حولت عينه وحولت
ايضا بتشديد الالف واحولتها انا واطول وفي
الصحاح واطلت الشيء واطولت على القصان والتمام
انتهى لانه اسم المصدر كما مر اي في صدر الشرح عن الصحيح
من ان الاسم الحول لكن ملفى الصحاح انه اسم مصدر لحول
بالتضعيف اي لعدم مجاوزته لفعله في عدد الحروف
ولا يلزم منه كونه اسم مصدر للحال كما هنا لمجاوزته
له في ذلك ونظره ما قالوه من ان تبيانا اسم مصدر
لان تبت ومصدره ليس لا يقال لمصدره هو حوول
اذ فعول قياس في مصدر فعل العين اللازم لانا
نقول هو مصدر له للمجاوزات المذكورة وكونه قياسا
وللاخارج عن ذلك ولم تنقل حركة الياء المنقلة
عن الواو في انقاد احق اي على تقلب الياء الفا لتحركها في الاصل
وانفتاح ما قبلها الا ترى قاما لان ذلك المصدر وهو انقياد
فرع الفعل في الاعلال والنقل فعله اي فعل انقاد وهو
انقاد فلا يجري النقل فيه لانه تابع في فعله في نوع
اعلاله وجودا وعدما وفي نسخ ولا يعل فعله اي
الاعلال بالنقل والقلب وانقاد لا يتم تخصيصه
بذكر اللزوم مشعرا بان استقامر مقعود سيصرح به

فقوله واستمر الامر وتحقيقه ان استقام بمعنى تقول
لازم وبمعنى طلب تقول تئ مغد وحمله على المعنى الثانى
ويصح الا يعل فسر الصحة بعدم الاعلال
دفعا لتوهم انها عدم الاعلال كما هو معناها الحقيقى
بخلاف هذه فانه لا يقبله هذه الجملة فى الحقيقة هى
الجواب اذ السؤال عنه علة عدم اعلال هذه لا عن علة
اعلالها واما الواو والياء ظاهره ان العين ما بعدهما
وفيه ما تقدم فى فعل نقل جواز الوجهين عن سيبويه وعلم
ان الجواب لا بنا ول اسود وابيض واسود وابياض لان
ما قبل العين فيهما ليس احد الثلاثة واسم الفاعل
قال بعض المحققين هذا الابدال حاصل ما كان على فاعل
وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم حابز للبساك
قال صعده لانه فحابز بالجيم والزاى وهى خشبة
تجعل فى وسط السقف وايضا تسمية الشئ بالشئ
لا تقتضى تخصيصه به حتى لا يلزم تعليلها بما يختص
بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه
عاما يجوز ان يسمى به ذلك المسمى بذلك الاسم
وان لا يسمى به كالفارورة للزجاجة لاستقرار المائع
فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز مما لا يبقى

به الثانى هما لام الفعل من الناقص هذه الزيادة خصصت
القاعدة بالناقص فالتمثيل لها بالاسم مناف فالصواب
حذفها واجر الضبط الكتاب على ظاهره وبغروان
وبرميان مبنيان للمفعول خصصهما بالحال المذكور
ان فتح ما قبل الواو والياء فيهما مبنيان للفاعل مستف
اذ هو فى بغروان مضموم وفى برميان مكسور واما برصيان
مضارع برصى بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع
مطلقا لادى الى التباس بالمفرد ولو فى صورة واما عزوزيا
فالتباسهما مطلق واما عصيان وحيان فعند الاضافة
واما برصيان وبغروان وبرميان فعند دخول الناصب
وارصيا مقتطع من المضارع فهو فرعه وان كان ضمة
او كسرة لسقطت اى لسقط حركتا اللامين المذكورتان
الى ما قبلها بعد سلب حركته لثقلها اى لثقل
حركتى اللامين المذكورتين على اللام فتسقط اللام اى فلاجل
سقوط حركتى اللامين وثقلهما تسكن اللام فتحذف لالتقاء
الساكنين وهما اللام والواو او الضمير فتحركتا اللامين المذكورتان
وان كانتا مستحقتين بالذات اعنى الضمة لاجلهما باعتبار
ما قبلهما اثنان وهو فعل الاثنين اى والتقاء الساكنين
فى فعل الاثنين تقديرى وقد مرت منه اشارة الى هذا

www.alukah.net

وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في ان المحذوفة
لام الفعل دون واو الضمير وياءه هو مامر
في البحث المذكور من ان نون التاكيد مع غير الضمير
البارز يشبه الضمير المتصل في كونها كالجزء
من الفعل لاتصالها به لفظا ومعنى فلو كان
المحذوف في يغزون وأغزو مثلا واو الضمير لزم
عند اتصال نون التاكيد به ثبوت اللام فقيل اغزون
ثبوت الامر مضموما لان نون التاكيد حينئذ يشبه
بالف الاثنين المتصلة بالفعل فتثبت اللام مع
النون كما تثبت مع الالف نحو اغزوا لكن اللازم
غير حاصل لانه انما يقال اغزن بحذفها فالملزوم
مثله حكم كلها كما قيل لامه مكسورا
الثابت فهاربته من النسخ مكسورا بالنصب ووجهه
حذف الموصول الذي اسم كان وبقاء صلته والاصل
كل ما كان قبل لامه مكسورا ومعناه كل فعل كان
الحرف الذي قبل لامه مكسورا وسوغ الحذف
استثقال تكرار الموصول ويمكن توجيه النصب ايضا
بان قبلا اخرجت عن الظرفية بل عن معنى الزمان
والمكان ووقعت عن الحرف المتلو بالاخر فيكون مرفوعه

ولما يلزم في المضارع من يغزو ومضموم الواو وهذا
امر مرفوض هذه علة مقدمة على معلولها ونحو قوله
لم يغلبو الواو الاولى الفا وما يقع في بعض النسخ من
قوله ولم يقلبوا الواو حطا لما ستذكره في هذا البحث
في اخره من قوله افعلى افعالى لاتقلب الالف الاولى
لان الاخيرة مقلبة لامحالة فلو انقلبت ايضا لوقع
في الثقل المهروب عنه لاسيما في المضارع بالليل
اغزو يغزو عوى ولكون هذا مقول المشارح قال
هنا ستذكر بالنون والاصل اغزو ويغزو والظاهر
انه من العربان هو يأتي وتقدير الشارح له وان بعيد
ووجهه انه مأخوذ من العزى اي الحال في الصحاح
انا على ما انت عليه اي حال وذلك لان هذه الحروف
بمنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها تحذف
من الافعال المعتلة الاخر في حالة الامر كما تحذف
الحركة من الصحيح في الامر ايضا بسبب حملها
على الفعل كما في المصادر نحو صياما حملا على صلم وعلى
المضر كما في الجموح كذا قيل وهيل حملا على ادر وصلة وهما الاشكال
في اعلال اغزو غوازى في اعلاله بالحذف وفي اعلاله
بالقلب لغوز فلا اشكال فيه ووجه الاشكال

انه ان قدر وجود التنوين سابقا على حذف اللام
ليكون حذفها لعلة باقي كونها عوضا وانما هو فيه
غير منصرف وان قدر مسوقا به ليكون عوضا
باقي كون الحذف لان ما قياسا وليس علينا
الان نقول الاصل غواز بالتنوين تقدير
الاصل منونا باقي عدم صرفه الا ان يوجد بان
علم الواضع بحذف حركة الياء ثم الياء لالتقاء
الساكنين المعوض مفاعل التي هو علة منع الصرف
سوغ لحوق التنوين ومن ثم لم يلحقه حالة النصب
لوجوب بقاء الياء لالتقاء الساكنين وحركتها
فيه وعليه فالتنوين للصرف لا للعوض وفي سبب
حذف الياء مذاهب احدها ان حركتها حذفت
تخفيفا وجيء بالتنوين له عوضا عنها فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره
وثانيهما كون الياء حرفا فقط لا حرف اسم مستقل
لكونه مبنيا ضمن الجموع فحذفت ثم جيء بالتنوين
عوضا عنها وظاهر كلام سيبويه اختياره وانه المشهور
عندهم وثالثها انها لما حذفت حركة النقت ساكنة
مع التنوين المقدر في غير المنصف بدليل الرجوع اليه

في الضرورة

في الضرورة فحذفت وعوض عنها التنوين ورد بان
حذفها لملاقاتها ساكنا متوهم الوجود مما لا
نظير له ولا بحث لنا معاشر النصريين من انه
منصرف وغيره لان ذلك من مباحث النحاة
الباحثين عن احوال الكلم اعرابا وبناء ويجب في الواو
اذا كانت او لا بخلاف ما اذا كانت الواو هي الثانية
منهما فلا يجب فيها واو لا تكون لا كما اذا ضربت
نقول مضروبون فقط وان يكونا في كلمة واحدة
ليس معطوفا
على ان لا يكون بدلا كما هو ظاهر لفساد المعنى إذ هو فاعل
يجب مقدرا والجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا
ما بعده نحو اليوم هو فعل تفضيل نعتا فقولهم
يوم اليوم كما في قولهم ليل اليل قصدا للمبالغة في
الليلة واليومية والفرق بينهما ان فعل التفضيل شبيه
بالاسماء الجامدة فلا يدخله التعريف ولا تكون الاعلام
والفرق بينهما ان الاعلام كالمثال لا تتغير عن موردها
وان لا تكون الياء اذا كانت لا واو وبدلا الا الى حين
كانت واسمها مستتر عائد الى الياء وبدلا خبر يكون والجار
بدله عن معزى فان اصله معزو ابدلت الالف منها
بواو ادل اذا لم يكن الواو طرفا احتراز به عن الواو في نحو

www.al-mostafa.com

عنى وحيى مصغرى عنز وحيز هذا هو ممنوع
عليه وارد على قوله ومن الياء فى عرف تشبيها بحو
عنى وحيى مقتضاه ان القلب فى عنى وحيى اصلى
لا بطريق الحمل وبعد ذلك اوجبه اجتماع الواوين
بعد ضمتين متواليتين وذلك غاية الثقل
قلا فرق فيما بين ان يكونا مصدرين او جمعى عات
وحات خلافا لمن قيدها بالثانى الاصلى اى المبنى
للفاعل واحترز به عن فعله الفرعى اى المبنى للمفعول
فانه اما حو يشترك فيه مع مرضى ومعزى مغزى
ومعدى على ان العزا علل القلب فيهما بذلك شبهة
بما هو بعينه مفعول اى فى الزنة كما فى قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين يحتمل ان يكون مثلا
لما هو بمعنى مفعول اذ معناه مغزية من المحسنين
اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر بصيغة اسم مفعول
وان يكون لمثلا لا لشبيه ما هو بمعنى مفعول وهو الاقرب
او انه محمول على فعله اى ان نحو معزى حمل على فاعله وهو الماضى
المبنى للمفعول نحو عزى بضم اوله وكسر ثانيه فقلب الواو
ياء بخلاف عدو فانه فعله وهو المبنى للمفعول لكون
فعول بمعنى فاعل ثم يقلب الواو فيه ياء وان قلبت الفا

فلم

فكلى حمل على فعله وبنه على خلاف فعليها بقوله
فاتهم لانه قد يفعل عنه لا على سبيل الكلية فلم
الفعل بل على سبيل الخزية فيها استزاز من نحو عزى
يعزى وحواى يحوى انما هو فى لام الفعل فقط
احترازا عن عينه كما سيقوم ومن لام الاسم كمدعو
فى نحو افعال وافعال بقطع هذا فى نسخ بالفاء
وهو مطابق للمثالين الآتيين فى كلامه وفى بعضها
بالادغام والتمثيل بالمثالين لها نظر اليهما قبل الادغام
لارتفع فى الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثلين
لكن قد يقال الثقل الارتفاع وقوعه اسهل من الثقل
المهروب عنه اذ الياء اخف من الواو لا سيما فى الضائع
فانه يلزم فيه الوقوع فى الثقل المذكور وزيادة الكسر
على الواو لحرف العلة لوجوب كسر ما قبلها الاخر
فيه وكانهم اعتمدوا فى اخراج نحو هذه الصورة وتخصيص
هذه الكلية مما عداها على ما ذكره البحث ولو قلبت الواو
رابعة الى اخره فى الفعل الامر وهذا امر خاص
فيكون تخصيصا للعموم الوارد فيه بالواو والواقعة
لام فعل لانها وان كانت منقلبة عن الياء فاذ قلت
ان الحيوان ماخوذ من الحياة ولامه واو قلت صرحوا

بان الواو منقلبة فيه عن ياء واصله حيان
لان الالف المنقلبة عن الياء قال الجاربردي كتبوا
كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل بالياء نحو
المغزى بغزى تنبيها على انها تقلب ياء فصاعدا
عند التثنية او على انه مما يمال الا فيما قابلها بالياء نحو
صدى فانه يكتب الفا كراهة اجتماع البائين الا في
نحو يحيى علما وردى علما فانه يكتب بالياء فرقا بينهما
علمين وبينهما فعلا او صفة ولم يعكسوا الاستغناء
الصفة والفعل وكون الالف اخف من الياء واما الالف
الثالثة فان كانت عن ياء كرحى لبنت بالياء والا لبنت
الفا على ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع
بالالف لانه القياس وانفى الغلط على الكلمات انتهى
فقوله الا في نحو ردى معناه اذا كانا علمين لا فعلا او صفة
على وزن استغنى بالفا فاصليا الا بالفا مقطعا
من استفعلوا الان قوله بعد ذلك لسنحين على وزن
لسنفين لا يصح الا بالف آخره لانه يوهم ان المحذوف
اللام منشأ الوهم قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين
لان الياء الاولى انقلب الفا لان ظاهره ان الياء الاولى
عين الياء المحذوفة منها بالحذف لالتقاء الساكنين والا
فلا

لقال لانها لانقلب الفا وحذف اللام في المجزوم والامر
تمهيد لبيان التنبيه بالاداة انما هو في مطلق الحذف
لكثرة الاستعمال لم يعد في المصدر الذي هو الاسحاء
ولا في الامر المؤكد بالنون وهو اسحبن بياء واحدة
هي اللام لوجود كثرة الاستعمال فيهما واذا ثبت
ان حذف اللام لعلة وان المحذوف لكثرة الاستعمال
هو العين فلا حاجة الى دعوى قلب الياء التي هي العين الفا
لان حذفها لكثرة الاستعمال لا لعلة فلا فائدة في
تكلف علة واشار بهذا الرد قول سيبويه لان الياء
الاولى تقلب الفا ولزم من مجموع ما ذكرناه ان
التنبيه بين الرد وبين اسنحي للبس من عين المحذوف
لاحتمال فيهما والامر لا تكون الا ياء لم يستثن لفظة
واوها كما استثنى بديت على ما مر لان لفظة واو ليست
من هذا النوع بل من مطلق ما فاؤه ولامه واو فلذا
استثناه منه كلمة عذاب اي كلمة معناها عذاب
يقال ويل لفلان من الله اي عذاب له من الله ويقال
سقيا وويح اي كلمة معناها كما يقال ويح لفلان او
رحمة له والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام
هذا بالنظر الى كون احرف العلة ثلاثة وكون الحرف

www.alukah.net

الذي يقع فيه احدها بسطا اعفاء او عينا ولاما لان
احرف العله الثلاثه فلا تكون فاء فهذه ثلاثة وقد تكون
عينا وهذه ثلاثة اخرى وقد تكون لاما وهذه ثلاثة
اخرى والمجموع تسعة اقسام ثم بالنظر الى اجتماع الحروف
الثلاثة الواقع فيها احرف العلة الثلاثة ينتهي الى
سبعة عشر قسما حاصله من ضرب ثلاثة احوال
الآخر فقد تبين ان لا وهم في كلام الشارح وان توهمه
وهم وهما ووه الضمير على الحرفين المسميين
بالواو والياء وقوله فان الهمزة الى آخره دليل على
ان واو وياء اسما الحرفين وليس اياها وفي بعض
النسخ وهما ووو وبي يعود الضمير على واو وياء بتقدير
محذوف اعني واصلهما كذا والاولى هي الوجيه
بخلاف حروف العلة اي المتحرك ما قبلها واما
الساكن ما قبلها فتقلب الحركات الثلاث كذلك وضبي
يعني ان مضاعف الفعل المهموز اشارة الى ان
الاضافة في قول المتن فعله بيانيه فان لفظ المهموز
يدل على ان لفظ فعله الخلو عن التضعيف وحروف
العله مراد للمنصف من لفظ المهموز والاولى ان يقال
وجه اولويته شمول التنبيه لانواع المهموز من المضاعف
والمعتل

المعتل وغيرهما وقصور عبارة المصنف على غيرهما على
ما بينه بقوله فان لفظ المهموز الى آخره ان مضاعفا
فمضاعف تقديره ان كان المهموز مضاعفا فحكمه
حكم المضاعف غير المهموز نحو وامر اشاره الى نحو
قوله تعالى وأمر اهلك بالصلاة فاما ما يقع في بعض
النسخ فامر فلا وجيه له لان الابتداء بحرف شديد
مطلوب هذا يقع في اكثر النسخ وفي كثير انه لا يبتدأ
بحرف شديد قط وهو فاسد الامر الى زيادتها
عند الوصل اي عند التوصل الى الابتداء بالساكن
وليس المراد بالوصل الدرج ضد الابتداء لانها الان اذا
حينئذ واما حذف الهمزة اي همزة الوصل وهي الهمزة
الاولى من خذ والوصل الاخذ وهو جواب اعتراض
وارد على قوله اذا وقعت غير اول واما الهمزة الثانية
الاخذ فلا يرد التخفيف فيها لانها غير اول ولا تلاقي
قوله فان همزة الوصل حذفها لا ذكر عند فقد الاحتياج
اليها وقوله لكونها عقب حال غير جملة يعني فالحال
غير الجملة قوله في كلمة واحدة وفيه بحث من وجهين
اولهما ان قوله في كلمة لا تعيين كونه حالا الجواز ان يتعلق
بقوله التقيا فيكون ظرفا لفواعل هذا الوجه وهو الظهر

وعليه فلا سوغ لترك الواو وثانيهما سلمنا انه حال
لكن صاحب هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح
وهو عبد القاهر انما صرح بان ترك الواو من الجملة الحالية
كثير اذا وقعت عقيبه حال مفرد كالبيت المذكور والجار
والمجرور وان لم يكن جملة كما عبر الشارح لكنه انما
اشترط ذلك في كثرة الترك لا في جوازه كما في
كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه الاول
بان في كلمة خرج مخرج الشرط وكونه حالا او في بدل
فتأمل ولم تسكن الثانية اي بل تحركت وسواء
تحرك ما قبلها ايضا او سكن فله احكام اخر هي
ان المتحركة بعد ساكن تبدل بالف ان وقعت موضع
كيا نحو قطرير فانقول فيه قطار والاصل قطرار
ويصح ان وقعت موضع العين نحو سال بالادغام
وبعد متحركة تبدل ان وقعت لاما بالمطلقا فتحا
او ضما او كسرا وكذا تبدل ياء ان وقعت غير لام
مفتوحة بعد كسرة ثم ايم بكسر الياء اصله ايم
او فتحه نحو ايمه جمع امام اصله امه او ضمة نحو ايمن
مضارع ايمن بجعلته بين اصله ان وتبدلوا
ان وقعت ايضا غير لام مضمومة بعد ضمة نحو اوم ايضا

اصله ااام او فتحة نحو اوب جمع اب وهو المرعى اصله
اااب او كسرة نحو اوم ايضا اصله ااام ووقعت مفتوحة
بعد فتحة نحو ادم جمع اصله اادم او ضمة نحو اوادم نصغير
آدم اصله اادم والله اعلم لا يلبس بهذا الكتاب
وانما ذكرناها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوقا
اليها فاذا لم يذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات
ذلك بل نقل حركة الميم اليها فيجاب عن النظر المذكور
بان الاصل المذكور في المتن عارضه في ايمة الادغام
والادغام مقدم على الاعلال والنقل من مقدمات
الادغام خرجت الهمزة ادغم الاصل المذكور فان قلت
النقل فيه عين متعين لحصول الادغام لجواز الادغام بحذف
الحركة ثم يقع اعلال الهمزة الثانية بقلبها الفا على القاعدة
ولا محذور في التقاء الساكنين على هذا الوجه كما مر
اذا كان الادغام مقدما على الاعلال فلو ادغمنا بدون
نقل لزم التقاء الساكنين على حده فتامل ثم رأيت
لابن هشام الانصاري في توضيحه قريبا مما ذكرناه
فالفاصل الابدال الالف من اختها والياء بعد فتحة
او الواو في اصل ابنية ما نقصه ويلزم اولا تقديم الاعلال
على الادغام والمعروف بالعكس بدليل ابدال الهمزة ايمه

يأ لا الفاعل املا في مقابلة هذا يقع في بعض النسخ قاله
بدل فان وهي واضحة فليتدبر الذي ايمن التمثيل بقوله
تعالى ردعا التوفي العقد لان قوله بعد وكذا في المنقلبة واوا
يقتضي ان الامثلة قبله مما انقلبت فيه ياء وازر كوزن
ضرب وهو قراءة ابن ذكوان في قوله تعالى وكزرع اخرج شطأه
فازره وقيل هذا حروف واوي وقيل يائي اي
وكلاهما بمعنى سال بالهمزة ولما قوله في الصحاح السوأى
استرخاء ما تحت السرة من البطن فغير مناسب للمقام
والاول مقتضى ما في الكشاف لانه ليس تابع لان فيه
حذفا وهو ثابت في بعض النسخ كما في قوله التشبيه في
القلب فقط لا فيه وفي علته المذكورة التي هو عين فعله
اي فعل يرى بعين راء الذي هو فعل يرى جار في المضارع
في المضارع مطلقا اي سواء كان مبدوا بياء الغيبة
او غيرها من احرف المضارعة مسندا الى الواحد المذكور
او غيره وضع لزمان او مكان شامل لنحو يوم ومكان
يا عتبار وقع الفعل فيه مخرج لنحو يوم سك ومكان
حسن مطلقا مخرج صمت يوما وجلست امام سك
فان يوم وامام فيهما وضعا يا عتبار وقوع الفعل فيهما
يفيد وقوعهما بعد عامل بخلاف مضرب لزمان

الضرب

العرب او مكانه فانه وضع لذلك سواء وقع بعدها
عامل اولا فاصبح العين مكسورا على الاوشار ان يرجع
في الموحل العين بكسر العين جمع عين بضمة العين من
بقر الوحش وركود بضم الواو والاوشار جمع وشر
وهو المكان المرتفع اعلم اصبحت العين مفتوحات على الاكثرة
المرتفعة مخافة ان يقع في مكان الوحل فلا يخلص
في نصائح بعض المناخرين لعله بشير به الى
الجاربردي في شرح الشافية فانه ذكره فيه قال ابن الحاجب
لم افهل ولو قال بالواو وتنبيها على ان ما قدمه من ان المراد
هذا المكان المخصوص تفسير لكلام ابن الحاجب وكان
ينبغي ان ينبه على ان اللطمة ايضا شاذ لعله ترك ذلك
اشارة الى ان مفعلة الاولى ليس من اسم المكان
وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل ومفعلة
هذا المكان اعيان لا مكان فعل وايضا اسم المكان
الدلالة على انه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة
هذا الكثرة ما فيه شبهها الالة التي يعالجها ظاهره انها
ليست باله حقيقة وهو مخالف لما قدمه من قوله
لما يرفيه ولما سيأتي من قوله والاخيرة الان يناول
قوله هنا التي يعالج بها بان المواد التي يعالج بها وليست مكانا

www.alukah.net

للعمل اخذها انها امكنه ظاهره في غير مطهر لان
المطهر ان كان المراد بها ما يتطهر فيه فصحيح وان كان
المراد به ما فيه ماء يتطهر به بالاعتراف منه فلا يصح
كونه اسم الة ولا امكان فاشار اليها لاوجه لادخال
الفاء في جواب لما وكذا قوله ليست من اسم الالة
يبحث عنها فيه نظر الان يكون على حذف الموصول
اعالق يبحث عنها او تكون الالة معرفا بال الجنسية
فهي في المعنى نكرة فيصح نعتها بالجملة كما
في ولقد امر على اللئيم يسبني ولو قال يبحث عنه
ليعود الضمير على اسم لكان اوجه اذ البحث انما هو
اسم عن اسم الالة لا عنها نعت لاسم الالة يأتي به
التأنيث من المضاف اليه والالة المبحوث عنها
اعاسمها هي الاسم الموضوع لالة باعتبار ان العمل
حاصل بها موضوعة لالة مخصوصة وهي الالة
المعروفة بالعمل المعين والحاصل ان اعتبار العمل
بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث عنها خارج
في غيره ولكنها جعلت اسما لهذه الاوعية لالمنخل
والمدق هذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو
الصحيح الموافق لقول الشارح وتفسير المدهن انه
الاناء

الاناء الذي يجعل فيه الدهن والمسعط
انه الذي جعل فيه السعوط والمدق ما يدق به والمنخل
انه ما ينخل به فعين في الاولين بقيد في الاخيرين
لقوله به فقوله اولا بل هي اسماء موضوعة لالة مخصوصة
مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيبويه على ان
المنخل ما حاصل فيه وكلام سيبويه لا ينافيه
فتامل من مرات الفعل لما كانت مرات الفعل
تعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخصوصيات
الاخيرة الحقيقة كانت الهيئة داخلة في مرات
الفعل وقوله لاعتبار خصوصية نوع زيادة بيان
وكون الهيئة داخلة في المرة من الفعل عند نظر لانك
اذا قلت هو حسن الجلسة فالمراد هو حسن النوع
من الجلوس غير معتبر في الجلوس كونه مرة او غيرها
والمرة هي الفعل الواحد وقال المصنف لو اسقط
الواو من قال كان اظهر لان قول المصنف لا يخالف
ما قدمه الشارح لان الشارح فسر الفعلة بالنوع والمصنف
فسر النوع بالحالة المذكورة يعني ذلك عادته وتركيب
هو من قول المصنف وفاعل يعني المتكلم بهذا القول
وقوله ذلك اي التركيب الحسن وفهم كون ذلك

عادته من صيغة فعله لان الجملة الاسمية وتمامه مقول
المصنف قوله وهو حسن الجلسة وقوله يعني ان
ذلك من كلام الشارح وفاعل يعني ضمير المصنف
وقوله ان ذلك اي النوع من الفعل لما كان موجودا
منه اي من الفعل صار ذلك من الفعل حالة له
اي للفاعل اذ الحالة عرض قائم بمحله والقيام بالشيء
اعم من ان يكون قارا فيه كالبياض او صادرا
منه كما هنا ولما كان المتبادر الاول وهو قيام
هو المعنى الاول يبين حقيقة ما ذكره ولما
ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تقييد النوع
بالحالة التي عليها الفاعل حسن الله تعالى
احوالنا واصلح فسادها ولنا ورد الى الجميل الاحوال عقبانا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا قد وقع الفراغ من تسويد حاشية
العلامة الثعالبي
العلامة اللقاني على شرح تقريب العزي
عليهم الرحمة الجميع وذلك في شهر
ربيع الاول سنة ١٣٤٦ عشاء قد مضت منه
ستة ايام على يد افقر العباد وخوجهم الله تعالى
عبد الحميد عباده زاده وقرن الحسنى بزيادة

مخطوطات جامعة الملك سعود الرياض
جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net